

تعليقات إسماعيل القاضي على كتاب سيبويه:
دراسة وموازنة

د.عبد المجيد بن صالح بن سليمان الجارالله

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



تعليقات إسماعيل القاضي على كتاب سيبويه: دراسة وموازنة

د.عبد المجيد بن صالح بن سليمان الجارالله

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١/ ٣/ ١٤٤٣ هـ   تاريخ قبول البحث: ١٩/ ٤/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث الموسوم بـ(تعليقات إسماعيل القاضي على كتاب سيبويه: دراسة وموازنة) إلى الكشف عن جهد إسماعيل القاضي في التعليق على كتاب سيبويه وشرحه، وبيان منزلة تعليقاته بموازنتها بما ذكره شُرَّاح الكتاب.

تضمّن هذا البحث تمهيداً ومبحثين وخاتمة، عرضت في التمهيد لأمرين؛ أحدهما ترجمة إسماعيل القاضي، والآخر بيان مكانته في اللغة، وأما المبحث الأول فجعلته في الدراسة المنهجية للمأثور من تعليقات القاضي؛ فبينت فيه مصادرها، ومجالاتها، وسماتها، وما انفرد به إسماعيل القاضي في تلك التعليقات، وأمَّا المبحث الثاني فكان في دراسة نصوصه وتعليقاته وموازنتها بما ذكره شراح الكتاب، وبلغت النصوص المدروسة ثمانية وأربعين نصاً جعلتها في اثنين وأربعين موضعاً.

ثم كانت خاتمة البحث التي أودعت فيها أبرز ما وقفت عليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: إسماعيل القاضي– كتاب سيبويه– التعليق على كتاب سيبويه–شرح كتاب سيبويه– دراسة موزانة

Ismail Al-Qadi’s Comments on Sibawayh’s Book: Study and Balancing

Dr. ABDULMAJEED SALEH ALJARALLAH
Department Arabic Language – Faculty Syntax, Morphology and Philology
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic university

Abstract:

This research, tagged with (Ismail Al-Qadi’s Comments on Sibawayh’s Book: Study and Balancing), aims to reveal Ismail Al-Qadi’s effort in commenting on Sibawayh’s book and explaining them; and clarifying the status of his comments by balancing them with what the book’s commentators have mentioned**.**

This research included an introduction, two topics, and a conclusion. The research paradigm addressed two issues. One of them is a biography of Ismail Al-Qadi, and the other is for clarifying his position in linguistic research. As for the first topic, I dedicated it to the methodical study of Al-Qadi's found comments. It showed their sources, fields, features, and what Ismail Al-Qadi was characterized in those comments. As for the second topic, it was for the study of his texts, and comments, and balancing them with what the book’s commentators mentioned. The studied texts amounted to forty-eight texts that put them in forty-two positions**.**

Then comes the research's conclusion, which includes the most notable findings.

key words: Ismail Al-Qadi - Sibawayh's book - Commentary on Sibawayh's book - Commenting of Sibawayh's book - balanced study

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فممَّا لا ريب فيه أنَّ كتاب سيبويه من أعظم كتب العربية وأتمها، ولأجل ذلك حظي بعناية المتقدمين والمتأخرين، ولم تكن العناية به مقتصرة على النحويين واللغويين وحدهم، بل كانت له حظوة واهتمام عند غيرهم ممن كانت علومهم لها صلة بعلم العربية كعلم التفسير والقراءات.

وممن عني به من هؤلاء المحدِّث الفقيه المقرئ إسماعيل بن إسحاق بن حماد القاضي؛ فقد كانت له نسخة من كتاب سيبويه تردّد ذكرها في حواشي الكتاب في مواضع ليست بالقليلة، كما ذكرها ابن السراج والسيرافي والفارسي في بعض كتبهم.

وقد أشار عليَّ الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالعزيز العيوني بدراسة جهود إسماعيل القاضي اللغوية، ومنها دراسة ما تضمنته نسخة إسماعيل القاضي من تعليقات على نصوص الكتاب، فكان نعم الناصح المعين–جزاه الله خيراً–، فعزمت على دراسة هذه التعليقات؛ لكون إسماعيل القاضي من معاصري المبرد، وممَّن قرأ على المازني والزيادي، وله نسخة من كتاب سيبويه قرئت على المبرد فيما رواه ابن السراج(١).

---

(١) الأصول ٣/٢٠٢.

وتضمّن البحث تمهيداً ومبحثين وخاتمة، عرضت في التمهيد لأمرين؛ أحدهما ترجمة إسماعيل القاضي، والآخر بيان مكانته في اللغة.

وأما المبحث الأول فجعلته في الدراسة المنهجية للمأثور من تعليقات القاضي؛ فبينت فيه مصادرها، ومجالاتها، وسماتها، وما انفرد به إسماعيل القاضي في تلك التعليقات.

وأمَّا المبحث الثاني فكان في دراسة نصوصه وتعليقاته وموازنتها بما ذكره شُرّاح الكتاب، وبلغت تلك النصوص ثمانية وأربعين نصاً، جعلتها في اثنين وأربعين موضعاً، واتبعت في دراستها المنهج الآتي:

- رتبت المجموع وفق ترتيب أبواب الكتاب.
- صدرت كل موضع بنص الكتاب المتعلق به الشرح أو التعليق معتمداً في ذلك على طبعة (بولاق) مع الإشارة إلى موضعه من طبعة (هارون).
- اجتهدت في بيان ما اشتملت عليه تعليقات القاضي، ووازنته بما وقفت عليه من كلام شراح الكتاب في الموضع نفسه، وبيّنت الراجح عند الاختلاف ما أمكنني ذلك، ونصصت على انفراد إسماعيل القاضي في المواضع التي انفرد بالتعليق عليها.

وختمت البحث بخاتمة أودعت فيها أبرز النتائج التي ظهرت لي، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد:

أولاً: ترجمة إسماعيل القاضي:

اسمه ونسبه ومولده:

هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو إسحاق الأزدي مولى آل جرير بن حازم من أهل البصرة(١)، ولد سنة تسع وتسعين ومائة(٢)، وقيل: سنة مائتين(٣).

واشتهر بالقاضي؛ لأنَّه ولي القضاء قرابة أربعين سنة، ولم يزل قاضياً إلى أن توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين(٤).

نشأته وعلمه:

نشأ القاضي إسماعيل بن إسحاق في البصرة في أسرة علم(٥)، فجدُّه

---

(١) انظر: الفهرست ص ٢٥٢، وتاريخ بغداد ٢٧٢/٧، وطبقات الفقهاء للشيرازي ١٦٤، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٥١/٥، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣، وبغية الوعاة ٤٤٣/١، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٦/١.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٦/٧، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٥١/٥، وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٢٨٠/٧، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٥١/٥، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وبغية الوعاة ٤٤٣/١.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٧/٧-٢٧٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٦/١.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٤، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧-٦٤٨، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٦/١.

الإمام المحدث الفقيه حماد بن زيد[1] ، قال القاضي عياض في صدر ترجمته لإسماعيل القاضي: «ولنبدأ قبلَ ذكرِهِ بشيءٍ من خبرِ آل حمادِ بن زيدٍ على الجملةِ، وجلالة أقدارهم، وقد ذكرنا قوماً منهم في الطبقةِ الأُولى.

كانت هذه البيتة -على كثرةِ رجالِها وشهرةِ أعلامِها-من أجلّ بيوتِ العلمِ بالعراقِ، وأرفع مراتب السُّؤددِ في الدينِ والدنيا، وهم نشروا هذا المذهبَ هناك ومنهم اقتُبس.

فمنهم من أئمةِ الفقهِ والمشيخةِ في الحديثِ والسننِ عدّة كلهم أجلّة، ورجال سنّة.

روي عنهم في أقطارِ الأرضِ، وانتشر ذكرُهم ما بينَ المشرقِ والمغربِ، وتردّدَ العلمُ في طبقاتِهم وبيتِهم نحو ثلاثمائة عام، من زمن جدِّهم الإمامِ حمادِ بن زيد»[2].

ثم استوطن إسماعيل القاضي بغداد، وولي القضاء بها حتى توفي.

واعتنى بالعلم منذ الصغر[3]؛ فأخذ الفقه على مذهب الإمام مالك، وتقدم فيه حتى صار علماً من أعلامه، وصنف في الاحتجاج لمذهبه والشرح له، وكان له فضل كبير في نشر مذهب الإمام مالك في العراق[4].

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٧/٤٥٦-٤٦٦.

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض ٤/٢٧٦-٢٧٧.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٣٣٩.

(٤) انظر: الفهرست ص ٢٥٢، وتاريخ بغداد ٧/٢٧٥، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧.

ولم يقتصر في طلبه وتعلمه على الفقه، إذ برع في علم الحديث، وكان لتقدم مولده سنة تسع وتسعين ومائة وتأخر وفاته إلى سنة اثنتين وثمانين ومائتين أثر في علو إسناده وأخذ الناس عنه، قال الخطيب: «وبلغَ من العمرِ ما صارَ واحداً في عصرِه في علو الإسنادِ؛ لأنَّ مولدَه كانَ سنةَ تسعٍ وتسعين ومائةٍ، فحملَ الناسُ عنه من الحديثِ الحسنِ ما لم يُحمل عن كبيرِ أحدٍ»[١].

وكان له باعٌ في القرآن وعلومه، وصنف فيها تصانيف محكمة جليلة القدر، ومن ذلك ما رواه الخطيب بسنده، قال: « وانضافَ إلى ذلك علمُه بالقرآنِ، فإنَّه ألَّفَ في القرآنِ كتباً تتجاوزُ كثيراً من الكتبِ المصنفةِ فيه؛ فمنها كتابُه في (أحكامِ القرآنِ)، وهو كتابٌ لم يسبقه أحدٌ من أصحابِه إلى مثلِه، ومنها كتابُه في (القراءاتِ)، وهو كتابٌ جليلُ القدرِ عظيمُ الخَطَرِ، ومنها كتابُه في (معاني القرآن)، وهذان الكتابان شَهِدَ بفضلِه فيهما واحدُ الزمانِ ومن انتهى إليه العلمُ بالنحوِ واللغةِ في ذلك الأوانِ، وهو أبو العباسِ محمدُ بنُ يزيدَ المبرد»[٢].

ومن العلوم التي برع فيها علم العربية، وسيأتي تفصيل ذلك في الحديث عن مكانته في اللغة ونسخته من كتاب سيبويه.

---

(١) تاريخ بغداد ٢٧٦/٧.

(٢) تاريخ بغداد ٢٧٥/٧-٢٧٦. وانظر: معجم الأدباء ٢/ ٦٤٨.

شيوخه:

أخذ عن كثير من الشيوخ والأئمة في الفقه والقراءات والحديث واللغة، ومن أبرز من أخذ عنهم: محمد بن عبد الله الأنصاري، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ومسدد بن مسرهد، ونصر بن علي، وأحمد بن المعذل بن غيلان بن حكم الفقيه المالكي، والمحدث علي ابن المديني، كما أخذ عن نصر بن علي الجهضمي عن الأصمعي(١)، وجماعة غيرهم(٢).

ونقل الشيرازي عن القاضي إسماعيل أنَّه قال: «أفخرُ على الناسِ برجلين بالبصرةِ: أحمدُ بنُ المعذل يعلِّمني الفقهَ، وعليُّ بنُ المديني يعلِّمني الحديثَ»(٣).

وأخذ القراءات عن قالون عيسى، وتلا عليه بحرف نافع(٤).

وأمَّا في اللغة فقرأ على جماعة منهم المازني وأبو إسحاق الزيادي، قال النحاس في لغتي الفتح والكسر في (الوتر): «ولكنَّهما لغتانِ حسنتانِ كما قرئ على إبراهيمَ بنِ موسى عن إسماعيلَ بنِ إسحاقَ، قالَ: قرأتُ على أبي عثمان المازني وأبي إسحاق الزيادي عن الأصمعي، قالَ: كلُّ فرد وَترٌ؛ أهلُ

---

(١) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٠٥/١، ٤٣٤، ٤٤/٢، ٢١٦، ٣٤٧.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٢/٧-٢٧٣، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٥١/٥، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣، وبغية الوعاة ٤٤٣/١، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٦/١.

(٣) طبقات الفقهاء ص ١٦٤. وانظر: طبقات المفسرين للداودي ١٠٧/١.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣.

الحجازِ يفتحون الوَتْر ويكسرون الوِتر من الذَّحْل[1]، ومن تحتهم من قيس وتميم يسوّون بينهما. قال أبو جعفر: وقد بيّن الأصمعي أنهما لغتان »[2].

ومن أخذ عنه التوزي (ت٢٣٣)، جاء في حواشي الكتاب تعليقاً على بيت الكتاب[3]:

وأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ... ويَكُنّ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدَادِ[4]

« إسماعيل: هذا البيتُ يُروى:

وأَخُو النِّساءِ مَتَى يَشَأْ... ....

وإنما جعلوه كذا ليُعلِموا أنَّ مثلَ هذا يجوز، أَنْشَدَنِيْهِ التَّوَّزِيُّ وأصحابُنا: "وأخو النساء"، وأَنْشَدَهُ المازِنِيُّ عن الأَصْمَعي، ه»[5].

ومن قرأ عليه أيضاً المبرد، قال النحاس: «وسمعتُ محمدَ بن الوليد يقولُ: سمعتُ أبا العباس يقول: ربَّما قرأَ عليَّ إسماعيلُ بن إسحاق الشيءَ من كلامِ الفراءِ فأستحسنُه فلا ينتهي إلى آخرِه حتى يفسدَه»[6].

---

(١) الذحل: الثأر أو طَلَبُ مكافأَةٍ بجِنَايَةٍ جُنِيتْ عَلَيْك، والعداوة والحقد. وقيل: الوتر: الذحل عامة أو الظلم فيه. انظر: المنتخب من كلام العرب ٥١٢/١، وتهذيب اللغة (ذحل) ٢٦٨/٤.

(٢) إعراب القرآن ٢١٨/٥.

(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ١٠/١، (هارون) ٢٨/١.

(٤) سيأتي تخريجه ص ٦٠.

(٥) ج ٥/ب، ب ٥/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٠١/١.

(٦) إعراب القرآن ٣١٣/٢.

ويؤخذ من النصِّ السابق أنَّ القاضي إسماعيل لم يقتصر في طلبه علم اللغة والنحو على البصريين بل قرأ للكوفيين كالفراء.

مكانته:

بلغ القاضي إسماعيل بن إسحاق مكانةً عظيمةً عند عامة الناس وطلبة العلم، وعند الخلفاء والوزراء، وعند من عاصره من أئمة العلم.

قال الخطيب: «وكانَ الناسُ يصيرون إليه، فيقتبسُ منه كلُّ فريقٍ علماً لا يشاركُه فيه الآخرون، فمن قومٍ يحملون الحديثَ، ومن قومٍ يحملون علمَ القرآنِ والقراءاتِ والفقهِ، إلى غير ذلك مما يطولُ شرحُه»(١).

وأمَّا مكانته عند الخلفاء والولاة فبدأت من عصر الخليفة المتوكل؛ فإنَّه ولي في عهده قضاء الجانب الشرقي من بغداد سنة ست وأربعين ومائتين، ثم ولي الجانب الغربي منها سنة ثمان وخمسين ومائتين، ثم جمعت له بغداد بأسرها سنة اثنتين وستين ومائتين، ولم يزل المقدم على القضاة حتى توفي(٢).

وذكر الخطيب بسنده أن الخليفة المعتضد جاء في توقيعه إلى وزيره عبيد الله بن سليمان بن وهب: «واستوصِ بالشيخين الخيّرين الفاضلين: إسماعيلَ بن إسحاق الأزدي، وموسى بن إسحاق الخطمي خيراً، فإنَّهما ممن إذا أرادَ الله بأهلِ الأرضِ سوءاً دفعَ عنهم بدعائِهما»(٣).

---

(١) تاريخ بغداد ٧/٢٧٦.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٧/٢٧٧-٢٧٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧.

(٣) تاريخ بغداد ٧/٢٧٩. وانظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٣٤١.

وكان يعرض على الوزراء الرقاع وفيها حوائج الناس فتقضى، حتى ذكر عنه أنَّ عرض في مجلس واحد على الوزير عبيد الله بن سليمان نحواً من ستين رقعة، فوقعها كلها[1].

وأمَّا مكانته عند علماء عصره فلها شواهد، فمن ذلك ثناء الإمام يحيى بن أكثم- وهو من كبار فقهاء عصره (ت ٢٤٢هـ) – عليه، فقد روى الخطيب بسنده عن إسماعيل القاضي أنَّه قال: «دخلتُ يوماً على يحيى بنِ أكثمَ وعندَه قومٌ يتناظرون في الفقهِ، وهم يقولون: قالَ أهلُ المدينة، فلمَّا رآني مقبلاً، قالَ: قد جاءت المدينةُ»[2].

وأكثر من احتفى به من أهل اللغة المبرد، فمن ذلك قوله فيه: «ولقد كان -رحمه الله- في كلِّ الأمورِ أنجعَ وأنفعَ. ولو عُدَّ كاملٌ لا سقطةَ فيه لكان إياه، لكن الله -جلَّ ثناؤه- جعلَ في المخلوقين النقصَ، وجعلَهم ضعفاءَ، وحكمَ بأنَّهم لم يؤتوا من العلمِ إلا قليلاً. . . . مع ما جمع الله فيه من حكمٍ عادلٍ، ورأي فاصلٍ، وأدبٍ بارعٍ، ولبٍ ناصعٍ، وتصرفٍ في العلومِ، وحلمٍ يربي على الحلوم»[3].

ومن ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن نفطويه، قال: «كنتُ عندَ المبردِ فمر به إسماعيلُ بنُ إسحاقَ القاضي، فوثبَ إليه وقبَّل يدَه، وأنشدَه:

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٢/ ٦٥١.

(٢) تاريخ بغداد ٢٧٦/٧. وانظر: سير أعلام النبلاء ٣٤٠/١٣.

(٣) التعازي والمراثي للمبرد ص ٣٩-٤٠.

فلمَّـــا بصُــــرنا بــــه مُقــــبلاً حَلَلنــا الحُــبى وابتــدرْنا القيامــا

فـــلا تُنْكِـــرَنَّ قيـــامي لــــه فـإنَّ الكـريمَ يُجِـلُّ الكِرامـا »[1].

وكان مبعث تأليف المبرد كتابه (التعازي والمراثي) هو موت إسماعيل القاضي، قال في مقدمة كتابه: «دعانا إلى تأليفِ هذا الكتابِ اجتلابُ محاسنِ مَنْ تكلَّم في أسبابِ الموتِ من المواعظِ والتعازي والمراثي على قدْرِ ما يحضرُ؛ فإنَّا ابتدأناه عن غيرِ خَلْوةٍ بفكرٍ ولا تمييز وكتب، وإنَّما اقتضبناه اقتضاباً ثقةً بالله وتوكلاً عليه مصابُنا برجلٍ استخفَّنا لذلك، وبعثنا عليه، وهو أبو إسحاق القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، وإنَّما نسبناه التماساً للتنويه باسم سلفه الصالحين»[2].

وكان محباً للكتب وجمعها حتى قرن في ذلك مع الجاحظ، قال أبو هفان: «ثلاثة لم أرَ قطّ ولا سمعتُ بأكثرَ محبةً للكتبِ والعلومِ من الجاحظِ والفتحِ بنِ خاقانَ وإسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي»[3]، وفي أمالي المرتضى أن القائل المبرد[4]، وفيه عن المبرد أيضاً أنَّه قال: «وأمَّا إسماعيلُ بنُ إسحاق فإنِّي ما دخلتُ عليه قطُّ إلّا وفى يدِه كتابٌ ينظرُ فيه، أو يقلّبُ الكتبَ لطلبِ كتابٍ

---

(١) تاريخ بغداد ٧/٢٧٩-٢٨٠.

(٢) التعازي والمراثي للمبرد ص ٣٩.

(٣) معجم الأدباء ٥/٢١٥٧.

(٤) انظر: أمالي المرتضى ١/١٩٤.

ينظرُ فيه»[1].

تلاميذه:

روى عنه جماعة منهم: موسى بن هارون الحافظ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو القاسم البغوي، ويحيى بن صاعد، وأبو عمر محمد بن يوسف القاضي[2].

وممن أخذ عنه من أهل اللغة:

- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـ)[3].
- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١٠هـ)[4].
- أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة –نفطويه– (ت ٣٢٣هـ)[5].
- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)[6].

---

(١) أمالي المرتضى ١٩٥/١.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٣/٧، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٥١/٥، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣، وبغية الوعاة ٤٤٣/١، وطبقات المفسرين للداوودي ١٠٧/١.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٦/١، ١٨٠-١٨١، ٢١٦-٢١٧، ٣٣٤، ٦/٢، ١٩، ٣٦٣/٣، ٨١/٥.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٣/٧، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٧/١.

(٦) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٣/٧، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٧/١.

آثاره:

صنَّف إسماعيل القاضي مصنفات في فنون شتى؛ فصنَّف في الفقه والقرآن والقراءات، والذي وقفت عليه منها ما يأتي:

- (أحكام القرآن)[1]، وذكر النديم أنَّه كتاب كبير[2]، وقد وقف د. عامر حسن صبري على قطعة يسيرة منه لا تتجاوز بضعاً وثلاثين ورقة، فأخرجها بتحقيقه[3].
- (فضل الصلاة على النبيﷺ)، وقد خرج مطبوعاً بتحقيق المحدث محمد بن ناصر الدين الألباني[4]، ثم خرجا مطبوعاً مرة أخرى بتحقيق عبدالحق التركماني[5].
- (جزء فيه من أحاديث الإمام أيوب السختياني)، وقد خرج مطبوعاً بتحقيق د. سليمان بن عبدالعزيز العريني[6].
- (الجزء الخامس من مسند حديث مالك بن أنس)، وقد خرج مطبوعاً بتحقيق د. ميكلوش موراني[7].

---

(١) انظر: الفهرست ص ٢٥٢، وتاريخ بغداد ٢٧٦/٧، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٨، وسير أعلام النبلاء ٣٤٠/١٣، وبغية الوعاة ٤٤٣/١، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٧/١.

(٢) انظر: الفهرست ص ٢٥٢.

(٣) طبعته دار ابن حزم ببيروت سنة ١٤٢٦هـ.

(٤) من منشورات المكتب الإسلامي بدمشق سنة ١٣٨٣هـ.

(٥) طبعته دار رمادي للنشر بالدمام سنة ١٤١٧هـ.

(٦) طبعته دار الرشد بالرياض سنة ١٤١٨هـ.

(٧) طبعته دار الغرب الإسلامي سنة ٢٠٠٢م.

- (القراءات)[1].
- (معاني القرآن)[2]، وذكر الداودي أنَّ اسمه: (معاني القرآن وإعرابه)، وعدد أجزائه خمسة وعشرون جزءاً[3].

وقال فيه: «وكتاب المعاني المذكور كان ابتدأه أبو عبيد القاسم بن سلام بلغ فيه إلى الحج أو الأنبياء، ثم تركه فلم يكمله؛ وذلك أنَّ الإمامَ أحمدَ بنَ حنبل كتبَ إليه: بلغني أنَّك تؤلفُ كتاباً في القراءاتِ أقمتَ فيه الفرّاءَ وأبا عبيد أئمة يُحتجُّ بهما في معاني القرآنِ فلا تفعلْ، فأخذَه إسماعيلُ وزادَ فيه زيادةً، وانتهى إلى حيث انتهى أبو عبيدٍ»[4].

وكتاب (معاني القرآن) وكتاب (القراءات) شهد لهما المبرد بالفضل كما تقدم[5].

- (المسند)[6].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٦/٧، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٨، وسير أعلام النبلاء ٣٤٠/١٣، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٧/١.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٢٧٦/٧، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٨، وسير أعلام النبلاء ٣٤٠/١٣، وبغية الوعاة ٤٤٣/١.

(٣) انظر: طبقات المفسرين للداودي ١٠٧/١.

(٤) طبقات المفسرين للداودي ١٠٨/١.

(٥) انظر: ص ٨ من البحث.

(٦) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٥١/٥، معجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ٣٤٠/١٣، وبغية الوعاة ٤٤٣/١.

- (الموطأ)[1].
- (أهوال القيامة)، وذكر النديم أنَّه نحو ثلاثمائة ورقة[2].
- (المبسوط في الفقه)[3].
- (مختصر المبسوط في الفقه)[4]
- (حجاج القرآن)[5].
- (شواهد الموطأ)[6].
- (المغازي)[7]، أو (الأموال والمغازي)[8].
- كتاب في الرد على محمد بن الحسن، ولم يتمّه[9]، قال الذهبي: «يكون نحوَ مئتي جزءٍ ولم يكمل»[10].

وذكر الداودي جملة من الكتب للقاضي إسماعيل لم أقف عليها عند

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٣٤٠، وطبقات المفسرين للداودي ١/١٠٧.

(٢) انظر: الفهرست ص ٢٥٢.

(٣) انظر: الفهرست ص ٢٥٢، وطبقات المفسرين للداودي ١/١٠٧.

(٤) انظر: طبقات المفسرين للداودي ١/١٠٧.

(٥) انظر: الفهرست ص ٢٥٢.

(٦) انظر: الفهرست ص ٢٥٢.

(٧) انظر: الفهرست ص ٢٥٢.

(٨) انظر: طبقات المفسرين للداودي ١/١٠٧.

(٩) انظر: الفهرست ص ٢٥٢، وسير أعلام النبلاء ١٣/٣٤٠، وطبقات المفسرين للداودي ١/١٠٧.

(١٠) سير أعلام النبلاء ١٣/٣٤٠.

غيره، قال: «وكتابه في (الرد على الشافعيّ في مسألة الخمس وغيرها)، . . . . وكتاب (الشفاعة)، .... وكتاب (الفرائض)-مجلد- و(زيادات الجامع من الموطأ) -أربعة أجزاء-، وله كتاب كبير سمي (شواهد الموطأ) في عشر مجلدات، وذكر أنه في خمسمائة جزء، وكتاب (مسند يحيى بن سعيد الأنصاريّ) و(مسند حديث ثابت البناني)، .... و(مسند حديث أبي هريرة)، و(جزء حديث أم زرع)، وكتاب (الأصول)، وكتاب (الاحتجاج بالقرآن) مجلدان، وكتاب (السنن)، وكتاب (الشفعة وما روي فيها من الآثار) و(مسألة المني يصيب الثوب)»[١].

ولم أقف على شيء من كتبه السابقة مطبوعة عدا الكتب الأربعة الأول.

وممَّا يتصل بآثاره نسخته من كتاب سيبويه، وما تضمنته من شرح لبعض مواضع الكتاب، وما نقله تلاميذه عنه من آرائه ومروياته.

شعره:

ذكرت بعض المصدر شيئاً من شعره، وهي أبيات جارية على نظم الفقهاء[٢]، ومن ذلك قوله:

همـمُ المـوتِ عاليـاتٌ فمـن ثـــ ـــمَّ تخطـى إلى لبـابِ اللبـابِ

ولهـذا قيـلَ الفـراقُ أخـو المـو تِ لإقدامِـه علـى الأحبـابِ[٣]

(١) طبقات المفسرين للداودي ١/١٠٧-١٠٨.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٧/٢٧٦، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٩-٦٥٠.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٧/٢٧٩، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٩.

وفاته:

توفي سنة ٢٨٢ هـ[١]، قال النديم: «وتوفي إسماعيلُ بنُ إسحاقَ سنة اثنتين وثمانين ومائتين، ليلةَ الأربعاء لسبعٍ بقين من ذي الحجة»[٢]، وقيل: إنَّه لبس سواده ليخرج إلى الجامع فيحكم بين الناس، فلبس أحد خفيه فأدركه الموت قبل أن يلبس الآخر[٣].

ثانياً: مكانته في اللغة:

سبق في ترجمة إسماعيل القاضي الإشارة إلى أنَّه برع في علوم عدة؛ منها الفقه والحديث والقراءات واللغة، وأنَّ الناس يصيرون إليه، فيقتبسُ كلُّ فريقٍ منهم علماً لا يشاركُه فيه الآخرون.

وأود هنا أن أعرض لمكانته في اللغة؛ فقد بلغ فيها منزلة عالية، ويشهد على ذلك أمور:

الأول: أنَّه قرأ على كبار الأئمة في اللغة، وممن قرأ عليهم التوزي والمازني وأبو إسحاق الزيادي والمبرد[٤]، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث عن

---

(١) انظر: الفهرست ص ٢٥٢، وتاريخ بغداد ٢٨١/٧، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٥، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ٣٤١/١٣، وبغية الوعاة ٤٤٣/١.

(٢) الفهرست ص ٢٥٢. وانظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٥٣/٥.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٣١٣/٢، ٢١٨/٥.

شيوخه[1].

الثاني: عنايته بكتاب سيبويه، فقد كانت له نسخة منه، وله فيها تعليقات على بعض المواضع من الكتاب، حتى قيل فيه: «وكانَ من نُظراء أبي العباس محمد بن يزيد المبرد في علم كتاب سيبويه»[2]، والحديث عن تعليقاته على الكتاب هو موضوع هذا البحث.

الثالث: ثناء من عاصره أو أخذ عنه من كبار أهل العربية وإجلالهم له، فقد سبق في الحديث عن مكانته أنَّ المبرد كان شديد التوقير والاحترام له[3]، وسبق أن ممن أخذ عنه ابن كيسان والزجاج ونفطويه وابن الأنباري[4].

وممَّا أثر عن المبرد في ثنائه على القاضي إسماعيل في علم اللغة قوله: «لولا أنَّه مشتغل برياسة العلم والقضاء لذهب برياستنا في النحو والأدب»[5].

ومن ذلك أيضاً ما رواه الخطيب بسنده عن طلحة بن محمد الشاهد، قال: «ورأيت أبا بكر بن مجاهد يصفُ هذين الكتابين، وسمعتُه مراتٍ لا أحصيها يقولُ: سمعتُ أبا العباس المبرد يقولُ: القاضي أعلمُ مني

(١) انظر: ص ٩-١٠ من البحث.

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٥.

(٣) انظر: ص ١٢-١٣ من البحث.

(٤) انظر: ص ١٤ من البحث.

(٥) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٥.

بالتصريف»[١]، وروي هذا القول في كتب أخرى عن ابن مجاهد لا المبرد[٢].

وكان المبرد يحضر مجلس القاضي إسماعيل، وربَّما طرح فيه بعض المسائل الدقيقة في تفسير كلام سيبويه[٣].

واجتمع المبرد وثعلب عند إسماعيل القاضي، فتكلما في مسألة، وطال بينهما الكلام، فقال المبرد لثعلب: قد رضينا بالقاضي، فسألاه أن يحكم بينهما، فقال لهما: تكالما، ثم قال بعد أن سمع: "لا يسعني الحكم بينكما؛ لأنَّكما قد خرجتما إلى ما لا أعلم"[٤].

والخبر السابق فيه دلالة على إجلال إمامي أهل البصرة والكوفة له، وعلى قبولهم قوله في اللغة، كما أنَّ فيه دلالة على ورع القاضي إسماعيل، وتواضعه واعترافه بقصور العلم عنهما فيما تكلما فيه.

وممن كان يجله ويقدره ابن كيسان، فقد سأله القاضي إسماعيل عن توجيه قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[٥] في قراءة جمهور السبعة بتشديد (إنَّ)[٦] فاستحسن القاضي ما أجاب به، وقال له: « ما أحسنَ هذا لو تقدَّمك أحدٌ

---

(١) تاريخ بغداد ٢٧٦/٧. وانظر: سير أعلام النبلاء ٣٤٠/١٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٦٤٨/٢، وبغية الوعاة ٤٤٣/١.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١٣٥/٣.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٢٨٠/٧.

(٥) طه: من الآية ٦٣.

(٦) قرأ بالتخفيف عاصم في رواية حفص وابن كثير غير أنّه يشدد النون من (هذان)، وقرأ أبو عمرو بن العلاء: ﴿إنّ هذين﴾، وقرأ باقي السبعة بتشديد (إنّ). انظر: السبعة ٤١٩.

بالقولِ به حتى يُؤنس به. قالَ ابنُ كيسان: فقلتُ له: فيقولُ القاضي به حتى يُؤنسَ به فتبسم»[1]، وقوله هذا فيه إجلال لمن تقدمه من العلماء، ومحبته أن يوافق قول معاصريه وتلامذته قول المتقدمين.

ومنهم الزجاج، فقد ألف كتابه (تفسير أسماء الله الحسنى) بطلب من إسماعيل القاضي[2]، وروى من طريقه أكثر القراءة في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، قال: «وأكثرُ ما أرويه من القراءةِ في كتابِنا هذا فهو عن أبي عبيدٍ ممَّا رواه إسماعيلُ بنُ إسحاقَ عن أبي عبدِ الرحمن عن أبي عبيدٍ»[3].

وكان الزجاج يعرض عليه أحياناً بعض أقواله في توجيه القراءات؛ ليطمئن إلى صحة قوله، قال في صدر قول اختاره في توجيه قراءة جمهور السبعة: ﴿إنّ هذان لساحران﴾ -بتشديد (إنَّ)-: «والذي عندي -والله أعلم- وكنتُ عرضتُه على عالمينا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه، وذكرا أنَّه أجودُ ما سمعاه في هذا. . . »[4].

الرابع: ما أثر عنه من مرويات تلقاها الأئمة بالقبول، ومن أعاريب القرآن، فمن ذلك ما نقله الماوردي عنه في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴾[5]،

(١) إعراب القرآن ٣/٤٦. وانظر: الجامع ١١/٢١٩.

(٢) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى ص ٢١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٠-١٨١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣.

(٥) البروج: آية ١٤.

قال: «وفيه ثالثٌ: حكاه المبرد عن اسماعيل بن إسحاق القاضي أن الودود هو الذي لا ولد له، وأنشد قول الشاعر:

وأرْكَبُ في الرَّوْع عُريانةً   ذلول الجناح لقاحاً وَدُوداً[١]

أي: لا ولدَ لها تحن إليه، ويكونُ معنى الآية: أنَّه يغفرُ لعباده، وليسَ ولدٌ يغفرُ لهم من أجلِه، ليكونَ بالمغفرةِ متفضلاً من غيرِ جزاءٍ»[٢].

وأثر عنه قول في توجيه قراءة جمهور السبعة: ﴿إنّ هذان لساحران﴾ –بتشديد (إنَّ)– ،قال النحاس: «قالَ أبو جعفرٍ: القراءةُ الأولى للعلماءِ فيها ستةُ أقوالٍ؛ منها: أنْ يكونَ (إنَّ) بمعنى (نعم) ....وإلى هذا القولِ كانَ محمدُ بنُ يزيدَ وإسماعيلُ بنُ إسحاقَ يذهبان»[٣].

---

(١) من المتقارب، لم أقف على قائله. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٩٦، والبحر ١٠/٤٤٦، وروح المعاني ١٥/٣٠٢.

(٢) النكت والعيون ٦/٢٤٣

(٣) إعراب القرآن ٣/٤٤.

المبحث الأول: دراسة المأثور من تعليقات إسماعيل القاضي

بلغت نصوص القاضي في التعليق على الكتاب ثمانية وأربعين نصاً جعلتها في اثنين وأربعين موضعاً، أربعون منها في أبواب الكتاب الأولى من باب "هذا بابُ علم ما الكلمُ من العربية"[1] إلى "هذا باب الأمر والنهي"[2]، والحادي والأربعون في "باب ما يُنصب فيه الاسمُ لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة"[3]، والثاني والأربعون في "باب الهمز"[4].

ويغلب على الظن مما سبق أنَّ القاضي علَّق في نسخته بالشرح على الأبواب الأولى من كتاب سيبويه ثم توقف، وهو أمر غير مستغرب يجري مثله عند بعض العلماء، وربما كان لانشغال إسماعيل القاضي بالقضاء وأمور العامة وعنايته بالحديث والفقه دور في توقفه عن التعليق على ما بقي من الكتاب.

وسوف أتناول تعليقات القاضي في أربعة مطالب:

الأول: مصدر تعليقاته.

الثاني: مجالات تعليقاته.

الثالث: سمات تعليقاته.

الرابع: ما انفرد به.

---

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ١/٢، (هارون) ١/١٢.

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ١/٦٩، (هارون) ١/١٣٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٢٤٧، (هارون) ٢/٦٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/١٦٦، (هارون) ٣/٥٤٦-٥٤٧.

المطلب الأول: مصدر تعليقاته

ما ورد عن إسماعيل القاضي مما يتعلق بالكتاب ونسخه ينقسم قسمين:

الأول: تعليقه على نصوص الكتاب أو شرحه لها، وهذا هو موضوع هذا البحث.

الثاني: ما يتصل بنسخته من الكتاب وفرقها عن نسخ الكتاب الأخرى بأي صورة من صور فروق النسخ المعروفة، ولكثرة المجموع في هذا الضرب أفردته ببحث خاص، جعلت عنوانه: "نسخة إسماعيل القاضي من كتاب سيبويه–دراسة مقارنة للمأثور منها–".

وقد رجعت في سبيل جمع المادة العلمية لهذا البحث إلى حواشي كتاب سيبويه، وشروح الكتاب وأبياته وأبنيته، والكتب النحوية خاصة المتقدمة منها؛ كالأصول لابن السراج وكتب الفارسي، لكني لم أقف على تعليقات له إلا في حواشي الكتاب فقط، أما الإشارة إلى فروق نسخته فقد ورد شيء منها في شروح الكتاب وبعض الكتب المتقدمة.

وما ورد من ذكر لنسخة إسماعيل القاضي في حواشي الكتاب كان من طريقين:

الأول: حاشية القصري في أصله الأول، فقد نصَّ أبو الطيب القَصْري في حاشية أصله الأول[1] على أنَّ ابن السراج عارض بنسخته نسخة إسماعيل القاضي[2]، جاء بعد نهاية نسخة العَبْدري[3] المنسوخة من نسخة أبي علي الغسَّاني[4]: «وكانَ في كتابِ أبي عليٍّ الفارسي من نسخةِ إسماعيلَ بنِ

---

(١) أبو الطيب محمد بن طوسيٍّ القَصْري، من تلاميذ الفارسي، قرأ كتاب سيبويه عليه، وكتب الفارسي له إجازة بخطه سنة (٣٤٠هـ)، ونسخ القصري نسخة من نسخة الكتاب للفارسي، فأعجب بها الفارسي، واعتمد عليها، ثم نسخ منه نسخة أخرى (الأصل الثاني) أدخل فيها أسئلته للفارسي وأجوبته عنها وإضافات أخرى. انظر: حواشي كتاب سيبويه (مقدمة التحقيق) ١/١٣٠-١٣١. وانظر: ترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٥٤٢، وبغية الوعاة ١/١٢٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه (مقدمة التحقيق) ١/١٥٧.

(٣) أبو زكريا يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن عبدالله العبدري، محدث، ومن كبار علماء المالكية، كان حياً سنة ٦٤٦هـ، لقيه الرعيني بتلمسان في شهر ربيع الاول عام ٦٤٦هـ واستجازه لنفسه ولبنيه، فأجاز لهم جميع ما يحمله، وكتب بذلك كتبا ظهر فيه نبله ومعرفته بطريقة التحديث. انظر: برنامج شيوخ الرعيني ص ١٧١-١٧٢، ومعجم أعلام الجزائر ص ٢٣٣.

(٤) هو أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجيَّاني الأندلسي، إمام في الحديث والأدب، وله معرفة بالغريب والشعر والأنساب، توفي سنة ثمان وتسعين وأربعمائة. من كتبه: (تقييد المهمل وتمييز المشكل)، وصحَّح كتباً كثيرة، ومن جملة الكتب التي كتبها وصححها كتاب سيبويه، فقد قرأه ورواه عن شيخه أبي مروان عبدالملك بن سراج الأموي، وعن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي. انظر: وفيات الأعيان ٢/١٨٠، والذيل والتكملة ١/١٩٣، وحواشي كتاب سيبويه (مقدمة التحقيق) ١/١٣٥-١٣٧.

إسحاقَ القاضي؛ لأنَّ أبا بكر عارضَ بنسخته نسخةَ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي، ولما عارضَ أبو عليٍّ بنسخةِ أبي بكرٍ ألحقَ ما في نسخةِ أبي بكرٍ من الزيادةِ والخلافِ الذي وجدَه في نسخةِ القاضي»(١).

وأمَّا الحاشية التي نقلها الزمخشري عن أصل القصري الثاني فلم يرد لها ذكر، وربّما ترك القصري ذكرها؛ لأنّه اقتصر على ما نقل منه الفارسي مباشرة(٢).

الثاني: حاشية الزمخشري التي علقها في أول الحواشي؛ لبيان الرموز، قال: «وما كان علامته (ق) فإنَّه من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي»(٣).

واعتمدت في استخراج ما يتصل بتعليقاته وشروحه من حواشي الكتاب على ثلاث نسخ:

الأولى: نسخة مكتبة جوروم حسن باشا، وهي نسخة في أربعة أجزاء؛ الأول برقم (٢٥٦٢)، وعدد أوراقه (١٧٥) ورقة، والثاني برقم (٢٥٦٣)، وعدد أوراقه (١٧٣) ورقة، والثالث برقم (٢٥٦٤)، وعدد أوراقه (١٨٥) ورقة، والرابع برقم (٢٥٦٥)، وعدد أوراقه (٢١٥) ورقة.

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ١/١٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه (مقدمة التحقيق) ١/١٥٧.

(٣) هذه الحاشية في بيان الرموز على الورقة الأولى من نسخة إسماعيل أفندي ذات الرقم (٦٣٤)، ونسخة أيا صوفيا ذات الرقم (٤٥٧٣)، ونسخة أيا صوفيا ذات الرقم (٤٥٧٤)، ونسخة الفاتح ذات الرقم (٥٠٦٢)، ونسخة الفاتح ذات الرقم (٥٠٦٣)، ونسخة حالت أفندي ذات الرقم (٥٦٦)، ونسخة راغب باشا ذات الرقم (١٣٧٦).

وهذه الأجزاء الأربعة، كتبها عبدالمحسن بن مزروع بن معافى البصري سنة ٦٤٧هـ، لكنَّ الجزء الرابع تنتهي الحواشي فيه عند لوحة (١٦٩)، ويظهر أن ما بعد هذه اللوحة سقط من النسخة، فأكمل كاتب آخر السقط دون أن يضيف إليه الحواشي، وفي هذا الجزء سقط مقداره عشر لوحات من اللوحة (١١٠) إلى اللوحة (١٢٠) كما سقطت منها حواشٍ وفروق يسيرة في مواضع متفرقة، وهذه النسخة من الكتاب أشير في ظهر اللوحة الرابعة والخمسين منها إلى أنه من هذا الموضع قد نسخت من نسخة ابن السراج، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (أ).

واعتمدت هذه النسخة؛ لكونها أقدم النسخ ذوات الحواشي التي وقفت عليها، ولضبطها وصحتها، وقلة السقط فيها.

الثانية: نسخة مكتبة نور عثمانية ذات الرقم (٤٦٢٨): عدد أوراقها (٥٥٤) ورقة، وهي نسخة كاملة في أربعة أجزاء متصلة الترقيم نسخها علي يحيى، وفرغ من نسخها سنة ١١٤٩هـ، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ب).

واخترت هذه النسخة؛ لاكتمال الحواشي وفروق النسخ فيها، وكونها أجود النسخ الأربع التي نسخها علي يحيى[١]، وقد تميزت نسخه بالصحة والضبط واكتمال الحواشي[٢].

---

(١) والنسخ الثلاث الأخرى هي: نسخة أيا صوفيا ذات الرقم (٤٥٧٤)، ونسخة الفاتح ذات الرقم (٥٠٦٢)، ونسخة حالت أفندي ذات الرقم (٤٦٦).

(٢) انظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه ١/٤٤-٤٥.

الثالثة: نسخة مكتبة إسماعيل أفندي ذات الرقم (٦٣٤): عدد أوراقها (٤٤٥) ورقة، وهي نسخة كاملة في أربعة أجزاء متصلة الترقيم نسخها أحمد بن سليمان البحيري، وفرغ من نسخها سنة ١١٥١هـ، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ج).

واخترت هذه النسخة؛ لكونها منسوخة من نسخة ابن معافى، ولم أحل إليها إلا في المواضع التي سقطت من نسخة ابن معافى.

وحين أوشكت أن أفرغ من هذا البحث أخرج الأستاذ الدكتور سليمان العيوني (حواشي كتاب سيبويه)، فأحلت إلى مواضع التعليقات من الكتاب من باب زيادة التوثيق، ولم أختلف معه إلا في موضعين؛ أحدها في قراءة النص، والآخر في نص سيبويه المتجه إليه شرح القاضي.

***

المطلب الثاني: مجالات تعليقاته

١- تفسير عبارة الكتاب:

هذا المجال هو الغالب على تعليقاته؛ فقد بلغت المواضع التي فسر بها العبارة سبعة وعشرين موضعاً[١].

وتنوعت صور تناوله عبارة الكتاب، فنجده في مواضع يفسر الغامض منها، كتفسيره قول سيبويه: «فإنْ قلتَ: إنما هو لنَصْبِ اللفظ، فلا تنصب بَعْدَ: (مررْتُ بزيدٍ)...»[٢] فإنَّ في عبارة سيبويه غموضاً جلّاه شرح إسماعيل القاضي[٣]، ونجده في مواضع أخرى يفسر الظاهر الواضح، بل ربما كان كلام سيبويه أوفى من تفسير القاضي وتعليقه[٤].

وقد يكون كلام سيبويه محتملاً أكثر من وجه، فيذكر إسماعيل القاضي ما يحتمله مختاراً الوجه الأقوى، كتفسيره قول سيبويه: «فالكَلِمُ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاءَ لمعنًى ليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ»[٥]؛ فإنَّه جوز في جملة : "ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ" أن تكون صفة للحرف، وأن تكون صفة للمعنى، ورجح الوجه

---

(١) هي: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٢ ،١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٥٠، (هارون) ١/٩٧.

(٣) انظر: الموضع (٣١).

(٤) انظر: الموضع (١٢)، (١٩)، (٢٣)، (٣٧).

(٥) الكتاب (بولاق) ١/٢، (هارون) ١/١٢.

الأول[١]، وربما اقتصر في مثل هذه المواضع على ذكر أحد الأوجه فقط[٢].

وربما كانت هناك روايتان لعبارة الكتاب فيعرض القاضي لتفسيرهما، كقول سيبويه: «فلمَّا أَوقعت (قلت) على ألا يُحكى بها إلا ما يحسنُ أن يكونَ كلاماً، وذلك قولُك: قالَ زيدٌ: عمرٌو خيرُ النَّاس»[٣]؛ فإنَّه وجه عبارة الكتاب على رواية النسخة الشرقية والرباحية في هذا الموضع[٤].

وممَّا عرض له بالتفسير تعليق للأخفش على موضع من الكتاب، وهو قوله: «قالَ أبو الحسن: إذا قلتَ: (زيداً فاضربْ)، فالعاملُ (اضربْ) هذه، والفاءُ معلَّقة بما قبلَها...»[٥] إذ اختلفت نسخ الكتاب في ضبط اللام من قول أبي الحسن: "والفاءُ معلّقة"، وقد بين إسماعيل القاضي في تعليقه وجه الفتح والكسر[٦].

٢- أمثلة الكتاب:

وأعني بالأمثلة هنا الأمثلة التي يذكرها سيبويه على المسائل النحوية والقواعد التي عرض لها في كتابه، وبلغت المواضع التي عرض فيها إسماعيل

---

(١) انظر: الموضع (١).

(٢) انظر: الموضع (١١)، (٢٣).

(٣) بولاق ٦٢/١، المخطوط أ ١/٤٠/أ.

(٤) انظر: الموضع (٣٥).

(٥) أ ١/٤٧/أ، ب ٣٥/أ.

(٦) انظر: الموضع (٤٠).

القاضي لأمثلة الكتاب عشرة مواضع[1].

وتنوعت صور تناوله للأمثلة؛ فتارة يعرب كلمة في مثال الكتاب كإعرابه (ظنك) في مثال الكتاب: (متى زيدٌ ظَنَّكَ ذاهبٌ؟)[2] فإنَّه أعربه منصوباً على المصدرية[3]، وإعرابه (الرجلان) في مثال الكتاب: "ذهبَ أخوكَ وقَدِمَ عمرٌو الرجلانِ الحليمانِ"[4]، فإنَّه أعربه خبراً لمبتدأ محذوف[5].

وتارة يذكر علةً في الأمثلة المذكورة[6]؛ كتعليله مجيء المفعول الثاني في مثالي الكتاب: (وَجَدَ عبدُاللهِ زيدًا ذا الحِفاظِ) و (رَأَيْتُ زيدًا الصالحَ)[7] بأنَّ سيبويه أراد أن يُبيّن أنها تعرب مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال لا حالاً؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة[8].

وتارة ينص على أنَّ المثال الذي أورده سيبويه حكاه عن العرب، ففي

---

(١) انظر: الموضع (١٠)، (١٩)، (٢١)، (٢٤)، (٢٧)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٨)، (٤١)، (٤٢).

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ٦٣/١، (هارون) ١٢٤/١.

(٣) انظر: الموضع (٣٨).

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٢٤٧/١، (هارون) ٦٠/٢.

(٥) انظر: الموضع (٤١).

(٦) انظر: الموضع (١٠)، (٣٤)،

(٧) انظر: الكتاب (بولاق) ١٨/١، (هارون) ٣٩/١-٤٠.

(٨) انظر: الموضع (١٠).

قول سيبويه: «وكما قال: (من يقول ذاك؟ تَدرِي)»[١] ذكر القاضي أنَّه قَوْلٌ مسموعٌ من العَرَب، حكاهُ سيبويه كما هو، وأنَّ هذه عادِتُهُ في كثيرٍ من الأمثلة، ثم بيَّن معنى هذا القول المسموع وأصله[٢].

وممَّا يتصل بهذا الموضع إيراد إسماعيل القاضي في تعليقه لأمثلة ترك سيبويه التمثيل لها[٣]، كتمثيله بـ(بَيْعٍ)، و(قَوْلٍ) لما ذكره سيبويه من عدم قلب الواو والياء إذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح[٤]، وظاهرٌ أنَّ ترك سيبويه التمثيل في هذا الموضع لظهوره.

٣- أبيات الكتاب:

عرض إسماعيل القاضي لأبيات الكتاب في سبعة مواضع[٥]، وكان تناوله لها على صور، هي:

الأولى: رواية البيت[٦]، فسيبويه أورد بيت الأعشى:

وأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ   ويَكُنَّ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدَادِ[٧]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٦١/١، (هارون) ١٢٠/١.

(٢) انظر: الموضع (٣٣).

(٣) انظر: الموضع (٢٤)، (٤٢).

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ١٦٦/٢، (هارون) ٥٤٧/٣.وانظر: الموضع (٤٢).

(٥) انظر: الموضع (٨)، (٩)، (١٤)، (١٨)، (٢٢)، (٢٦)، (٢٨).

(٦) انظر: الموضع (٩)، (٢٢).

(٧) سيأتي تخريجه ص ٦٠.

شاهداً على حذف الياء من (الغواني) ضرورة اكتفاء بالكسرة[١]، وأورد إسماعيل القاضي رواية أخرى للبيت لا شاهد فيها، وظهر من كلامه في الرواية أنَّ البيت غُيِّرت روايته ليكون شاهداً نحوياً[٢].

وفي موضع آخر صحَّح رواية جاءت عليها بعض نسخ الكتاب، لأنَّه بهذه الرواية يتسق كلام سيبويه ويطرد[٣].

الثانية: بيان معنى البيت دون التعرض للشاهد النحوي؛ كذكره المهجو في البيت وقومه[٤]، أو تفسير كلمة في البيت[٥]، أو ذكره أن البيت على رواية أبلغ[٦].

الثالثة: بيان الشاهد من البيت أو ذكر وجه من الوجوه التي خرج عليها البيت[٧].

٤- الانتصار لسيبويه:

ووجدت ذلك في موضعين؛ أحدهما في موافقته سيبويه في تقدير خبر (لات) منصوباً إذا ورد الاسم المرفوع معها، وردَّ مذهب الأخفش في أنَّ

---

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ١/١٠، (هارون) ١/٢٨.

(٢) انظر: الموضع (٩).

(٣) انظر: الموضع (٢٢).

(٤) انظر: الموضع (١٤).

(٥) انظر: الموضع (٢٦).

(٦) انظر: الموضع (٢٨).

(٧) انظر: الموضع (٨)، (١٨).

(لات) لا تعمل شيئاً؛ لأنَّ السماع جاء بإجراء (لات) مجرى (ليس)[١].

والآخر مناصرته سيبويه على الأخفش في إجازة سيبويه رفع (زيد) في نحو: (أزيدًا أنتَ مَحْبُوسٌ عليه؟)، و(أزيدًا أنتَ مُكَابَرٌ عليه؟) إن ذهب بـ(محبوس) و(مكابر) مذهب الاسم غير العامل نحو: (رجل)[٢].

***

---

(١) انظر: الموضع (١٦).

(٢) انظر: الموضع (٣٢).

المطلب الثالث: سمات تعليقاته.

ما أثر من تعليقات وشرح لإسماعيل القاضي هي من ضرب تعليقات المتقدمين على الكتاب؛ كتعليقات الأخفش والجرمي والمازني التي سبقت المصنفات المفردة في شرح الكتاب، وتلك التعليقات لها سمات تختص بها تخالف الكتب المفردة في الشرح والتفسير، ومِمَّا ظهر لي من سمات شرح إسماعيل القاضي ما يأتي:

١- الاختصار:

جل مواضع التعليقات لم تتجاوز ثلاثة أسطر، وهذا الاختصار غير مستغرب؛ لأنَّ إسماعيل القاضي لم يؤلف كتاباً مستقلاً في شرح الكتاب؛ وإنما كانت هذه التعليقات في حواشي الكتاب، وتلك طبيعة الحواشي.

ومع غلبة الاختصار فقد ظهر في قليل من المواضع طول النفس[١]، فعند قول سيبويه: «وجميعُ ما لا ينصرفُ إذا أُدخلَ عليه الألفُ واللامُ أو أُضيفَ انجرَّ؛ لأنَّها أسماءٌ أُدخلَ عليها ما يَدخلُ على المنصرف... »[٢] علق إسماعيل القاضي على هذا الموضع بنحو عشرة أسطر[٣].

وبيَّن إسماعيل القاضي وجه الشذوذ الذي أشار إليه سيبويه في قولهم:

---

(١) انظر: الموضع (٦)، (٨)، (١٨)، (٢٣)، (٣١)، (٣٣)، (٣٧).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٧، (هارون) ١/٢٢-٢٣.

(٣) انظر: الموضع (٦).

(هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ)[1] بنحو ستة أسطر[2].

ومِمَّا ظهر في أسلوبه افتراض الأسئلة والإجابة عنها–الفنقلة–، وهو في هذا متأثر بأسلوب الكتاب[3]، من مثل قوله: «(ق): فإنْ قلتَ: فهل يَصِحُّ: (ما زيدٌ مِن قَوْمِنا ولا عندِنا)؛ لأنَّ (مِن) تَدْخُلُ على (عندٍ)؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ (مِن) قد اختَلفَ معناها، ولكنْ إذا قلتَ: (ما الشَّرُ مِن قومِنا ولا عندِنا) كان صحيحًا؛ لاتفاقِ معناها، هـ»[4].

ولم يسلم أسلوبه من الغموض في بعض المواضع[5]، كقوله: «وأَصْلُ الكلامِ: "تَدْرِيْ مَنْ يقولُ ذاك"، واستعمالُ نحوِ هذا فيما عِلْمُ المخاطِبِ والمخاطَبِ فيه سِيَّانِ، فإذا أَخَّرَ فقال: (مَنْ يقولُ ذاكَ؟ تَدْرِيْ) كان استفهامُهُ استشهادًا له على الثابتِ عندَه واستدلالاً بعِلْمِهِ، فقوله: (تَدْرِيْ) إثباتٌ بعدَ الاستفهام للدِّرَايَتَيْنِ في المعنى، لا لدِرايةِ المسْتَشْهَدِ وحدَه، هـ»[6].

---

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ٢٩/١، (هارون) ٦٠/١.

(٢) انظر: الموضع (١٨).

(٣) انظر: الموضع (٦)، (٢١)، (٣٤).

(٤) ب ١٦/أ.

(٥) انظر: الموضع (١٣)، (٣٣).

(٦) أ ٣٩/١/أ، ب ٢٩/ب.

٢- العناية بالاستدلال:

لا يخفى على من ينعم النظر في تعليقات إسماعيل القاضي على الكتاب عنايته بالاستدلال، فتراه في بعض المواضع يستدل بالسماع من القرآن الكريم والشعر[١]، ومن ذلك ما ذكره من أنَّ (مِن) تكون لابتداء الغاية في غير الزمان، وشذَّ أن تكون للزمان، ثم أورد آية وبيتاً من الشعر على ما ذكر[٢]، وخرَّج في موضع آخر كلام سيبويه على أنَّ (لا) فيه زائدة ثم استدل لزيادتها بالقرآن الكريم والشعر[٣].

وربما استدلَّ على كلامه بعدم السماع؛ فقد ردَّ على الأخفش مذهبه في أنَّ (لات) لا تعمل شيئاً بقوله: «وتقديرُه مرفوعًا عَمَلٌ على ما لم يَثْبُتْ في السماع»[٤].

ويستدلّ أيضاً بالحمل على المعنى؛ فقد ذكر سيبويه قراءة: {كادَ تزيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم}[٥]، واختلف شراح الكتاب في تفسير كلامه فيها، فذهب إسماعيل القاضي إلى موافقة ظاهر نص الكتاب بمجيء اسم (كاد) ضمير

---

(١) انظر: الموضع (٥)، (٨)، (١١)، (٣٢)، (٣٥).

(٢) انظر: الموضع (٥).

(٣) انظر: الموضع (١١).

(٤) أ/١/١٨/ب. وانظر: الموضع (١٦).

(٥) التوبة: من الآية ١١٧، وقرأ (يزيغ) -بالياء- حمزة وحفص عن عاصم، وقرأ باقي السبعة بالتاء. انظر: السبعة ٣١٩، والتيسير ١٢٠.

الشأن، ثم قال: «وإنَّما صَحَّ الإضمارُ في الآيةِ لحَمْلِ الكلامِ على المعنى؛ إذْ لا فَرْقَ بينَ ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾ وبينَ (كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تَزيغ)، والحَمْلُ على المعنى غيرُ عزيزٍ في كلامهم، هـ»[١].

ومما يتصل بذلك استدلاله بصحة المعنى على وجهٍ وفساده على الوجه الآخر، قال إسماعيل القاضي تعليقاً على ما ذكره سيبويه من امتناع نصب(شيء) في قول جرير:

أَبَحْتَ حِمَى تِهامةَ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتباحِ[٢]

«(ق): لا يَسِدُّ المعنى إلا برَفْعِ (شيءٌ)؛ لأنَّ (حَمَيْتَ) يقَعُ إذ ذاك صفةً له، فيقَعُ (بمستباحِ) خبرًا، ولو نَصَبَهُ لَتَمَّ الكلامُ وضاعَ قولُه (بمستباحِ) غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ، ولانْقَلَبَ الرجلُ الحامِيْ غيرَ حامٍ، هـ»[٣].

وممَّا استدل به أيضاً أمن اللبس، قال في موضع تعليقاً على بيت من أبيات الكتاب: «(ق): الصحيحُ أنَّه اقتصرَ على شَطْرِ الاسمِ، وهو (الحَمَ)، بوَزْنِ (الحَمِ) واحدِ (الأَحْماءِ)، ثم أطلَقَ ميمَهُ للقافية، يُشجِّعُهم على نحوِ ذلك أَمْنُهم اللَّبْسَ، هـ»[٤].

ومن لطيف استدلالاته استدلاله على صحة تفسيره كلام سيبويه بكلامه

---

(١) ١/٢٢/ب، ب ١٦/ب. وانظر: الموضع (٢٣).

(٢) سيأتي تخريجه ص ١٠٤.

(٣) أ ١/٢٨/أ، ب ٢٠/ب. وانظر: الموضع (٣٠).

(٤) أ ١/٧/أ، ب ٥/ب.

في مواضع أخرى[١]؛ فقد علق على قول سيبويه: «فالكَلِمُ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاءَ لمعنًى ليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ»[٢] بقوله: «(ق): "ليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ" صفةٌ لـ(حَرْفٌ)، لا لـ(معنًى) كما ظَنَّ بعضُهم، بدليلِ قولِهِ في آخِرِ البابِ: "وليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ"»[٣].

وفي بعض تعليقاته ما يشير إلى تتبعه عبارات الكتاب من مثل قوله عن سيبويه: «(ق): كأنه قَوْلٌ مسموعٌ من العَرَب، حكاهُ كما هو، وهذه عادتُهُ في كثيرٍ من الأمثلة»[٤]، وقوله: «ولا يُسْتَغْرَبُ وقوعُ مثلِها في عبارة سيبويه؛ لأنَّ كلامَهُ مِن طِرازِ كلامِ المتقدمين الناطقين على سليقةِ أهلِ الفصاحة، والاستقراءُ يُطْلِعُك على نظائرَ لها في كتابه، هـ»[٥].

***

---

(١) انظر: الموضع (١)، (٦)، (١٣)، (٣٣)، (٤١).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٢، (هارون) ١/١٢.

(٣) أ ١/٢/أ. وانظر: الموضع (١).

(٤) أ ١/٣٩/أ، ب ٢٩/ب. وانظر: الموضع (٣٣).

(٥) أ/١/١٢/أ. وانظر: الموضع (١١).

المطلب الرابع: ما انفرد به.

لإسماعيل القاضي تعليقات على بعض المواضع من الكتاب لم أقف عليها عند شراح الكتاب بعده، وهذا أمر مستغرب؛ لأنَّ تأخرهم عنه، وإفرادهم الشرح بمصنف مستقل أمران داعيان إلى أن يعرضوا لما عرض له.

وبلغت المواضع التي انفرد بشرحها وتعليقه عليها أحد عشر موضعا[1]، أكثرها كان تعليقه ذا أثر في إيضاح عبارة الكتاب وفسرها، وفي قليل منها كان الموضع واضحاً ظاهراً[2]؛ كتعليله تقديم فعل الأمر على الفعل المضارع في كلام سيبويه بأن الأمر خالصٌ للاستقبالِ، والمضارع مشترك بين الحاضر والمستقبل[3]، ومن مثل بيانه مرجع الضمير في عبارة سيبويه وأنَّها تعود إلى مثال ذكره مع أنَّ الموضع ظاهر لا لبس فيه[4].

ومن انفراداته ما كان متصلاً بنسخ الكتاب؛ كتصحيحه رواية بيت من أبيات الكتاب في بعض النسخ؛ لأنَّ هذه الرواية يتسق بها كلام سيبويه، ويكون البيت كالمثال الذي قرنه معه[5]، وكتوجيهه عبارة سيبويه على رواية

---

(١) انظر: الموضع (٢)، (١٠)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٤)، (٢٧)، (٢٩)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦).

(٢) انظر: الموضع (٢)، (٢٠)

(٣) انظر: الموضع (٢).

(٤) انظر: الموضع (٢٠).

(٥) انظر: الموضع (٢٢).

نسختين من نسخ الكتاب[١].

وأمَّا أغلب مواضع الشرح فهي مواضع عرض لها الشُرَّاح من بعده، وبعضها كان موضع خلاف بينهم[٢]، وبعضها الآخر كان موضع اتفاق[٣].

وأكثر الشراح موافقة لإسماعيل القاضي السيرافي[٤] والصفار[٥] دون ذكر منهما له، والأمر في ذلك محتمل لاطلاعهم على حواشي الكتاب، ومنها حواشي إسماعيل القاضي، واستفادتهم منها ومن غيرها دون إحالة، كما هي عادة بعض المتقدمين في ذلك، ومحتمل أن يكون ذلك من باب الموافقة، ووقوع الحافر على الحافر.

***

(١) انظر: الموضع (٣٥).

(٢) انظر: الموضع (٦)، (١١)، (١٨)، (٢٥)، (٢٨).

(٣) انظر: الموضع (٣١).

(٤) انظر: الموضع (٣)، (٥)، (٧)، (١٥)، (١٩)، (٢١)، (٢٣)، (٢٥)، (٢٦)، (٣٠)، (٣٢)، (٣٥)، (٣٧)، (٣٨)، (٣٩).

(٥) انظر: الموضع (١)، (٤)، (٥)، (٧)، (١٢)، (١٥)، (١٩)، (٢١)، (٢٣)، (٢٥)، (٢٨)، (٣٠)، (٣٣)، (٣٥)، (٣٧)، (٣٩)، (٤٠).

المبحث الثاني: دراسة التعليقات

الموضع الأول:

قال سيبويه: «فالكَلِمُ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاءَ لمعنًى ليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ»[1].

اختلف شُرَّاح الكتاب في تفسير قول سيبويه: "ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ" على قولين:

الأول: أن تكون هذه الجملة صفة لـ(حرف)، وهذا التفسير هو الذي اختاره إسماعيل القاضي، ورد في حواشي الكتاب: «(ق): **"ليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ" صفةٌ لـ(حَرْفٌ)، لا لـ(معنًى) كما ظَنَّ بعضُهم، بدليلِ قولِهِ في آخِرِ البابِ: "وليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ"**»[2].

وممن ذهب إلى ذلك المجريطي[3]، ونقل الصفار عن ابن خروف أنَّ هذا التفسير هو الصحيح الذي لا يجوز غيره، وتابعه في ذلك[4].

قال المجريطي: «قوله: "ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ" بيان أنَّ هذا الحرفَ ليس من الاسمِ أو الفعلِ؛ إذ الاسمُ أيضاً حرفٌ إلا أنَّه لم يجئ في الكلام لمعنى في

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٢، (هارون) ١/١٢.

(٢) أ ١/١/ب، ب/١/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٣٩.

(٣) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٩.

(٤) انظر: شرح الصفار ١/٢١٦-٢١٧.

غيره، وكذلك الفعلُ»[1].

الثاني: أن تكون صفة لـ(معنى)، وهذا التفسير ذكر إسماعيل القاضي في حاشيته السابقة أنَّ بعضهم أخذ به، ولم أقف على من أراده إسماعيل القاضي بقوله: (بعضهم).

وذكره السيرافي بعدُ، وجوَّز أن تحمل عليه عبارة الكتاب، قال: «ووجه آخر، وهو أنَّ قوله: "وحَرْفٌ جاءَ لمعنًى ليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ"؛ أي: جاء لمعنى ذلك المعنى ليس باسم؛ أي: ليسَ بدالّ عليه الاسم، "ولا فعل" أي: بدالّ عليه الفعل»[2]، وتابعه في ذلك الأعلم[3].

ودفع إسماعيل القاضي هذا التفسير مختاراً الأول؛ لأنَّ سيبويه قال في آخر الباب: «وأمَّا ما جاءَ لمعنًى وليسَ باسمٍ ولا فعلٍ؛ فنحو: (ثُمَّ)، و(سَوْف)، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها»[4].

ولم يبين إسماعيل القاضي وجه استدلاله بما قاله سيبويه في آخر الباب، وبينه ابن خروف فيما نقله الصفار عنه بأنَّ سيبويه قال: "وليسَ باسمٍ ولا فعلٍ" فأدخل الواو على (ليس) وجعلها معطوفة على (جاء)، ولم يجعلها صفة (لمعنى)، ولو أراد أنَّها صفة لما جاز العطف؛ لأن الصفة لا تعطف على

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٩.

(٢) شرح السيرافي ٥٢/١.

(٣) انظر: النكت ١٠٢/١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/١، (هارون) ١٢/١.

الموصوف، ولو أراد أنَّها صفة في المعنى وهي جملة مستأنفة لما جاز ذلك؛ لما فيه من الفصل بين الشرط وجوابه بالجملة الأجنبية[1].

والذي يظهر أنَّ ما ذكره إسماعيل القاضي يرجح التفسير الأول لكنَّه لا يقطع بصحته كما ذهب إلى ذلك ابن خروف والصفار؛ لأنَّ بعض نسخ الكتاب وردت فيها (ليس) دون واو[2]، ومنها النسخة التي اعتمد عليها السيرافي في شرحه، يقول: «وأمَّا قولُ سيبويه: "وأمَّا ما جاءَ لمعنىً ليسَ باسمٍ ولا فعلٍ" فإنَّ جملةَ الحروفِ تجيء لمعانٍ أنا أذكرُها»[3].

الموضع الثاني:

قال سيبويه: «وأمَّا بِناءُ ما لم يَقَعْ فإنّهُ قولُك آمِرًا: (اذْهَبْ، واقْتُلْ، واضْرِبْ)، ومُخْبِرًا: (يَقْتُلُ، ويَذْهَبُ، ويَضْرِبُ، ويُقْتَلُ، ويُضرَبُ)»[4].

ورد في حواشي الكتاب عن إسماعيل القاضي بيان العلة في تقديم الأمر على المضارع: «**(ق): مَثَّلَ بالأَمْرِ قبلَ الخَبَرِ؛ لأنَّه خالصٌ للاستقبالِ، والخَبَرُ مُشْتَرَكٌ، هـ**»[5].

والعلة التي ذكرها إسماعيل القاضي لم أقف عليها عند أحد من شراح الكتاب.

---

(١) انظر: شرح الصفار ١/٢١٦-٢١٧.

(٢) فيض الله ٢٠١٥: ١/أ.

(٣) شرح السيرافي ١/٦٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/٢، (هارون) ١/١٢.

(٥) أ ١/١/ب، ب/١/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٤٢.

الموضع الثالث:

قال سيبويه: «وليسَ في الأفعالِ المضارِعةِ جَرٌّ، كما أنَّه ليس في الأسماءِ جَزْمٌ؛ لأنَّ المجرورَ داخِلٌ في المضافِ إليه، مُعاقِبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعالِ»[1].

بيَّن إسماعيل القاضي أنَّ مرجع الضمير (إليه) في قول سيبويه السابق يعود إلى قوله:(المجرور)، وأنَّه يريد بالمجرور المضاف إليه، جاء في حواشي الكتاب: «(ق): **الضميرُ في (إليه) لا يَرْجِعُ إلى الألف واللام في (المضاف)، كما تَرْجِعُ إليه في قولِكِ: (الجرُّ في المضافِ إليه)، ولكنَّهُ راجعٌ إلى قولِهِ: (المجرورَ)، هـ**»[2].

وفسَّر السيرافي هذا الموضع بمثل ما فسَّره إسماعيل القاضي، وهو أنَّ سيبويه يريد بـ(المجرور) المضاف إليه، وهو داخل في المضاف الأول كبعض حروفه، فالإضافة تعاقب التنوين، قال السيرافي: «فإنْ قالَ قائلٌ: فما معنى قولِه: " **لأنَّ المجرورَ داخِلٌ في المضافِ إليه**"؟ وإلامَ عادت الهاءُ في (إليه)؟ وكيفَ تلخيصُ هذا الكلامِ وترتيبه؟

فإنَّ الجوابَ في ذلك: أنَّ قوله: "**لأنَّ المجرورَ**"، يريد: المضاف إليه، وهو الثاني داخل في المضاف إليه؛ يعني: داخلاً في الأوّلِ الذي قدَ أُضيفَ إلى المجرورِ، والهاءُ تعودُ إلى (المجرور)؛ فكأنَّه قالَ: لأنَّ الثانيَ المجرورَ داخلٌ في

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٣، (هارون) ١/١٤.

(٢) أ ١/٢/أ، ب/٢/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٤٤.

الأوّلِ المضافِ إلى الثاني، فاعرفه إن شاء الله»[1].

وتابعه الأعلم في ذلك[2].

الموضع الرابع:

قال سيبويه: «وإنما ضارَعَتْ[3] أسماءَ الفاعلينَ أنَّكَ تقولُ: (إنَّ عبدَاللهِ لَيَفْعَلُ)، فيوافِقُ قولَك: (لفاعِلٌ)، حتَّى كأنّكَ قُلْتَ: (إنَّ زيدًا لفاعِلٌ) فيما تُريدُ من المعنى، وتَلْحَقُه هذه اللامُ كما لَحِقَتِ الاسمَ، ولا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللامُ»[4].

بيّن إسماعيل القاضي أن اللام في قول سيبويه: "ولا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللامُ" يريد بها لام التوكيد التي تلحق في باب (إنَّ)، وقد ذكرها في أمثلته التي سبقت هذه العبارة، وفي قوله: "وتَلْحَقُه هذه اللامُ"، وعلى ذلك فالألف واللام في قوله: " ولا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللامُ" للعهد الذكري.

جاء في حواشي الكتاب: «**(ق): اللامُ في قولِه: "ولا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللامُ" للعَهْدِ، مُشَارٌ بها إلى قولِه: "هذه اللامُ"، فما فيها من مَعنى العَهْدِ قائمٌ مَقامَ اسمِ الإشارةِ في قولِه: "هذه اللامُ"، هـ.**»[5].

---

(١) شرح السيرافي ١/١٠٠.

(٢) انظر: النكت ١/١٠٩.

(٣) يريد: وإنَّما ضارعت الأفعالُ المضارعةُ أسماءَ الفاعلين.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/٣، (هارون) ١/١٤.

(٥) أ ١/٢/أ، ب/٢/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٤٧-٤٨.

وقد بيّن المجريطي والصفار المراد باللام على وفق ما بينه إسماعيل القاضي[1].

الموضع الخامس:

قال سيبويه: «والضَّمُّ فيها[2]: (مُنْذُ) في مَنْ جَرَّ بِها؛ لأنَّها بمنزلةِ (مِنْ) في الأيام»[3].

مثَّل سيبويه للبناء على الضم في الحروف بـ (منذُ) إذا وقع ما بعدها مجروراً، ثم علّل لذلك بقوله: "لأنَّها بمنزلةِ (مِنْ) في الأيام"، وتركيب كلامه هذا قد يفهم منه أنَّ "في الأيام" متعلق بـ(مِن)، وأنَّ (مِن) تدخل على الزمان؛ لذا جاء في حواشي الكتاب عن إسماعيل القاضي تعليق على هذا الموضع:

«(ق): "في الأيامِ" مُتعلّقٌ بقولِه: "لأنَّها"؛ أي: لأنَّها في الأيامِ بمنزلةِ (مِن)؛ يعني أنَّها للابتداءِ كـ(مِن)، و(مِن) عامَّةٌ في كلِّ ابتداءٍ سوى الزمانِ إلا ما شَذَّ، مِن نحوِ قولِهِ:

. . . . **...مـنْ حِجَـجٍ ومِـنْ شَـهْرِ**[4]

---

(١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٢، وشرح الصفار ١/ ٢٧٠.

(٢) في المخطوط أ ١/٣/ب: «والضَّمُّ فيها قولهم: منذُ... ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٤) من الكامل، وهو لزُهَيْرِ بن أبي سُلمى، وصدره: (لِمَنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ ....).

=

وقولِهِ: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[1]، ولذلك مِن العمومِ أَطْلَقَ قولَهُ: "بمنزلةِ (مِنْ)"، ولم يُقَيِّدْ، هـ»[2].

وبيّن إسماعيل القاضي في حاشيته السابقة أمرين:

الأول: أنَّ قول سيبويه: "في الأيام" مُتعلِّقٌ بقوله: "لأنَّها"، وتقدير الكلام: لأنَّها في الأيام بمنزلة (مِن)؛ أي: (منذُ) للابتداء في الزمان مثل (مِن).

وهذا الأمر أشار إليه الصفار، قال: «وقوله: "لأنَّها بمنزلةِ (مِنْ) في الأيام" يريد: لأنَّ (منذُ) في الأيام بمنزلة (مِن)، ولا يتصوَّر أن يكون "في الأيام" متعلقاً بـ(مِن)؛ لأنَّ (مِن) لا تدخلُ على الزمانِ على ما تبيّنَ في بابِ (عدة ما يكونُ عليه الكلم)»[3].

الثاني: أنَّ (مِن) تكون لابتداء الغاية في غير الزمان، وشذ أن تكون للزمان كما في الآية وبيت زهير بن أبي سلمى.

=

وجاء في رواية (مُذْ) بدل (مِنْ) في الموضعين، و(شَهْرٍ) روايةٌ، والمشهور (دَهْرٍ).

انظر: شرح ديوان زهير ص ٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٧٨، وشرح السيرافي ١/١٦٦، والتعليقة ١/٢٤، وشرح المفصل ٤/٩٣، والتذييل والتكميل ١١/١١٩، والمقاصد النحوية ٣/٢١٣، وخزانة الأدب ٩/٤٣٩.

(١) التوبة: من الآية ١٠٨.

(٢) أ ١/٣/أ، ب/٢/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٥١-٥٢.

(٣) شرح الصفار ١/٢٩٠.

وهذا المذهب الذي ذكره إسماعيل القاضي هو مذهب البصريين[1]، وأوّل بعضهم ما سبق من شواهد لتكون (من) فيها لغير الزمان؛ فجعلوا التقدير في قوله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ : " من تأسيس أول يوم" وفي بيت زهير: "من مرّ حجج" ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[2].

وأجاز الكوفيون[3] وجماعة من النحويين[4] أن تكون لابتداء الغاية في الزمان أيضاً اعتماداً على شواهد كثيرة مسموعة، ومنها الشواهد المذكورة آنفاً.

وصنع السيرافي صنيع إسماعيل القاضي في ذكره لحكم (من) والخلاف فيها عند شرحه لهذا الموضع من الكتاب[5].

الموضع السادس:

قال سيبويه: «وجميعُ ما لا ينصرفُ إذا أُدخلَ عليه الألفُ واللامُ أو

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١٦٦، والإنصاف ١/٣٧٠، والتذييل والتكميل ١١/١٢٠، والمقاصد الشافية ٣/٥٩٢.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٧٨، وشرح السيرافي ١/١٦٦، والتعليقة ١/٢٤، والإنصاف ١/٣٧١-٣٧٦، والتذييل والتكميل ١١/١٢٠، والمقاصد الشافية ٣/٥٩٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٦٦، والإنصاف ١/٣٧٠، والتذييل والتكميل ١١/١٢٠، والمقاصد الشافية ٣/٥٩٢

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٧٧-٤٧٨، والتذييل والتكميل ١١/١٢٠.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١/١٦٦.

أُضيفَ انجرَّ؛ لأنَّها أسماءٌ أُدخلَ عليها ما يَدخلُ على المنصرف، وأُدخلَ فيها المجرورُ كما يَدخلُ في المنصرفِ، ولا يكونُ ذلك في الأفعالِ، وأَمِنوا التنوينَ. فجميعُ ما يُتْرُك صرفُه مضارَعٌ به الفعلُ؛ لأنَّه إنَّما فُعِل ذلك به؛ لأنَّه ليسَ له تمكُّنُ غيرِه، كما أنَّ الفعلَ ليسَ له تمكُّنُ الاسمِ»[١].

ورد في حواشي الكتاب تعليق طويل لإسماعيل القاضي على هذا الموضع: « **إسماعيل**[٢]: **إنَّما مُنِعَ هذه الأسماءُ من الصرف لشَبَهِها بالفعلِ، فلما كانَ الاسمُ قد يدخُله الجرُّ وهو ثِقَلٌ، ويدخُله التنوينُ وهو أيضاً ثِقَلٌ**[٣] **مُنِعَ من ذلك.**

وإنَّما خُصَّ الجرُّ دونَ الرفعِ –وإنْ لم يكن الرفعُ أخفَّ من الجر– لأنَّ المنعَ إنَّما وَقَعَ من أجل شَبَهِها بالفعلِ، فإنَّما مُنِعَ ما يُمنعُ الفعلُ لا غير، فإذا دخَلَ ما يَدخُلُ على المنصرفِ –وهو الألفُ واللامُ، أو أُضِيْفَ–

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٧، (هارون) ١/٢٢-٢٣.

(٢) أوافق ما ذهب إليه أ.د. سليمان العيوني من أنَّ المراد بإسماعيل هنا هو القاضي، لا إسماعيل الورَّاق الذي عارض بنسخة الزجاج؛ يدلُّ على ذلك أنَّ إسماعيل أنشد بيتاً عن التوزي، جاء في حواشي الكتاب: « إسماعيل: هذا البيتُ يُروى .... أَنْشَدَنِيْهِ التَّوَّزِيُّ وأصحابُنا»، والزجاج (ت٣١١) –الذي عارض بنسخته الورَّاق– لم يدرك أبا محمد التَّوَّزِيَّ (ت٢٣٣)، وإنما أدركه إسماعيل القاضي. انظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٨٥، ح (٧).

(٣) في المطبوع من حواشي الكتاب: (ثقيل)، وما أثبته هو الوارد في المخطوطتين التي اعتمدت عليهما.

عادَ إلى أنَّه بالاسمِ أولى، وأُمِنَ مع ذلك دخولُ التنوينِ عليه وهو أَثْقَلُ الشيئين، فلما أُمِنَ هذا أُجْرِيَ عليه الثِّقَلُ الآخَر.

فإن قال: أَوَليس حرفُ الجرِّ يَدخُلُ على الأسماءِ المتمكنةِ، فما تُنْكرُ أن تكونَ متى دخلتْ على هذه الأسماءِ صُرِفَتْ؟

قيل له: قد أجاب سيبويه عن هذا، وهو قوله: "وأَمِنُوا التنوينَ"، يُرِيدُ أنَّه إنَّما يَفعلوَن هذا بما يأمنون فيه التنوينَ الذي هو الأثقلُ، والذي طالبتَ به لا يُؤْمَنُ معه التنوينُ، فلا يُصْرَفُ لذلك، هـ»[1].

وتضمنت حاشية إسماعيل القاضي أربعة أمور؛ هي:

الأول: التأكيد على ما ذكره سيبويه من أنَّ علة منع جميع الأسماءِ من الصرف هو شبهها بالفعل، ولما كان الاسم يدخله التنوين والكسرة وهما ثقيلان منع غير المنصرف منهما.

الثاني: أنَّ اختيار الجر دون الرفع في منع غير المنصرف منه –وإنْ لم يكن الرفعُ أخفَّ من الجر– علته أنَّ المنع لشبه الفعل فاختير له ما يمنع منه الفعل

---

(١) أ ١/٥/أ، ب ٤/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٨٥-٨٦. وهذه الحاشية وقعت في المخطوطتين عند قوله سيبويه: «واعلمْ أنَّ الواحدَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِن الجمعِ؛ لأنَّ الواحدَ الأَوَّلُ، ومِن ثَمَّ لم يَصْرِفوا ما جاءَ من الجمعِ على مثالٍ ليس يكونُ للواحدِ، نحو: (مَسَاجِدَ) و(مَفَاتِيحَ)»، وقد قرنها محقق حواشي الكتاب بهذا القول، وقول سيبويه هذا قبل قوله المثبت في المتن ببضعة أسطر، وظاهر أنَّ الحاشية لا علاقة لها بشرح هذا القول، وإنَّما هي شرح للقول المثبت في المتن.

وهو الجرّ.

الثالث: أنَّ غير المنصرف يجرُّ بالكسرة إذا أضيف أو دخلت عليه (أل)؛ لأنَّ ذلك يبعد شبهه بالفعل، ويقربه إلى الاسم مع أمن دخول التنوين عليه، وهو أثقل من الكسرة.

الرابع: الإجابة عن سؤال مفترض وهو أنَّ حرف الجرِّ يدخل على الأسماء المتمكنة، وبناء عليه ألا يصح أن يقال: إنَّ دخول حرف الجر على الأسماء غير المنصرفة يجعلها منصرفة؟

وذكر إسماعيل القاضي أنَّ سيبويه أجاب عن ذلك بقوله: "وأَمِنُوا التنوينَ"، فالكسرة عادت مع المضاف وما دخلت عليه (أل)؛ لأنَّ التنوين لا يصاحبهما، أمَّا دخول حرف الجر وحده على الممنوع من الصرف فلا يؤمن معه التنوين.

وهذا السؤال والإجابة عنه عرض له السيرافي لكنَّه أجاب بأربعة أجوبة مختلفة عما ذكره القاضي إسماعيل، وهي:

الأول: أنَّ الإضافة أو الألف واللام لما دخلت على الاسم غير المنصرف أخرجته عن شبه الفعل، فعمل فيه ما يعمل في الأسماء المنصرفة، وأما دخول حرف الجر على الاسم غير المنصرف فهو دخول على شيءٍ مُشبهٍ للفعل؛ فلم يكن له تأثير[١]، وممن قال بهذه العلة المبرد وابن السراج والزجاج[٢].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٥٢/٢.

(٢) انظر: المقتضب ٣١٣/٣، والأصول ٧٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩.

الثاني: أنَّ أسماء الزمان قد تضاف إلى الفعل في نحو قولهم: "هذا يوم ينفع زيد"، والإضافة بمحل حروف الجر، ولم نر الفعل يضاف أو تدخل عليه (أل) إلا في الضرورة[1].

الثالث: أنَّ الجر من عوامل الأسماء التي لا تدخل على الأفعال، فلو صُرف الاسم بعلة دخول حرف الجر عليه لوجب أن يصرف في كل حال؛ لأنَّه لا بد للاسم من دخول عامل من عوامل الأسماء عليه، نحو: (إنَّ) و(كان) وأخواتهما، ولو صرف الاسم لأجل هذه العوامل لبطل منع الصرف ألبتة[2].

الرابع: أن الصرف إنَّما هو جواز الجر والتنوين معاً في الاسم، ولا ينفرد أحدهما عن صاحبه، والإضافة ودخول الألف واللام يقومان مقام التنوين فجاز الجرُّ بالكسرة معه، وليس الأمر كذلك مع دخول حرف الجر؛ لأنَّ دخوله لا يقوم مقام التنوين[3].

وممن عرض لهذه الأوجه الصفار فذكر الأول والثاني والرابع، وزاد وجهاً آخر لم يذكره السيرافي، وهو أن الاسم غير المنصرف هو الممنوع من التنوين خاصة، والجرُّ إنما ذهب تبعاً للتنوين، فإذا أمنوا التنوين مع الإضافة والألف

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/٥٢-٥٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/٥٣-٥٤. وانظر أيضا: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩-١٠.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/٥٤.

والـلام عاد الجر[1].

قال الصفار: «والظاهرُ من سيبويه أنَّه اعتلَّ بالأولِ منها؛ ألا تراهُ قالَ: "لأنَّها أسماءٌ أُدخلَ عليها ما يَدخلُ على المنصرف"؛ أي: قَوِي فيها جانبُ الاسمِ، وقولُه: "وأَمِنوا التنوين"؛ أي: كانَ يجبُ أن يَدْخُلَ لولا ما مَنعَ منه هنا مانعٌ، فهو ممَّا كانَ يدخلُ هنا؛ لأنَّ الاسمَ قد خرجَ عنه الشَّبَهُ، فأمِنوه لأجلِ الألفِ واللامِ والإضافةِ، ولولا ذلك لأدخلوه»[2].

ويظهر ممَّا سبق الخلاف بين النحويين في الاعتلال للجر بالكسرة في المضاف وما فيه الألف واللام خاصة، وفي تفسير قول سيبويه: "وأَمِنوا التنوين"، ولي تعليق على ذلك من وجهين:

الأول: أنَّ أقوى العلل المذكورة هي أنَّ الإضافة والألف واللام لما دخلت على الاسم غير المنصرف أخرجته عن شبه الفعل، فعمل فيه ما يعمل في الأسماء المنصرفة مع أمنهم التنوين؛ وهذه العلة هي الظاهرة من كلام سيبويه، وعليها تفسير إسماعيل القاضي.

الثاني: أرى أنَّ تفسير الصفار لقول سيبويه: "وأَمِنوا التنوين" بعيد؛ لأنَّه لا معنى للنص على أنهم أمنوا التنوين مع التسليم بوجوب دخوله، والأقرب تفسير إسماعيل القاضي، وهو أنَّ الجر بالكسرة عاد مع المضاف وما دخلت عليه (أل)؛ لأنَّهم أمنوا دخول التنوين معهما؛ والتنوين هو الأثقل، أمَّا دخول

---

(١) انظر: شرح الصفار ١/٣٥١-٣٥٣.

(٢) شرح الصفار ١/٣٥٢-٣٥٣.

حرف الجر وحده على الممنوع من الصرف فلا يؤمن معه التنوين فلم يجز جره بالكسرة، وقد كرر سيبويه هذه العلة في موضع آخر من الكتاب، قال: «واعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ لا ينصرفُ فإنَّ الجرَّ يدخلُه إذا أضفتَه أو أدخلت عليه الألفَ واللامَ، وذلك أنَّهم أَمِنوا التنوينَ، وأجروه مُجرى الأسماء، وقد أوضحتُه في أول الكتابِ بأكثرَ من هذا»[١].

وفي نسخة ابن طلحة تعليق يؤيد تفسير إسماعيل القاضي، ورد في حواشي الكتاب: «(ط)[٢]: "وأَمِنوا التنوين" فيه من البيانِ أنَّ قائلاً لو قالَ: إذا دخَلَ على ما لا ينصرفُ الألفُ واللامُ، نحوُ قولِه: (الأحمرِ) فإنَّه لم يَزُلْ عنه بذلك شَبَهُ الفعلِ ولا الوزنُ، فلأي شيءٍ انصرفَ؟

فيقالُ له: وهلْ رأيتَ التنوينَ-الذي هو زيادةٌ- رَجَعَ إليه؟ إنَّما رَجَع إليه الخفضُ، وذلك ليسَ بزيادةٍ، فأمْنُهم من التنوينِ حملَهم على ردِّه إلى

---

(١) الكتاب (بولاق) ١٣/٢، (هارون) ٢٢١/٣.

(٢) (ط) رمز لما أثبت من نسخة ابن طلحة، وهو في الحواشي غير معين، وممن شُهر بهذا الاسم وكانت له نسخة من كتاب سيبويه أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان النحوي (ت٤٢٤هـ)، وأبو بكر عبدالله بن طلحة بن محمد اليابَري الأندلسي (ت٥١٨هـ)، ورجَّح أ.د. بدر بن محمد الجابري أن يكون المراد به اليابري؛ لأنَّ الزمخشري اجتمع به في مكة، وقرأ عليه كتاب سيبويه، ولوجود حواش عن نسخة الزمخشري فيها النص على أنّ (ط) ينقل عن نسخة الرباحي، وجزم أ.د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني بأن المراد به اليابري. انظر: مقدمة (خطبة) كتاب سيبويه. ص ٢٠ ح ٢، وحواشي كتاب سيبويه (مقدمة التحقيق) ٧٤/١-٧٥.

الخفضِ»[1].

الموضع السابع:

قال سيبويه: «واختلافُ اللفظَينِ والمعنى واحِدٌ، نحوُ: (ذَهَبَ) و(انْطَلَقَ)»[2].

ورد في حواشي الكتاب: «**إسماعيل: واختلافُ اللفظين واتفاقُ المعنيين كقولك: (جَلَسَ وقَعَدَ)، و(ذِرَاعٌ وساعِدٌ)، هـ**»[3].

وفي الحاشية متابعة من إسماعيل القاضي لسيبويه في إثباته الترادف في اللغة، وهو مذهب الجمهور، وأنكره جماعة من أهل العربية منهم ابن الأعرابي وثعلب[4].

وعرض السيرافي والرماني والصفار لشرح هذا الموضع من الكتاب، وتابعوا سيبويه في إثباته الترادف وردِّ قول من أنكره؛ لأنَّ فيه اتساعاً في الكلام، ومزيد تمكن فيه، ولتعدد قبائل العرب وما ورد عنهم، ولأنَّ النافي للترادف يلزمه بيان الفروق بين الألفاظ المترادفة، وفي ذلك عسر وتعذر[5].

---

(١) أ ١/٥/ب، ب ٤/ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٨، (هارون) ١/٢٤.

(٣) أ ١/٦/أ، ب ٥/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٨٩.

(٤) انظر: الأضداد لابن الأنباري ص ٧، والمزهر ١/٤٠٣.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢/٧١-٧٤، وشرح الرماني ١/١٤٢(شيبة.ر.د)، وشرح الصفار ١/٣٧٤.

الموضع الثامن:

قال سيبويه: «وحَذْفِ ما لا يُحْذَفُ؛ يُشَبّهُونه بما قد حُذِفَ واستُعمِلَ محذوفًا، كما قال العَجَّاجُ:

قَواطِنـــاً مَكَّـــةَ مِـــنْ وُرْقِ الحَمِـــيْ[1]

يريد: الحمام»[2].

ذهب سيبويه إلى أنَّ العجاج في قوله: "وُرْقِ الحَمِيْ" حذف من الكلمة ضرورة تشبيهاً لهذا الحذف بما جاز حذفه في سعة الكلام، ولكنَّ سيبويه لم يبين المحذوف من الكلمة، ولإسماعيل القاضي حاشيتان في التعليق على هذا الموضع:

الأولى: «إسماعيل: يجوزُ في الشعر ترخيمُ غيرِ المنادى، ولا يُرَخَّمُ إلا ما يَقَعُ عليه الترخيمُ في النداءِ، نحوُ الاسمِ العَلَمِ إذا كان أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ، نحوُ: (ياحَارِ).

فأمَّا (وُرْقِ الحَمِيْ) إذا أرادَ (الحَمَامَ) فإنها جَمْعٌ لا يجوزُ ترخيمُه، ولكن لو سمَّيتَ بالحمامِ رَجُلاً لجاز ترخيمُه.

---

(١) من الرجز. والورق جمع ورقاء، والحمامة الورقاء هي التي لونها لون الرماد. ويروى البيت: (أوالفاً مكة)، وهي رواية الديوان.

انظر: ديوان العجاج ٤٥٣/١، والكتاب (بولاق) ٥٦/١، (هارون) ١١٠/١، والأصول ٤٥٨/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤١، وشرح السيرافي ١٤٤/٢، وشرح الرماني ١٦٦/١(شيبة.ر.د)، والخصائص ١٣٧/٣، وتحصيل عين الذهب ٥٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٨/١-٩، (هارون) ٢٦/١-٢٧.

قال: وحَذَفَ الميمَ من (الحَمَام)، وأبدلَ الياءَ من الألف، وهذا خَطَأٌ؛ لأنه ليس موضعَ حَذْفٍ، وأَبدَلَ من الألفِ الزائدةِ الياءَ، فحَذَفَ ما لا يَجِبُ أن يُحْذَفَ.

و"دَرَسَ المَنَا"[1] ليس بترخيمٍ، ولكنه بمنزلةِ "ألاَ تا؟"[2]»[3].

وهذه الحاشية تضمنت أمرين:

الأول: التنبيه على أنَّ قوله: "وُرْقِ الحَمِيْ" إذا أراد الحمام ليس من باب حذف الترخيم؛ لأنَّ الترخيم الذي يجوز في الضرورة في غير النداء يجب فيه أن يكون ممَّا يجوز ترخيمه في النداء كالعلم الرباعي، و(الحمام) ليس بعلم.

وممَّا مثل به على الحذف في الشعر على غير جهة الترخيم قول لبيد:

دَرَسَ المَنَـــا بمُتَـــالِعٍ فـــأَبَانِ   فتَقادَمَـــتْ بالحَـــبْسِ فالسُّـــوبانِ

أراد: (المنازل)، والمنازل لا يجوز فيها الترخيم لاقترانها بالألف واللام وليست علماً.

وذكر القاضي أنَّ الحذف فيها بمنزلة الحذف في قولهم: " ألا تا؟"، وأصله

---

(١) جزء من بيت للبَيد بن ربيعة –رضي الله عنه–، وتمامه:

دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأَبَانِ   فتَقادَمَتْ بالحَبْسِ فالسُّوبانِ

انظر: ديوانه ص١٣٨، شرح السيرافي ٢/١٤١، والمسائل العسكرية ٢١٧، ولباب الألباب ١/٧، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٤٣.

(٢) قول لبعض العرب سيأتي بيانه. انظر: الكتاب (هارون) ٣/٣٢١، والكامل ٢/ ٥٣١.

(٣) أ ١/٧/أ، ب ٥/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٩٦.

من قول أخ لأخيه كانا متهاجرين لا يكلم أحدهما الآخر سنته، فإذا حان وقت الرعي، قال أحدهما لصاحبه: " ألا تا؟"، فيجيبه الآخر: "بلى فا"؛ يريدان: "ألا تنهض" و"بلى فانهض"(١).

وما ذكره إسماعيل القاضي وافقه فيه جماعة من النحويين منهم الفارسي(٢)؛ فذهب إلى تخطئة من قال بالترخيم في "وُرْقِ الحَمِيْ" إذا أراد (الحمام)؛ لأنَّه إن رخمه وفيه الألف واللام لم يصح؛ لأنَّ النداء لا يدخل عليه؛ وإن رخمه بعد نزع لام التعريف منه لم يجز أيضاً؛ لأنَّه ليس بعلم(٣).

الثاني: رد قول المبرد في توجيه قوله: "وُرْقِ الحَمِيْ"؛ فإنَّه ذهب إلى أنَّ الميم حذفت من (الحمام) فصارت (الحما)، ثم أبدل من الألف ياء؛ لأنَّ الياء أخت الألف، وقد يبدل أحدهما مكان الآخر، وردَّه القاضي بأنَّ هذا الموضع ليس بموضع حذف.

---

(١) انظر: الكتاب (هارون) ٣٢١/٣، والكامل ٢/ ٥٣١، ومعاني القرآن وإعرابه ٦٢/١-٦٣، وخزانة الأدب ٧/٢.

(٢) انظر: المسائل العسكرية ١٦٧-١٦٨.

(٣) انظر: المسائل العسكرية ١٦٧-١٦٨، والمحتسب ٧٨/١، وشرح ابن الناظم ص ٦٠٤، وارتشاف الضرب ٢٢٤٣/٥، والمقاصد الشافية ٤٥٧/٥.

ومن تابع المبرد الزجاج وجماعة من شراح الكتاب[1].

وفي بيان المحذوف من الكلمة قولان آخران عند الشراح:

أحدهما: أن يكون حذف الألف من (الحمام)؛ لزيادتها، فالتقى حرفان من جنس واحد، فأبدلَ الميم الثانية ياء؛ كما قيل في (أمللت): أمليت، وكسرَ ما قبل الياء؛ لتسلم من الانقلاب إلى الألف.

وهذا الوجه اختاره الزجاج وابن السراج[2]، وجوَّزه السيرافي والرماني وبعض شراح الكتاب[3].

والآخر: أن يكون حذف الألف والميم معاً من (الحمام)، فصار (الحم)، ثم أجراه بالإعراب، وأتى بالياء لإطلاق القافية.

والحاشية الثانية لإسماعيل القاضي هي في اختيار هذا الوجه، ورد في حاشية الكتاب: «(ق): **الصحيحُ أنَّه اقتصرَ على شَطْرِ الاسمِ، وهو (الحَمَ)، بوَزْنِ (الحَمِ) واحدِ (الأَحْماءِ)، ثم أطلَقَ ميمَهُ للقافية، يُشجِّعُهم على نحوِ ذلك أَمْنُهم اللَّبْسَ، ه**»[4].

---

(١) المخطوط أ ١/٧/أ، والأصول ٣/٤٥٨-٤٥٩، وشرح السيرافي ٢/١٤٤، وشرح الرماني ١/١٦٦(شيبة.ر.د)، والنكت ١/١٤٢، وتحصيل عين الذهب ٥٣-٥٤، ولباب الألباب ١/٥، وشرح الصفار ٢/٤٧٤.

(٢) انظر: المخطوط أ ١/٧/أ ، والأصول ٣/٤٥٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤٤، وشرح الرماني ١/١٦٦(شيبة.ر.د)، والنكت ١/١٤٢، وتحصيل عين الذهب ٥٣، ولباب الألباب ١/٣-٥، وشرح الصفار ٢/٤٧١-٤٧٤.

(٤) أ ١/٧/أ، ب ٥/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٩٦.

وممن اختاره ابن عصفور معللاً اختياره هذا الوجه بأنَّه ليس فيه إلا تغيير واحد بخلاف الوجه الأول والثاني[(١)]، وتابعه في ذلك الصفار[(٢)]، واقتصر عليه النحاس[(٣)]، وجوَّزه السيرافي والرماني وجماعة من النحويين[(٤)].

والذي يظهر أن القول بحذف الألف وحدها من (الحمام) هو الأجود؛ لأنَّ الحذف فيه وقع على حرف زائد، وإبدال الحرف الثاني من الحرفين المضعفين أو الحرف الثالث من الحروف المضعفة مسموعٌ في كلام العرب؛ لكراهتهم التضعيف، فقالوا في (أمللت): أمليت، وفي (قصَّصْت): قصَّيت، وفي (تظنَّنْت): تظنَّيت[(٥)].

***

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٤.

(٢) انظر: شرح الصفار ٢/٤٧٤.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه ٤١-٤٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤٤، وشرح الرماني ١/١٦٦(شيبة.ر.د)، والنكت ١/١٤٢، ولباب الألباب ١/٧.

(٥) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٤٠١، (هارون) ٢/٤٢٤، والمقتضب ١/٢٠٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٥٧-٧٥٩. وانظر أيضاً: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه ٢/٥٩٥.

الموضع التاسع:

قال سيبويه: «وقال الأَعْشى:

وأَخُــو الغَــوَانِ مَــتَى يَشَــأْ يَصْـرِمْنَهُ ويَكُـــنّ أَعْـــداءً بُعَيْـــدَ وِدَادِ[1]»[2]

في حاشية الكتاب: « **إسماعيل: هذا البيتُ يُروى**[3]:

وأخُــو النســاءِ مــتى يَشَــأْ... ....

وإنما جعلوه كذا ليُعلِموا أنَّ مثلَ هذا يجوز، أَنْشَدَنِيْهِ التَّوَّزِيُّ وأصحابُنا: "وأخو النساء"، وأَنْشَدَهُ المازِنِيُّ عن الأَصْمَعي، ه»[4].

الشاهد من البيت حذف الياء من (الغواني) ضرورة اكتفاء بالكسرة، ووجَّه بعضهم ذلك بأنَّ الألف واللام تعاقب التنوين فحكم لها بحكمه فكما تحذف الياء مع التنوين حذفت مع الألف واللام[5].

وهذا البيت مما اختلف في كونه من الكتاب، فذهب ابن السراج إلى أنَّه

---

(١) من الكامل، وهو للأعشى الكبير، في: ديوانه ص ١٦٥، والأصول ٤٥٧/٣، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٤٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١٦٤/١، والخصائص ١٣٥/٣، والإنصاف ٣٨٧/١، وخزانة الأدب ٢٤٢/١. ورواية الديوان: "وأخو النساء".

(٢) الكتاب (بولاق) ١٠/١، (هارون) ٢٨/١.

(٣) هي رواية الديوان. وانظر الرواية في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٩/١، ولباب الألباب ٥٦/١.

(٤) ب ٥/ب، ج ٥/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٠١/١.

(٥) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٠-١٢١

ليس من الكتاب، ورد في حواشي الكتاب: «قال أبو بكر: ليس هذا البيتُ من الكتابِ»[١]، وخالفه الزجاج؛ إذ ورد في نسخة الزجاج التي عارضها إسماعيل الوراق: «قال (ح):"هو من الكتابِ"، بخطِّ اس رق، هـ»[٢].

وتضمنت حاشية إسماعيل القاضي إثبات رواية أخرى للبيت لا شاهد فيها، وهي رواية الديوان، أخذها القاضي عن التوَّزي، وذكر أيضاً أنَّها هي رواية المازني عن الأصمعي.

ويظهر من قول إسماعيل القاضي: "وإنما جعلوه كذا ليُعلِموا أنَّ مثلَ هذا يجوز" أنَّ البيت غُيِّرت روايته لكون شاهداً نحوياً، وربما كان إسماعيل القاضي متأثراً بالمبرد في نهجه هذا النهج.

ومن وقفت عليه من شراح الكتاب وأبياته ذكروا البيت، وعرضوا له على أنَّه من شواهد الكتاب عدا السيرافي[٣].

وممَّا يقوي كون البيت مروياً لا من تغيير النحويين أن الأعشى له أبيات أخرى كثيرة خالف فيها القياس بالحذف، ومنه حذف الياء[٤].

---

(١) ب ٥/ب، ج ٥/ب.

(٢) ب ٥/ب، ج ٥/ب.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٤٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١/١٦٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٩، وتحصيل عين الذهب ص ٥٧، ولباب الألباب ١/٥٦، وشرح الصفار ٢/٦٠٧.

(٤) انظر: "مُخالَفَةُ القِياسِ اللُّغويِّ في شعر الأعشى" لمحمد البيطار ص ٢٣٢-٢٣٥.

الموضع العاشر:

قال سيبويه: «هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين وليسَ لك أنْ تَقتصرَ على أحدِ المفعولين دونَ الآخرِ، وذلك قولُك:...(وَجَدَ عبدُاللهِ زيدًا ذا الحِفاظِ) ... (رَأَيْتُ زيدًا الصالحَ)»[1].

بيَّن إسماعيل القاضي في حاشيته على هذا الموضع علة جعل سيبويه المفعول الثاني معرفة لا نكرة في الأمثلة التي أوردها لأفعال القلوب؛ إذ أراد أن يُبيّن أنها تعرب مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال لا حالاً؛ لأن الحال لا تكون معرفة.

ورد في حواشي الكتاب: «(ق): **إنما جاء بالخَبَرِ مَعْرِفَةً -وهو (الصالحَ) و(ذا الحفاظِ)- بياناً؛ لأنَّه مفعولٌ ثانٍ لا حالٌ؛ لأنَّ الفِعْلَ لو كان مُقْتَصِرًا على مفعولٍ واحدٍ -نحوُ (رَأَيْتُ) مِن رُؤْيَةِ البَصَرِ، و(وَجَدْتُ) من الوِجْدان- لكان حالاً لا مَحالةَ، هـ**»[2].

ولم أقف على أحد من شراح الكتاب أشار إلى ما ذكره إسماعيل القاضي.

وما ذكره إسماعيل القاضي فيه نظر؛ إذ عزا الصفار إلى الفراء أنه يعرب المفعول الثاني في هذا الباب حالاً، وأنه لا يعترض عليه بمجيء المفعول الثاني معرفة، قال: « وزعم الفراءُ أنَّ الذي نجعلُه مفعولاً ثانياً حالٌ، وجعلَها حالاً لازمةً، قالَ: ولا تُنْكرُ الحالُ اللازمةُ، ولا تُعترضُ بمثل: "ظننتُ زيداً القائمَ" ؛

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/١٨، (هارون) ١/٣٩-٤٠.

(٢) أ/١/١١/ب، ب ٨/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٢٤.

فيقالُ: لو كانتْ حالاً لما جازَ تعريفُها؛ لأنَّه يجعلُ ذلك وصفاً، فإنَّما يُردُّ عليه بمثلِ: "ظننتُ زيداً عمراً"؛ لأنَّه لا يسعُه أنْ يجعلَه وصفاً»(١).

الموضع الحادي عشر:

قال سيبويه: «هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدَّاه فعلُهُ إلى ثلاثةِ مفعولِيْنَ ولا يَجوزُ لك أنْ تَقْتَصِرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دونَ الثلاثةِ؛ لأنَّ المفعولَ ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى، وذلك قولُك: (أرى الله زيداً بشراً أباك)»(٢).

اختلف شراح الكتاب في فهم قول سيبويه عن مفاعيل الفعل المتعدي إلى ثلاثة نحو: (أعلم): «ولا يَجوزُ لك أنْ تَقْتَصِرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دونَ الثلاثةِ»، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أن سيبويه لا يمنع الاقتصار على المفعول الأول في هذا الباب؛ لأنَّه بمنزلة الفاعل في نحو: (عَلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً)، ولو قيل: (عَلِمَ زيدٌ) اقتصاراً جاز ذلك.

وبناء على هذا المذهب لا بدَّ من تخريج عبارة سيبويه؛ لأنَّ ظاهرها هو منع الاقتصار مطلقاً، ولهم في تخريجها وجهان:

الأول: ما ذهب إليه إسماعيل القاضي من أنَّ (لا) في قول سيبويه: " ولا

---

(١) شرح الصفار ٢/ ٦٩٦، ولم أقف على مذهب الفراء في كتبه، وانظر عزو القول إليه وإلى الكوفيين في: الإنصاف ٨٢١/٢، والتذييل والتكميل ٦/٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١٩/١، (هارون) ٤١/١.

يجوز لك..." زائدة للتأكيد؛ وزيادة (لا) ثابتة في كلام العرب شعراً ونثراً، وليس بمستغرب أن تقع زائدة في كلام سيبويه؛ لأنَّ كلامه من طراز كلام المتقدمين أهل الفصاحة.

جاء في حواشي الكتاب: «(ق): **وَجْهُ صِحَّتِهِ أنْ تَجْعَلَ (لا) مُقْحَمَةً للتأكيد، نحوُ ما في قوله تعالى: ﴿لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب﴾**[1]**، وفي:**

... بِئْرٍ لا حُوْرٍ.................[2]

وفي مواضعَ تَعْثُرُ على زيادتِها فيها في كلام العرب[3].

ولا يُسْتَغْرَبُ وقوعُ مثلِها في عبارة سيبويه؛ لأنَّ كلامَهُ مِن طِرازِ كلامِ المتقدمين الناطقين على سليقةِ أهلِ الفصاحة، والاستقراءُ يُطْلِعُك على نظائرَ لها في كتابه، ه»[4].

ولم يتابع أحد من شراح الكتاب إسماعيل القاضي في تخريجه هذا فيما وقفت عليه.

الثاني: ما ذهب إليه السيرافي وتابعه فيه الأعلم من أن معنى قول سيبويه:

---

(١) الحديد: من الآية ٢٩.

(٢) من رجز للعجَّاج، وتمامه: "في بِئْرٍ لا حُوْرٍ سَرَى وما شَعَرْ"_ انظر: ديوان العجاج ٢٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٨/١، والأزهية ١٥٤، وأمالي ابن الشجري ٥٤٢/٢.

(٣) انظر زيادة (لا) في: الكتاب ٢٢٢/٤، والمقتضب ٤٧/١، والأزهية ١٥١، وأمالي ابن الشجري ٥٤٠/٢-٥٤٢.

(٤) أ/١/١٢/أ، ب ٩/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٢٥/١.

" ولا يجوز لك...": لا يحسن[1].

قال السيرافي: «قول سيبويهِ: "لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة" فإنَّ معناه: لا يحسنُ؛ ألا ترى إلى قوله: "لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الذي قبله". ويجوزُ الاقتصارُ على الفاعلِ في البابِ الذي قبله.

وكثيرٌ من مفسري كتابِ سيبويهِ من المتقدمين والمتأخرين، ربما قالوا: لا يجوزُ الاقتصارُ على واحدٍ من الثلاثةِ، تلقّناً من لفظ سيبويه من غيرِ تفتيشٍ ولا تحصيلٍ، والصحيحُ ما خبَّرتك به»[2].

المذهب الثاني: أن سيبويه يمنع الاقتصار على واحدٍ من المفاعيل الثلاثة، وعلى ذلك فالعبارة على ظاهرها.

وممن ذهب إلى ذلك ابن السراج والفارسي والرماني والصفار[3]، وتبعهم في عزو ذلك إلى سيبويه جماعة من النحويين المتقدمين والمتأخرين[4].

ونبه الصفار على أنَّ ترجمة الباب عند سيبويه مشكلة من غير وجه، والإشكال المتعلق بالعبارة التي عرض لها إسماعيل القاضي أنَّ ظاهر هذه

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣٣١/٢، والنكت ١٧٥/١.

(٢) شرح السيرافي ٣٣١/٢.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، والتعليقة ٧٢/١، وشرح الرماني ٢٠٢/١(شيبة.ر.د)، وشرح الصفار ٧١٧/٢.

(٤) انظر: نتائج الفكر ٣٥٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٣/١، وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٤٥، والتذييل والتكميل ٦/ ١٥٥.

العبارة اعتلال سيبويه لمنع الاقتصار بعلة توجب الاقتصار، وهي قوله: «لأنَّ المفعولَ ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى»، والفاعل في الباب الذي قبله -وهو باب (ظن)- يقتصر عليه، فينبغي أن يقتصر على المفعول الأول في هذا الباب، وبناء على ذلك خرَّج الصفار عبارة سيبويه بأنَّ قوله: «لأنَّ المفعولَ ههنا ...» تعليل لقوله: « هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدَّاه فعلُهُ إلى ثلاثةِ »، والمعنى: أنَّ هذه الأفعال تعدت إلى ثلاثة؛ لأن المفعول الأول معها كالفاعل في الباب الذي قبله[1].

ثمَّ بيَّن الصفار أنَّ علة منع الاقتصار على المفعول الأول هنا هو اللبس؛ لأنه إذا قيل: (أعلمت زيداً) احتمل أن تكون المتعدية إلى اثنين المنقولة من (علمتُ) بمعنى: (عرفتُ)، وأن تكون المتعدية إلى ثلاثة واقتصر على المفعول الأول فيها، ولا يصح أن يقال: إنه لا بدَّ من دليل؛ لأنَّ الحديث هنا عن الحذف اقتصاراً لا اختصاراً[2].

ويظهر لي أنَّ حمل عبارة سيبويه على ظاهرها أولى من تكلف تأويلها على ما ذكره إسماعيل القاضي أو السيرافي؛ لأمور:

الأول: أن الأصل حمل الكلام على ظاهره وعدم تكلف تأويله ما أمكن ذلك.

الثاني: أنَّ تأويل عبارة سيبويه كان لغرض دفع التناقض فيها بين منع

---

(١) انظر: شرح الصفار ٢/ ٧١٦-٧١٧.

(٢) انظر: شرح الصفار ٢/ ٧١٨-٧١٩.

سيبويه الاقتصار أولاً ثم تعليله بما يوجب الاقتصار، وقد وجهها الصفار على وجه لا تناقض فيه.

الثالث: أن القول بمنع الاقتصار على المفعول الأول ليس قولاً انفرد به سيبويه، بل هو قول قوي ذهب إليه جماعة من النحويين المتقدمين والمتأخرين[1].

الموضع الثاني عشر:

قال سيبويه: «هذا بابُ المفعولِ الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، وليسَ لكَ أنْ تَقتصرَ على واحدٍ منهما دونَ الآخَر، وذلك قولُك: (نُبِّئْتُ زيدًا أبا فلانٍ)؛ لَمَّا كان الفاعلُ يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ تعدَّى المفعولُ إلى اثنين»[2].

في حاشية الكتاب: «(ق): **أي: فِعْلُ الفاعلِ، فَحَذَفَ المضافَ؛ لأنه لا يُلْبِسُ**»[3].

في حاشية إسماعيل القاضي تقدير مضاف محذوف في قول سيبويه:" **لَمَّا كان الفاعلُ**"، ولم تتضمن التقدير في قول سيبويه:" **تعدَّى المفعولُ إلى اثنين**" وهو نظير الأول.

ولظهوره لم أقف على من نبَّه إلى ذلك من شراح الكتاب إلا الصفار

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ١٢٢، ونتائج الفكر ٣٥٠، وشرح الصفار ٢/ ٧١٨-٧١٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١٣-٣١٤، والتذييل والتكميل ٦/ ١٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠، (هارون) ١/٤٣.

(٣) أ/١/١٣/أ، ب ٩/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٢٧.

الذي وضع (الفعل) مكان (الفاعل) في ترجمة الباب، ثم كرر ذكره في الشرح، قال: «أي: لما كان الفعلُ قبل بنائه للمفعولِ يتعدَّى الفاعلَ إلى ثلاثة تعدَّى فعلُ المفعولِ إلى اثنين»[١].

الموضع الثالث عشر:

قال سيبويه: «وتقولُ: أسفيهاً كانَ زيدٌ أم حليماً؟ وأَرَجُلاً كان زيدٌ أم صبيّاً؟، تجعلها لـ(زيد)، لأنَّه إنَّما ينبغي لكَ أنْ تَسْأَلَه عن خبرِ مَن هو معروفٌ عنده كما حَدَّثْتَهُ عن خَبَرِ مَنْ هو معروفٌ عندك»[٢].

في عبارة سيبويه السابقة إشكال في قوله:"كما حَدَّثْتَهُ عن خَبَرِ"؛ لأنَّ المراد هنا الخبر لا المخبر عنه، فكان ينبغي في الظاهر أن يقال:"كما حَدَّثْتَهُ بخَبَرِ".

وهذا الإشكال لم أقف على من ذكره من المتقدمين على إسماعيل القاضي، لكنَّ حاشية إسماعيل القاضي تضمنت تصحيح عبارة سيبويه، والإجابة عن هذا الإشكال، ورد في حاشية الكتاب: «**(ق): جَعَلَ الخبرَ اسماً للمُخْبَرِ عنه، فلذلك قال: "كما حَدَّثْتَهُ عن خبرِ"، والمخْبَرُ عنه هو الانطلاقُ والركوبُ ونحوُهما، فإذا قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ) فـ(منطلقٌ) حديثٌ عن فِعْلِ زيدٍ، وهو الخبرُ الذي أراد سيبويه، هـ**»[٣].

---

(١) شرح الصفار ٢/ ٧٣٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٢٢، (هارون) ١/٤٨.

(٣) أ/١/١٥/أ، ب ١١/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٢٩.

ومن ذهب إلى إشكال العبارة ابن طلحة، وهو من المتأخرين عن إسماعيل القاضي، وذهب إلى أنَّ الصواب بالباء، جاء في حواشي الكتاب: «ط[1]: كانَ ينبغي أن تقولَ: "كما حدَّثتَه بخبرٍ"؛ لأنَّك لم تُحدِّثه عن الخبرِ؛ لأنَّ الخبرَ هو الحديثُ لا المحدَّثُ عنه»[2].

وتضمنت الحاشية نفسها تصويباً لعبارة سيبويه كما ذهب إلى ذلك القاضي، جاء عقبها مباشرة: «الصوابُ (عن)؛ لأنَّ الحديثَ إنَّما هو عن الخبرِ، تقولُ: (أُحدِّثُك عن قصةٍ جَرَت لزيدٍ)، وكما قال؛ فإنَّما أردتَ أنْ تُخبرَ عن الأُخُوَّةِ في المسألةِ المتقدمةِ».

ولم أقف في شروح الكتاب على من أشار إلى إشكال هذا الموضع أو شرحه بمثل ما تقدم.

والذي يظهر لي صحة عبارة سيبويه واستقامتها بحرف الجر (عن)؛ لأن المراد وحديث سيبويه هو عن الخبر.

***

---

(١) انظر الحديث عن هذا الرمز ص ٥٤ من البحث.

(٢) أ/١/١٥/أ، ب ١١/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٢٩/١.

الموضع الرابع عشر:

قال سيبويه: «وقال جرير[١]:

يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ   لا يُلْقِيَــنَّكُمُ في سَــوْءَةٍ عُمَــرُ»[٢].

بيَّن إسماعيل القاضي المهجو وقومه في البيت؛ ورد في حواشي الكتاب: «(ق): **يَهجو عُمَرَ بنَ لَجَأٍ، ويُحَذِّرُ بني تَيْمٍ من أنْ يُوقِعَهم في سَوْءَةٍ، هـ**»[٣].

فالمهجو عمر بن لجأ من بني تيم بن عبد مناة بن أدّ، وجرير يحذّر قومه من أن يوقعهم عمر في المكروه والشر؛ لأجل تعرضه له، فقد كانت بينه وبين جرير مهاجاة.

وممن أشار إلى ذلك ابن السيرافي والأعلم وابن خلف[٤].

***

---

(١) من البسيط. انظر: ديوان جرير ٢١٢/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والأصول ٣٤٣/١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢، وخزانة الأدب ٢٩٨/٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢٦/١، (هارون) ٥٣/١.

(٣) أ/١/١٧/أ، ب ١٢/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣١/١.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه ١٤٢/١-١٤٣، وتحصيل عين الذهب ٧٨-٧٩، ولباب الألباب ١٦١/١.

الموضع الخامس عشر:

قال سيبويه عن (لات): «لا تكونُ (لاتَ) إلا معَ الحينِ، تضمرُ فيها مرفوعاً وتَنْصبُ الحينَ؛ لأنَّه مفعولٌ به، ولم تمكَّنْ تمكُّنها ولم يستعملوها إلا مضمراً فيها؛ لأنَّها ليستْ كـ(ليسَ) في المخاطبةِ والإخبارِ عن غائبٍ»[1].

بيَّنت حاشية إسماعيل القاضي أنَّ مراد سيبويه بالإضمار مع (لات) هو الحذف، وعلة تجوزه في استعمال أحدهما مكان الآخر هو اشتراكهما في معنى الإسقاط.

جاء في حواشي الكتاب: «**(ق): أي: محذوفًا منها الاسمُ، فاستَعْمَلَ الإضمارَ في موضعِ الحَذْفِ؛ لاشتراكِهما في معنى الإسقاط، هـ**»[2].

وهذا التفسير ذكره السيرافي والصفار[3]، وزادا عليه بذكر علة ذلك، وهو أنَّ (لات) حرفٌ، والحروف لا يضمر فيها، قال الصفار: «وتَسميتُه إياه مُضمراً تجوّز؛ لأنَّ الحرفَ لا يُضمرُ فيه، وتحقيقُه أنْ يقالَ: يُحذفُ اسمُها؛ فإنْ ذكرتَه مرفوعاً كانَ الخبرُ محذوفاً»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٢٨، (هارون) ١/٥٧.

(٢) أ/١/١٨/ب، ب ١٣/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٣٤.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/١٩، وشرح الصفار ٩٤/ أ. وانظر أيضاً: التذييل والتكميل ٤/٢٩٠.

(٤) شرح الصفار ٩٤/ أ.

الموضع السادس عشر:

قال سيبويه: «وزعموا أنَّ بعضَهم قرأ: ﴿ولات حينُ مَناصٍ﴾[1] وهي قليلة»[2].

في حاشية الكتاب: «(ق): **قد تَبَيَّنَ بانتصابِ (الحين) في قوله تعالى: ﴿ولاتَ حينَ مَناصٍ﴾ –وهي اللغةُ الشائعةُ– أنَّ (لاتَ) مُجراةٌ مُجْرَى (ليس)، فإذا وَقَعَ (الحينُ) مرفوعًا قُدِّرَ المحذوفُ مُنتصِبًا، لا بُدَّ من ذلك، وتقديرُه مرفوعًا عَمَلٌ على ما لم يَثْبُتْ في السماع، هـ**»[3].

تضمنت حاشية إسماعيل القاضي أمرين:

الأول: موافقة قول سيبويه في تقدير خبر (لات) منصوباً في قراءة: **﴿ولات حينُ مَناصٍ﴾**؛ لأنَّ (لات) تجري مجرى (ليس)، وإذا ورد الاسم المرفوع معها فهو اسمها.

وقد وافق سيبويه السيرافي والنحاس والزجاجي وكثير من النحويين[4].

---

(١) ص: من الآية ٣. قرأ أبو السمال وعيسى بن عمر بضم النون من (حين)، لكنَّ أبا السمال يضم معها التاء من (لات)، وعيسى بن عمر يفتح.

انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٣٠، والبحر ٣٨٤/٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢٨/١، (هارون) ٥٨/١.

(٣) أ/١/١٨/ب، ب ١٣/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣٥/١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢٠/٣-٢١، وإعراب القرآن ٤٥١/٣، والمحرر ٨/١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤٤٢، والجنى الداني ٤٨٨، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٢.

الثاني: الرد على الأخفش[1] ومن وافقه كالزجاج والفارسي[2] ممن ذهب إلى أنَّ (لات) لا تعمل شيئاً، وقدّر المحذوف في القراءة مرفوعاً على أنَّه مبتدأ أو خبر؛ لأنَّ السماع جاء بإجراء (لات) مجرى (ليس)، وتقدير المحذوف مرفوعاً مخالف لما ثبت بالسماع.

ورد في حواشي الكتاب: «قال الأخفش: (لاتَ) لا تعملُ شيئاً في القياسِ؛ لأنَّها ليستْ بفعلٍ، فإذا كانَ ما بعدَها رفعاً فهو على الابتداءِ، ولم تعملْ (لاتَ) في شيءٍ رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ»[3].

وورد فيها عن الزجاج: «قالَ أبو إسحاقَ: منْ رفعَ (لاتَ حينُ مناصٍ) يريدُ: (لاتَ الحينُ حينُ مناصٍ) فيكونُ خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ، ويجوزُ أن يكونَ ابتداءً والخبرُ محذوفاً. بخط رق»[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الأخفش في كتابه (معاني القرآن) والزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) قد وافقا سيبويه في إعمال (لات) عمل (ليس)[5].

---

(١) انظر: الأصول ٩٧/١، وشرح السيرافي ٢٢/٣ ، وشرح الرماني ٢٣/١ب ، وشرح عيون كتاب سيبويه ٥٤ ، والنكت ١٩٤/١، وشرح الكافية للرضي ١٩٧/٢ ، وشرح الصفار ٩٤ أ، والتذييل والتكميل ٢٩٣/٤.

(٢) انظر: أ ١/ ١٨/ب، والمسائل المنثورة ١٠٦.

(٣) أ ١/ ١٨/ب، ب ١٣/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣٦/١.

(٤) أ ١/ ١٨/ب، ب ١٣/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣٦/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٤.

الموضع السابع عشر:

قال سيبويه عن (لا) النافية: «جَعَلَها بمنزلة (ليس)، فهي بمنزلة (لاتَ) في هذا الوَجْهِ، ولا يُجاوَزُ بها هذا الموضعُ، رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ، ولا تَمَكَّنُ في الكلام كتَمَكُّنِ (ليس)، وإنما هي مع الحين»[1].

في حاشية القاضي على هذا الموضع ترتيب للأحرف المشبهة بـ(ليس) من حيث القوة في العمل: «**(ق): (ليس) تَرفَعُ وتَنْصِبُ على كل حالٍ لأَصالتها، و(ما) في الدَّرَجةِ الثانية؛ تَرفَعُ وتَنْصِبُ إذا كان المرفوعُ والمنصوبُ على النَّمَطِ، و(لا) في الثالثة، تَعمَلُ في النكرةِ دونَ المعرفة، و(لاتَ) في الرابعةِ، تَعمَلُ في الأحيان فقط، هـ**»[2].

وظاهرٌ ممَّا سبق أنَّه جعل (ما) في المرتبة الثانية؛ لأنها تعمل بشرط ألا يتقدم خبرها أو معموله على اسمها، وهو مراده بقوله: "على النَّمَطِ"، و(لا) في المرتبة الثالثة؛ لأنها تعمل بشرط كون معموليها نكرتين، و(لات) في المرتبة الرابعة؛ لأنها تعمل بشرط كون معموليها اسمي زمان.

وهذا الترتيب ذكره الرماني أيضاً، قال عن (لا): «وإذا لحقتها التاءُ عملت في الحينِ خاصةً؛ لأنَّها معَ التاءِ في المرتبةِ الرابعةِ؛ (ليسَ)، ثمَّ (ما)، ثمَّ (لا) تعملُ في النكرةِ دونَ المعرفةِ، ثمَّ (لات) تعملُ في الحينِ خاصةً»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٢٨، (هارون) ١/٥٨.

(٢) أ ١/ ١٨/ب، ب ١٣/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٣٦.

(٣) شرح الرماني ١/٢٣٨(شيبة.ر.د).

وهذا الترتيب مبني على القول بأن (لا) و(لات) تعملان عمل (ليس)، وقد سبق أن بعض النحويين رأى أن (لات) لا تعمل شيئاً[1]، وهو قول معزو إلى الأخفش أيضاً في (لا)[2]، واختاره الرضي[3].

الموضع الثامن عشر:

قال سيبويه: «وزعموا أن بعضهم قال -وهو الفَرَزْدَقُ-:

فأَصْبَحُوا قدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[4]

وهذا لا يَكادُ يُعرفُ، كما أنَّ ﴿لات حينُ مناصٍ﴾[5] لا يَكادُ يُعرفُ... وهذا كقول بعضهم: (هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ)[6] في القِلَّة »[7].

لإسماعيل القاضي حاشيتان على هذا الموضع:

الحاشية الأولى: «(ق): كلُّ (مِثْلٍ) على هذا الوَجْهِ الحكمُ عليه

---

(١) انظر: ص ٧٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٤/٢٨٣-٢٨٤.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٩٣.

(٤) من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق ١/١٨٥، والمقتضب ٤/١٩١، والانتصار ٥٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٦، وشرح السيرافي ٣/٢٦، وشرح الرماني ٢٣٦ (شيبة. ر.د)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٦٢، وتحصيل عين الذهب ٨٠، ولباب الألباب ١/١٧٧.

(٥) ص: من الآية ٣. وسبق تخريج القراءة ص ٧٢.

(٦) انظر هذه العبارة في: الزاهر ١/٢٢، والمخصص ١/٣٨٩.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/٢٩، (هارون) ١/٦٠.

بالبناءِ؛ لِوُقُوعِهِ موقِعَ غيرِ المتمكِّن، وهو الكاف، هـ »[١].

ذكر سيبويه أنَّ عمل (ما) يبطل إذا تقدم خبرها على اسمها، ثم ذكر بيت الفرزدق السابق، وجعل (مثلَهم) خبر (ما) مع تقدمه[٢]، وعدَّ ذلك من قبيل الشاذ أو الضرورة[٣]، فقال عنه: "وهذا لا يَكادُ يُعْرَف".

وفي حاشية إسماعيل القاضي ذكرُ وجهٍ آخر من الوجوه التي خرّج عليها البيت، وهو أن فتحة (مثل) فتحة بناء لا إعراب، وهو في موضع رفع، وسبب البناء وقوعها موقع الحرف (الكاف).

وممن قال بهذه العلة الرباحي، جاء في حواشي الكتاب عند هذا الموضع: «قال أبو عبدالله الرباحي: إنَّما جاءَ المِثْلُ منصوباً في هذا البيتِ؛ لأن المِثْلَ مُتاوَّلٌ به معنى الكافِ هنالك، وكأنَّه قدْ قالَ: "وإذ ما كقريشٍ بشَرُ" إلا أنَّ الكافَ لا تكادُ تستعملُ معَ المضمرِ استغناءً بالمِثْلِ عنها»[٤].

---

(١) أ ١/ ١٩/أ، ب ١٤/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣٩/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢٥/٣، والتعليقة ٩٥/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٢/١، وتحصيل عين الذهب ٨٠، ولباب الألباب ١٧٧/١.

(٣) انظر: شرح الرماني ٢٤٠/١ (شيبة. ر.د)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٣/١-١٦٤، وشرح الصفار ٩٥/ب.

(٤) أ ١/ ١٩/أ، ب ١٤/أ.

وهذا القول من الأقوال المذكورة في تخريج البيت، لكن المشهور أن سبب بناء (مثل) هو إضافته إلى مبني[1].

وقول سيبويه والقول ببناء (مثل) هما أحسن ما خُرّج البيت عليه، وأمَّا الأقوال الأخرى في تخريجه فلا تخلو من ضعف؛ فما ذهب إليه المازني[2]والمبرد[3] من أنَّ (مثل) حال، والعامل فيه الخبر المحذوف، والتقدير: "وإذ ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم بشر" فيضعفه أنَّ العامل في الحال إذا كان معنى كالظرف أو المجرور فإنَّه لا يجوز حذفه[4].

ومن ذهب إلى أنَّ (مثلهم) منصوب على الظرفية، والتقدير: "وإذ ما في حالهم وفي مكانهم في الرفعة بشر"[5] فيضعف قوله أنَّ ما ليس بزمان أو مكان لا يجعل ظرفاً بقياس، ويجب الوقوف عند ما سمع منه[6].

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٥٤، والحجة للقراء السبعة ٤/٣٥١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٩٣ ، وشرح الصفار ٩٥/ب ، وخزانة الأدب ٤/١٣٦-١٣٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/١٥٩-١٦٠.

(٢) انظر: الانتصار ٥٤، ومجالس العلماء للزجاجي ١١٤، والتعليقة ١/٩٥-٩٦.

(٣) انظر: المقتضب ٤/١٩١-١٩٢.

(٤) انظر: البغداديات ٢٨٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٩٣، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٧.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٧، والنكت ١/١٩٦، ولباب الألباب ١/١٧٨-١٧٩، وشرح الصفار ٩٥/ب.

(٦) انظر: شرح الصفار ٩٥/أ.

الحاشية الثانية: «(ق): مذهبُ البصريين في (جَدِيْدٍ) أنه (فَعِيْلٌ) بمعنى (فاعِلٍ)، تقول: (جَدَّ الثوبُ، فهو جَدِيْدٌ)، كقولك: (عَزَّ، فهو عَزِيْزٌ)، و(ذَلَّ، فهو ذَلِيْلٌ)، والقياسُ أنْ تلحَقَه التاءُ للتأنيث، فيقالُ: (مِلْحَفَةٌ جديدةٌ)، ولكن الاستعمال وَرَدَ على ترك التاء، كقولهم: (طامِثٌ) و(طالِقٌ) و(قَرِيْبٌ) و(كَثِيْرٌ)، فقولُهم: (مِلْحَفَةٌ جديدةٌ) شاذٌّ عن الاستعمالِ وإنْ طابَقَ القياسَ.

ومذهبُ الكوفيين أنَّ (جَدِيْدًا) (فَعِيْلٌ) بمعنى (مفعول)، نحو: (قَتِيْلٍ)، و(كَلِيْمٍ)، والقياسُ حَذْفُ التاءِ مع الموصوف، فـ(جديدةٌ) عندَهم شاذَّةٌ عن القياس[1]، هـ »[2].

سبق أن سيبويه جعل عمل (ما) مع تقدم الخبر في بيت الفرزدق من قبيل الشاذ أو الضرورة، وقاسه على قولهم: (هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ)، وفي حاشية إسماعيل القاضي بيان وجه الشذوذ في هذا القول عند البصريين والكوفيين.

فالشذوذ عند البصريين في القول السابق شذوذ في الاستعمال فقط دون القياس؛ لأنَّ (جديداً) عندهم (فعيل) بمعنى (فاعل)، يقال: (جَدَّ الثوبُ، فهو جَدِيْدٌ)، كما يقال: (عَزَّ، فهو عَزِيْزٌ)، والقياس أن تلحقه تاء التأنيث، لكن الاستعمال ورد على ترك التاء.

---

(١) انظر مذهب البصريين والكوفيين في: الأضداد لابن الأنباري ٣٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٥، وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٣.

(٢) أ ١/ ١٩/أ، ب ١٤/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/ ١٤٠.

وأمَّا على مذهب الكوفيين فهو شذوذ في القياس والاستعمال؛ لأنَّ (جديداً) عندهم (فعيل) بمعنى (مفعول)، والقياس فيه ألا تلحقه تاء التأنيث؛ مثل قولهم: "امرأة قتيل"، و"كف خضيب".

ومعنى: "ثوب جديد" على قول البصريين: "صار جديدا"، وهو نقيض الخَلَق، وعلى قول الكوفيين بمعنى: مجدود؛ "يُرادُ بِهِ: حِينَ جَدَّهُ الْحَائِكُ؛ أَي: قَطَعَهُ"[١].

وما ورد في حاشية القاضي يقضي بأن يحمل مراد سيبويه على رأي البصريين، وهو القول الراجح في تفسير مراده، ويقوِّي ذلك أنَّ سيبويه ذكر في موضع آخر أنَّ (جديداً) بمعنى (فاعل)[٢]، كما أنَّ هذا التفسير يدفع من زعم التعارض بين كلام سيبويه هنا إذا حمل (جديد) فيه على معنى (مفعول) وبين ذكره في موضع آخر أنَّ (جديداً) بمعنى (فاعل)[٣].

وأمَّا شراح الكتاب فقد اختلفوا في فهم مراد سيبويه؛ فالفارسي والرماني وافقا القاضي في تفسيره[٤]، والسيرافي خالفه وحمل كلامه على أن المراد (فعيل) بمعنى (مفعول)[٥]، والصفار خرَّج مراده على الوجهين معاً[٦].

---

(١) انظر: لسان العرب (جدد) ٣/١١١.

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٢٠٩، (هارون) ٣/٦٣٨.

(٣) انظر: المخصص ٥/١٠٧.

(٤) انظر: التعليقة ١/٩٧-٩٩، والبغداديات ٥٨٥، وشرح الرماني ٢٤١ (شيبة. ر.د).

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٧.

(٦) انظر: شرح الصفار ٩٥/ب.

الموضع التاسع عشر:

قال سيبويه: «وتقول: (ما زيدٌ ذاهبًا، ولا مُحْسِنٌ زيدٌ)، الرفعُ أجودُ وإنْ كنتَ تريدُ الأَوَّلَ؛ لأنَّك لو قلتَ: (ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ) لم يكن حدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: (ما زيدٌ منطلقاً هو)؛ لأنّك قد استغنيتَ عن إظهاره، وإنَّما ينبغي لك أن تُضْمِرَه. ألاَ ترى أنّك لو قلتَ: (ما زيدٌ مُنْطلقاً أبو زيدٍ) لم يكن كقولك: (ما زيدٌ منطلقاً أبوه)؛ لأنَّك قد استغنيتَ عن الإظهار، فلّما كان هذا كذلك أُجري مُجرى الأَجْنَبِيّ واستُؤْنِفَ على حياله حيثُ كان هذا ضعيفاً فيه»[1].

في حاشية الكتاب: «(ق): **إنما كان الرفعُ أجودَ؛ لأنه لو كان (زيدٌ) غيرَ المذكورِ لم يَجُزْ إلا الرفعُ وامتنعَ النصبُ ألبتةَ، فإذا كان المرادُ بـ(زيدٌ) هو المذكورَ -وكان الوجهان فيه جائزين: الرفعُ والنصبُ، أعني: (ولا محسنًا زيدٌ، ولا محسنٌ زيدٌ)- كان الرفعُ أجودَ لا محالةَ؛ لوُقُوعِ (زيدٍ) موقعًا وُقُوعُ الأجنبيّ فيه لا يُجَوِّزُ إلا رَفْعَه**»[2].

في حاشية القاضي تفسير وتأكيد لكلام سيبويه في النص السابق من وجهين:

الأول: أنَّه لو كان المراد بـ(زيد) الثاني في المثال:" ما زيدٌ ذاهبًا، ولا مُحْسِنٌ زيدٌ" غير الأول لم يجز في (محسن) إلا الرفع.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٣٠، (هارون) ١/٦٢.

(٢) أ ١/ ٢٠/أ، ب ١٤/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٤٣.

الثاني: إذا كان المراد بـ(زيد) الثاني هو الأول في المثال المذكور فإنَّه يجوز في (محسن) الرفع والنصب، والرفع أجود؛ لأنَّ فيه تنزيل (زيد) منزلة الأجنبي من الأول الذي لا يجوز معه إلا رفع (محسن).

وهذا الأمر الثاني بينه سيبويه على نحو أوفى مما ورد في حاشية القاضي؛ فسيبويه بيَّن وجه ضعف النصب بأن الأولى حينئذٍ ذكر ضمير زيد لا إعادته بلفظه، وبيَّن وجه رجحان الرفع في قوله:" فلّما كان هذا كذلك أُجري مُجرى الأجْنَبيِّ واستُؤْنِفَ على حياله..."، وهو ما نص عليه في حاشية القاضي.

وممن عرض لشرح هذا الموضع من الشراح السيرافي والرماني والأعلم والصفار؛ فذكروا جواز الوجهين مع اختيار الرفع[1].

الموضع المتمم للعشرين:

قال سيبويه: «هذا باب ما تُجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: (ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلاً)، و(ما زيد بأخيك ولا صاحبَك)، والوجهُ فيه الجرُّ؛ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليه المعنى، فأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى؛ ليكونَ حالُهما في (الباء) سواءً كحالهما في غير (الباءِ)، معَ قُرْبِهِ منه»[2].

في حاشية القاضي تفسير لما أراده سيبويه بقوله: " كحالهما في غير

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣٥/٣، وشرح الرماني ٢٤٧ (شيبة. ر.د)، والنكت ١٩٧/١-١٩٨، وشرح الصفار ٩٧/ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٣/١-٣٤، (هارون) ٦٦/١-٦٧.

(الباءِ)": «(ق): **أي في قولك: (ما زيدٌ أخاك ولا صاحِبَك) إذا لم تُدْخِلِ الباء**»[1].

فإنَّ سيبويه أراد به نحو: (ما زيدٌ أخاك ولا صاحِبَك)؛ ورجَّح العطف بالجر على لفظ الخبر في نحو: (ما زيد بأخيك ولا صاحبِك) على العطف بالنصب على الموضع؛ لأنَّ المعنى في العطف على اللفظ لا يتغير مع ما فيه اتفاق وجه العطف في المثال الخالي من التاء، فالعطف في كل منهما على لفظ الخبر.

والإشارة في حاشية القاضي إلى مراد سيبويه بهذه العبارة لم أقف عليه عند أحد من الشراح، وربما كان ذلك منهم؛ لوضوح المراد والمثال المشار إليه.

ومن تكلم من الشرَّاح في هذا الموضع بيَّن وجه رجحان المماثلة في العطف في الأمثلة التي ذكرها سيبويه[2]، ومن ذلك قول السيرافي: «قالَ أبو سعيد: معنى ذلك أنَّك إذا قلتَ: (ليسَ زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً) جازَ النصبُ في (بخيل) والجرُّ أيضاً، غيرَ أنَّ الجرَّ أجودُ؛ لأنَّ معناهما واحدٌ، ولفظُ الخبرِ مطابقٌ للفظ الأولِ، وإذا تطابقَ اللفظان مع تساوي المعنيين كانَ أفصحَ من تخالفِ اللفظين، والعربُ تختارُ مطابقةَ الألفاظِ وتحرصُ عليها، وتختارُ حملَ

---

(١) ب ١٥/ب، ج ١٥/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٤٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/٥٢، وشرح الرماني ٢٥٨ (شيبة. ر.د)، والنكت ١/٢٠٥، وشرح الصفار ١٠٣/ب.

الشيءِ على ما يجاورُه»[1].

الموضع الحادي والعشرون:

قال سيبويه: «ولو قلتَ: (ما زيدٌ على قَوْمِنا ولا عندَنا) كان النصبُ ليسَ غَيْرُ؛ لأنَّه لا يجوز حَمْلُه على (على)؛ ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: (ولا علَى عندِنا) لم يكن؛ لأنّ (عندنا) لا يُستَعْمَلُ إلاَّ ظرفاً، وإنَّما أردتَّ أنْ تُخْبِرَ أنَّه ليسَ عندَكم»[2].

نصَّ سيبويه على وجوب العطف على الموضع في نحو قوله: (ما زيدٌ على قَوْمِنا ولا عندَنا)؛ لأنَّ (على) لا يصح دخولها على (عند)، و(عند) لا تستعمل إلا ظرفاً، ولإسماعيل القاضي حاشيتان على هذا الموضع:

الحاشية الأولى: «(ق): **لا يَدْخُلُ (عندَ) مِن حروف الجرِّ إلا (مِن) وحدَه، هـ**»[3].

وكون (عند) لا يدخل عليها من حروف الجرِّ إلا (من) وحده ذكره من شراح الكتاب السيرافي[4] والقرطبي[5]والصفار[6].

---

(١) شرح السيرافي ٣/٥٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٣٤، (هارون) ١/٦٨.

(٣) ج ١٥/ب، ب ١٦/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٤٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٥٤.

(٥) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٦١.

(٦) انظر: شرح الصفار ١٠٤/أ.

الحاشية الثانية: «(ق): فإنْ قلتَ: فهل يَصِحُّ: (ما زيدٌ مِن قَوْمِنا ولا عندِنا)؛ لأنَّ (مِن) تَدْخُلُ على (عندٍ)؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ (مِن) قد اختَلفَ معناها، ولكنْ إذا قلتَ: (ما الشَّرُ مِن قومِنا ولا عندِنا) كان صحيحًا؛ لاتفاقِ معناها، هـ»[1].

وفي هذه الحاشية إيراد سؤال في مثال سيبويه والإجابة عنه، وذلك بإدخال (من) على المعطوف عليه، ونتج عن ذلك مثالان:

أحدهما: وضع (من) موضع (على) فقط؛ فيقال: (ما زيدٌ مِن قَوْمِنا ولا عندِنا)، وحكم على ذلك بعدم صحة العطف على اللفظ؛ لأنَّ معنى (من) اختلف معناها.

والذي يظهر لي أنَّ مراده أن (من) في الأولى للتبعيض وفي الثانية لابتداء الغاية.

والآخر: تغيير المثال بما يجعل معنى (من) متفقاً في الموضعين، وهو قوله: (ما الشَّرُ مِن قومِنا ولا عندِنا)، وحكم فيه بجواز العطف بالجر على اللفظ؛ لأنَّ معنى (من) واحد.

والذي يظهر لي أنَّ مراده أن (من) في الموضعين لابتداء الغاية.

ولم أقف على من ذكر هذا التفريع على مثال سيبويه من شراح الكتاب.

---

(١) ج ١٥/ب، ب ١٦/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٤٩.

الموضع الثاني والعشرون:

قال سيبويه: «هذا بابُ الإضمار في (ليسَ) و(كانَ) كالإضمارِ في (إنَّ) إذا قلت: (إنّه منْ يأتنا نأته)، و(إنه أمة الله ذاهبة)، فمن ذلكَ قولُ بعضِ العربِ: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه)...قال حُمَيْدٌ الأرْقَطُ:

فأَصْبَحُوا والنَّوَى عاليْ مُعَرَّسِهِمْ   وليسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المساكِينُ[١]

فلو كان (كلٌّ) على (ليسَ) ولا إضمارَ فيه لم يكن إلا الرفعُ في (كلٍّ)، ولكنَّه انتصَبَ على (تُلْقي)، ولا يجوزُ أنْ تحملَ (المساكين) على (ليسَ) وقد تقدَّمتَ فجعلتَ الذي يعملُ فيه الفعلُ الآخِرُ يلي الأوَّلَ، وهذا لا يَحسنُ، لو قلتَ: (كانت زيداً الحمى تأخذُ)، أو (تأخذُ الحمى) لم يَجُزْ، وكان قبيحاً»[٢].

منع سيبويه أن يفصل بين (كان) أو إحدى أخواتها واسمها بمعمول خبرها غير الظرف أو شبهه، سواء تقدم الخبر مع المعمول أو تأخر، نحو قوله: (كانت زيدًا تَأْخُذُ الحُمَّى)، (كانت زيداً الحمى تأخذُ)، وقد خالفه الكوفيون فيهما[٣]، وخالفه بعض البصريين كالفارسي[٤] في حالة تقدم الخبر مع

---

(١) من البسيط، لحُمَيْدِ بن مالكٍ الأَرْقَط في: أمالي ابن الشجري ٤٩٧/٢، وتخليص الشواهد ص٢٤٦، والمقاصد النحوية ٨٢/٢، وغير معزو في: المقتضب ١٠٠/٤، والأصول ٨٦/١. ويروى البيت (يلقي) في بعض المصادر السابقة، وسيأتي بيان ذلك.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٥/١-٣٦، (هارون) ٧٠/١.

(٣) انظر: المسائل الحلبيات ٢٦٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٤٠، وشرح ابن الناظم ١٥٤، والمقاصد النحوية ٦٣٠/٢، وخزانة الادب ٢٧٠/٩.

(٤) انظر: لتعليقة ١٠٥/١-١٠٦.

معموله؛ لأنه حينئذ لم يفصل بين الفعل واسمه بأجنبي؛ فالخبر متصل بمعموله فكأنَّ الخبر هو الذي فصل بين الفعل واسمه[1].

وأورد سيبويه قول حميد الأرقط، وقدَّر في (ليس) ضمير الشأن هو اسمها، و(كلَّ) مفعول (تلقي) الواقع خبرا لـ (ليس).

وفي بعض نسخ الكتاب: (يلقي) –بالياء–، ومنها نسخة ابن طلحة[2]، وهي أيضاً بالياء عند الفارسي والرماني وابن السيرافي والأعلم والصفار[3]، وأما السيرافي فالروية عنده بالتاء[4].

وورد في حاشية القاضي تصحيح لرواية (تلقي) –بالتاء–؛ لأنَّ بهذه الرواية يتسق كلام سيبويه ويطرد، ويكون البيت كالمثال الذي أورده بعد، وهو قوله: (كانت زيداً تَأْخُذُ الحُمَّى).

جاء في حاشية الكتاب: «**(ق): (تُلْقِي) صَحَّ بالتاء، وعليه يَطَّرِدُ كلامُه؛ لأنه إذا جَعَلَ (المساكينَ) اسمَ (ليس)، و(تُلْقِي) خبرَها –كقوله: (كانت زيداً تَأْخُذُ الحُمَّى)– لم يَسْتَقِمْ (تُلْقِي) إلا على التأنيث؛ لأنَّ فيه**

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٧، والتذييل والتكميل ٤/٢٣٩-٢٤٠.

(٢) انظر: ب ١٦/ب.

(٣) انظر: التعليقة ١/١٠٤، وشرح الرماني ١/٢٦٠ (شيبة. ر.د)، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٥، وتحصيل عين الذهب ص ٩٠، وشرح الصفار ١٠٦/أ.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٦٢،

ضميرَ (المساكين)، كما أنَّ في (تَأْخُذُ) ضميرَ الحُمَّى[1]، هـ»[2].

ولم أقف على من ذكر تصحيحا لرواية التاء من شرّاح الكتاب وأبياته، بل أكثرهم أورد البيت برواية الياء كما تقدّم.

وتصحيح رواية البيت في حاشية القاضي هو الصواب، ويدفع الوهم الذي وقع فيه بعض النحويين المتأخرين كابن هشام والعيني[3] حين ظنُّوا أنَّ رواية البيت بالياء، وأنَّ الاستشهاد به على مذهب الكوفيين المجيزين تقدم معمول الخبر على الاسم سهو أو وهم ؛ لأنَّه لا يصح – على رواية (يلقي) بالياء- أن يكون (المساكين) اسم (ليس)؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون (يلقي) خبرها، "ولو كان خبراً لوجب أن يقال: (يلقون)، أو (تلقي) -بالتاء المثناة من فوق-، فلما لم يرو إلا بالياء -آخر الحروف- وجب أن يكون خالياً من الضمير، و(المساكين) مرتفعًا به"[4].

قال ابن هشام بعد أن ذكر أنَّ استشهاد ابن الناظم بهذا البيت على مذهب الكوفيين[5]سهو منه: "بل هذا البيتُ محمولٌ عندَ الجميعِ على إضمارِ الشأنِ؛ لئلا تدخلَ (ليسَ) إنْ لم يضمرْ فيها الشأنُ على (يُلْقي) وهو فعلٌ،

---

(١) انظر هذا التوجيه في: تخليص الشواهد ص٢٥٠.

(٢) ب ١٦/ب، ج ١٦/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٥٢/١.

(٣) انظر: تخليص الشواهد ٢٤٩، والمقاصد النحوية ٦٣٠/٢.

(٤) المقاصد النحوية ٦٣٠/٢.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم ١٥٤.

ولا يدخلُ فعلٌ على فعلٍ، فإنْ جوّزتَ ذلك في (ليسَ) حملاً لها على (ما) كما حملَ الحجازيون (ما) على (ليسَ)، فـ(ليسَ) حينئذٍ مهملةٌ لا اسمَ لها ولا خبر، وخرجَ البيتُ عمّا نحنُ فيه البتة، فإنْ قيلَ: قدّر (المساكين) اسمها، قلنا: ففاعل (يلقي) حينئذ ضميرُهم، فكان يجبُ أن يقالَ: (يلقون)، أو (تلقي) بالتأنيث"[1].

وما ذهب إليه ابن هشام يرده رواية البيت (تلقي) بالتاء، وهي الرواية التي أوردها سيبويه وأرادها على ما ذكر إسماعيل القاضي؛ ليتسق كلام سيبويه ويتفق مع المثال الذي أورده سيبويه بعد البيت.

الموضع الثالث والعشرون:

قال سيبويه: «وقالَ بعضُهم: كانَ أنتَ خيرٌ منهُ؛ كأنَّهُ قالَ : إنَّهُ أنتَ خيرٌ منهُ، ومثلُهُ: {كادَ تزيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم}[2]، وجازَ هذا التفسيرُ ؛ لأنَّ معناهُ : كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تزيغُ ، كما قلتَ : (ما كانَ الطيبُ إلا المسكُ) على إعمالِ (ما كانَ الأمرُ الطيبُ إلا المسكُ) ، فجازَ هذا؛ إذ كان معناه : ما الطيبُ إلا المسكُ »[3].

ذكر سيبويه مجيء اسم (كان) ضمير الشأن، ثم نظَّر لذلك بكاد، وأنَّه

---

(١) تخليص الشواهد ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) التوبة: من الآية ١١٧، وقرأ (يزيغ) –بالياء- حمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ باقي السبعة بالتاء. انظر: السبعة ٣١٩، والتيسير ١٢٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٦/١، (هارون) ٧١.

يقع اسمها ضمير الشأن، واستدل بقوله تعالى: {من بعد ما كادَ تزيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم}.

واختلف شراح الكتاب في هذا الموضع على قولين:

القول الأول: موافقة ظاهر نص الكتاب بمجيء اسم (كاد) ضمير الشأن، وإلى ذلك ذهب السيرافي والفارسي والصفار[1]، ولم يذكروا خلافاً في هذا الموضع، وجاز إضمار الشأن مع (كاد) لمشابهتها باب (كان) في احتياجها إلى الخبر[2].

والظاهر أنَّ إسماعيل القاضي قد سبقهم إلى هذا القول، جاء في حواشي الكتاب: «(ق): **القياسُ أنْ لا يجوزَ إضمارُ الشأنِ في أفعال المقاربة؛ لأنَّ غَرَضَك إذا قلت: (كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ) أنْ تُقَرِّبَ الشمسَ من الغروب، فإذا أَضْمَرْتَ فيها الشأنَ -والشَّأنُ عبارةٌ عن المُقَرَّبِ والمُقَرَّبِ منه جميعًا- فكأنك قَرَّبْتَ الشأنَ من نفسه، وهو فاسدٌ.**

وإنما صَحَّ الإضمارُ في الآيةِ لحَمْلِ الكلامِ على المعنى؛ إذْ لا فَرْقَ بينَ ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾ وبينَ (كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تَزيغ)، والحَمْلُ على المعنى غيرُ عزيزٍ في كلامهم، هـ»[3].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/٦٤-٦٥، والحجة ٤/٢٣٦، والمسائل العسكرية ١٤٧، وشرح الصفار ١٠٦/ب.

(٢) انظر: الحجة ٤/٢٣٥، والمسائل الحلبيات ٢٥٠.

(٣) أ ١/٢٢/ب، ب ١٦/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٥٤.

وزاد إسماعيل القاضي أمرين على ما ذكره السيرافي والصفار:

أحدهما: أنَّه لا يسوغ في القياس تقدير ضمير الشأن مع أفعال المقاربة؛ لفساد المعنى المترتب على تقديره، لأن الشأن عبارة عن اسم (كاد) وخبرها؛ فكأنك إذا أضمرته قد قرَّبت الشيء من نفسه، وذلك فاسد.

والآخر: أنَّ الآية صحَّ فيها الإضمار حملاً على المعنى؛ فلا فرق بين قوله تعالى: ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾ وأن يقال: (كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تَزيغ)، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب.

وهذا الأمر لا جديد فيه؛ فقد نصت عليه عبارة الكتاب.

القول الثاني: المخالفة؛ لأنَّ (كاد) لا يجوز أن يضمر فيها ضمير الشأن[1]، وهؤلاء انقسموا فريقين في موقفهم من هذا الموضع؛ ففريق ذهب إلى تغليط مجيء (كاد) في هذا الباب، وهذا المذهب في إحدى نسختي الزجاج، ورد في حواشي الكتاب: «زيادة في ح[2]: (كاد) وقعَ غلطاً في الكتابِ؛ لأنَّ (كادَ) ليسَ هو مما يُضْمرُ فيه؛ لأنَّهُ للمقاربةِ»[3].

والذي يظهر أنَّ هذا الفريق يرى أن الآية ملحقة بنصِّ الكتاب وليست منه[4].

---

(١) انظر علة ذلك في: شرح الرماني ٢٦١/١ (شيبة. ر.د)، والحجة ٢٣٥/٤.

(٢) (ح) رمز لما أثبته الفارسي من نسخة الزجاج المصلَحة بخطه. انظر: الورقة الأولى من نسخة إسماعيل أفندي ذات الرقم (٦٣٤).

(٣) أ ٢٢/١/ب، ب ١٦/ب.

(٤) انظر: شرح الرماني ٢٦١/١-٢٦٢ (شيبة. ر.د). وانظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه ١٠٥/١-١٠٦.

وفريق آخر ذهب إلى حمل الآية على وجه لا يقدر فيه ضمير الشأن، ولهم في توجيهها أقوال:

الأول: أن اسم (كاد) (قلوب)، وخبرها (تزيغ) مقدم عليها[1].

الثاني: أن اسم (كاد) ضمير يعود إلى القبيل أو الحزب أو الفريق المفهوم مما تقدم؛ فإنَّ النبي ﷺ والمهاجرون والأنصار قبيل واحد[2].

الثالث: تقدير (أن) قبل الفعل (تزيغ)، والتقدير: "كادَ زيغُ قلوبِ فريقٍ منهم".

وهذا القول اختاره الرماني، قال: «وأمَّا: {كادَ تزيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم} ففيه خلافٌ، وقد وقعَ في الكتابِ على أنَّ في كادَ ضميرَ مجهولٍ يفسِّرُه ما بعدَه ، وخالفَ في هذا بعضُ النحويين بأنَّ (كادَ) لا تدخلُ على الجملِ ، فليست من هذا البابِ ، وإنَّما يُقدَّرُ معها (أنْ) ، فكأنَّه قيلَ : كادَ زيغُ قلوبِ فريقٍ منهم ، وهذا هو وجه الكلامِ»[3].

والذي يظهر لي أنَّ سيبويه يرى جواز إضمار الشأن في (كاد) لمشابهتها باب (كان)، وقد وافقه وعزاه إليه جملة من شراح الكتاب ومن النحويين[4]،

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٢٣٦-٢٣٧، وشرح الصفار ١٠٦/ب.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٢٣٦.

(٣) شرح الرماني ١/٢٧/أ.

(٤) انظر إضافة إلى ما تقدم عند عرض القول الأول: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥١، والتذييل والتكميل ٢/٢٨٣.

ومن التكلف تغليط سيبويه في ذلك، أو ادعاء أنَّ الآية ملحقة بنص الكتاب وليست منه.

الموضع الرابع والعشرون:

قال سيبويه: «ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (ما زيداً عبدُالله ضارباً)، و(ما زيداً أنا قاتلاً)؛ لأنَّه لا يَستَقِيمُ، كما لم يَستِقمْ أنْ تُقَدَّمَ في (كان) و(ليس) ما يَعْمَلُ فيه الآخِرُ»[1].

ذكر سيبويه أنَّه لا يجوز أن يتقدم معمول خبر (ما) الحجازية على اسمها، ومثَّل لذلك بمثالين، وعلَّل ذلك بعدم جوازه في (كان) و(ليس) دون تمثيل، وفي حاشية القاضي تفسير وتمثيل لتقدم معمول الخبر الممنوع مع (كان) و(ليس): «(ق): **أي: لا تقولُ: (كانَ زيداً عبدُالله ضارباً)، ولا: (ليس زيداً أنا قاتلاً)، هـ**»[2].

ومن العجيب أنَّ الفارسي علق على عبارة سيبويه فجوّز: (ليس زيداً عبدُالله ضارباً) إذا قدر ضمير الشأن، قال: «قالَ: ولا يجوزُ أن يقولَ: (ما زيداً عبدُالله ضارباً).

قالَ أبو علي: يريدُ: من قالَ: (ليس زيداً عبدُالله ضارباً) على أن يُضمرَ في (ليسَ) القِصةَ والحديثَ لم يقل في (ما) الحجازيةِ: (ما زيداً عبدُالله ضارباً)، وإنْ كانت مثلَ (ليسَ) في أنَّها تنصُب وترفعُ؛ لأنَّ الضميرَ الذي يكونُ في

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٣٦، (هارون) ١/٧١.

(٢) أ ١/٢٢/ب، ب ١٦/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٥٥.

(ليسَ) وأخواتها ويقدّرُ فيه لا يسوغُ في (ما)؛ ألا ترى أنَّه لا يجوزُ: (زيدٌ ما منطلقاً) فإذا لم يجز الإضمارُ فيها كما جازَ في (ليسَ) لم تَجُز هذه المسألة؛ للفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبيٌّ منها»[1].

وما جوّزه الفارسي يخالف سيبويه وإسماعيل القاضي؛ لأنَّ الخبر فيه مفرد، فلا يجوز تقدير ضمير الشأن، ولم يظهر لي وجه ما ذكره الفارسي، وقد وقع منه في كتابه الإيضاح ما يشابه هذه المسألة، قال: «وكذلكَ لو قلتَ: (ليسَ طعامَك زيدٌ بآكلٍ)، و(ليس طعامَك زيدٌ آكلاً) لم يجز؛ لما تقدَّمَ من أنَّه لا يُفصلُ بينَ الفعلِ وفاعلِه بالأجنبي، فإن أضمرت في (ليسَ) جازت المسألةُ»[2].

وذكر الجرجاني أنَّه قد يظن أنه سهو من الفارسي؛ لأن (ليس) إذا قدر فيها لشأن لم يصح أن يكون (آكلٌ) منصوباً، والأمر ليس كذلك لأن هذا لا يخفى على مثله، ولكنه تسامح في العبارة[3].

(١) التعليقة ١/١٠٧.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٢٢.

(٣) انظر: المقتصد ١/٤٣٥-٤٣٦.

الموضع الخامس والعشرون:

قال سيبويه: «وقال مُزاحمُ العُقَيلي:

وقـالوا تَعَرَّفْهـا المنـازلَ مـن مِـنًى وما كُـلَّ مَـنْ وافى مِـنًى أَنا عـارِفُ[١]

وقالَ بعضُهم:

.... وما كـلُّ مَـنْ وافَى مِـنًى أنا عـارِفُ

لَزِمَ اللغةَ الحجازِيَّة فرفعَ، كأنَّه قالَ: (ليسَ عبدُ الله أنا عارِفٌ)؛ فأضمرَ الهاء في (عارفٍ)، وكان الوجه: (عارفُه)، حيث لم يُعْمَلْ (عارفٌ) في (كلٍّ)، وكان هذا أحسنَ من التقديمِ والتأخيرِ؛ لأنَّهم قد يَدَعُون هذه الهاءَ في كلامِهم وفي الشعرِ كثيراً، وذلك ليسَ في شيءٍ من كلامِهم ولا يكاد يكون في شعرٍ»[٢].

أورد سيبويه رواية رفع (كلّ) في بيت مزاحم العقيلي في موضعين من كتابه؛ أحدهما هذا الموضع[٣]، وحمل فيه رفع (كلّ) على أنَّها اسم (ما) الحجازية وخبرها (أنا عارف)، والضمير العائد من جملة الخبر محذوف، ثم قال عقب توجيهه هذا: " وكان هذا أحسنَ من التقديمِ والتأخيرِ".

---

(١) من الطويل في: شرح السيرافي ٦٦/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٣/١-٤٤، ولباب الألباب ٢٧٩/١، وخزانة الأدب ٢٦٩/٦، وتخليص الشواهد ٢٨٠، وغير معزو في: معاني القرآن للفراء ٢٤٢/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٦/١-٣٧، (هارون) ٧٢/١.

(٣) انظر الموضع الآخر في: (بولاق) ٧٣/١، (هارون) ١٤٦/١، وفيه ذكر وجهين للرفع؛ أحدهما أنَّ(ما) حجازية وهو المختار، والآخر أن (ما) تميمية والرفع على الابتداء.

وفي حاشية إسماعيل القاضي تعليق على قول سيبويه السابق: «**(ق): يعني أنَّ هذا أحسنُ من التقديم والتأخير في اللغة الحجازية -لو قلتَ: (وما كلَّ مَن وافى مِنًى أنا عارفًا) بنَصْبِ (كلّ)- لِفَصْلِكَ بينَ (ما) ومعمولِهِ بمعمولِ خبرِه، ولم يُرِدِ التقديمَ والتأخيرَ في البيت؛ لأنه لا يَستَقيمُ ذلك و(عارف) مرفوع، هـ**»[1].

وتضمنت الحاشية السابقة أمرين:

الأول: تفسير مراد سيبويه؛ فالرفع على توجيهه أحسن من النصب لو قلت في كلامك: (وما كلَّ مَن وافى مِنًى أنا عارفًا)؛ لأنَّه يلزم منه أنَّك قدمت معمول خبر (ما) الحجازية وأخرت اسمها، وذلك لا يسوغ في الكلام.

الثاني: التنبيه على أنَّه لم يرد التقديم والتأخير في البيت؛ لأنَّ (عارف) فيه مرفوع لا منصوب.

وتفسير إسماعيل القاضي السابق مبني على تقدير نصب (كلّ) و(ما) حجازية.

وشرح مراد سيبويه بمثل ما سبق السيرافي وابن خلف والصفار لكنهم لم ينبهوا على الأمر الثاني وهو أنَّ التقديم والتأخير لا يمكن أن يراد في البيت[2].

وخالف الفارسي في تفسير هذا الموضع فذهب إلى أنَّ مراد سيبويه أن الرفع أحسن من نصب (كل) في الرواية الأخرى؛ لأنَّ (ما) تميمية و(كلَّ)

---

(١) أ ١/٢٣/أ، ب ١٦/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٥٦.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/٦٧، ولباب الألباب ١/٢٨٠، وشرح الصفار ١٠٧/ب.

منصوب بـ(عارف) على نية التقديم والتأخير.

قال الفارسي تعليقاً على قول سيبويه السابق: «قالَ أبو علي: يريدُ أنَّ إضمارَ الهاءِ في (عارِف) ورفع (كلّ) على أنَّه اسمٌ مبتدأ أحسنُ من نَصْبِ (كلّ) وتقديرِ التقديمِ والتأخيرِ؛ لأنَّه إذا نَصَبَ قَدَّر (كلاًّ) مؤخراً، وجعل (ما) تميميّة»[1].

والذي يظهر لي أنَّ تفسير القاضي ومن معه أقرب إلى مراد سيبويه؛ لسببين:

الأول: أنَّ رواية سيبويه بالنصب مضت في كلامه قبل، ثم عرض لرواية الرفع وأنَّها على جعل (ما) حجازية والضمير العائد محذوف، وعقب عليها بقوله: " وكان هذا أحسنَ من التقديمِ والتأخيرِ".

الثاني: أنَّه علّل بعد العبارة المختلف في تفسيرها بقوله: "لأنَّهم قد يَدَعُون هذه الهاءَ في كلامِهم وفي الشعرِ كثيراً، وذلك ليسَ في شيءٍ من كلامِهم ولا يكاد يكون في شعرٍ" وهذا التعليل لا يستقيم مع تفسير الفارسي؛ لأن النصب مروي، ولا قبح في تقديم (كل) المنصوبة بعارف و(ما) تميميّة، وإنّما القبيح الذي لم يرد في الكلام هو تقديم المعمول على الاسم والخبر (ما) حجازية.

---

(١) التعليقة ١/ ١٠٧-١٠٨.

الموضع السادس والعشرون:

قال سيبويه: «وقال المَرّارُ الأَسَديُّ:

فَرَدَّ على الفُؤادِ هَوًى عَميدًا وسُوئِلَ لو يُبِيْـنُ لنا سُؤَالا[1]»[2].

لإسماعيل القاضي حاشية في بيان معنى قوله: "هوى عميداً": «(ق): **ليس العميدُ بالشديد، ولكنَّه صِفَةُ العاشق، وهو الذي بَلَغَ به المَرَضُ أنْ ضَعُفَ حتى عُمِد بالوسائد، فوُصِفَ به الهَوَى على طريقة قولهم: (جَدَّ جِدُّهُ)، هـ**»[3].

وظاهر أنَّ إسماعيل القاضي ذكر معنيين محتملين، وقد اختار أحدهما ونفى أن يكون الآخر مراداً؛ أمَّا المعنى الذي اختاره فهو أنَّ المراد بالعميد العاشق: المريض الذي بلغ به المرض مبلغاً لا يستطيع معه الجلوس حتى يعمد من جوانبه بالوسائد، ووصف الهوى به من باب المجاز كما أسند الفعل إلى مصدره على سبيل المجاز العقلي في قولهم:"جَدَّ جِدُّهُ".

وأما المعنى الآخر الذي نفى أن يكون مراداً فهو الهوى الشديد البالغ، ولم يبين سبب عدم احتمال المعنى له في البيت.

---

(١) من الوافر في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٧٦/١، والحلل ص١٥٢، وعزي إلى ابن أبي ربيعة في: تحصيل عين الذهب ٩٦، وغير معزو في: المقتضب ٧٦/٤، والإنصاف ٨٥/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٠/١، (هارون) ٧٨/١.

(٣) أ ٢٥/١/أ، ب ١٩/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٧٢/١.

والعميد مأخوذ من (عَمِدَ سنامُ البعير)، ويراد به: إذا نشدخ أو انفضخ سنامه من داخله[1].

والمعنيان كلاهما ذكرهما شراح الكتاب، وأرى أنَّ المعنى محتمل لهما معاً، وممن جوَّز حمل البيت عليهما معاً ابن خلف[2]، في حين اقتصر ابن السيرافي على المعنى الأول الذي اختاره إسماعيل القاضي[3]، واقتصر الأعلم على المعنى الأخير[4].

الموضع السابع والعشرون:

قال سيبويه: «هذا بابُ ما يجري ممَّا يكونُ ظرفاً هذا المجرى، وذلك قولُك: (يومُ الجمعةِ ألقاك فيه)، و(أقلُّ يومٍ لا ألقاك فيه)، و(أقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه)، و(خطيئةُ يومٍ لا أصيدُ فيه)، و(مكانُكم قمتُ فيه)، فصارت هذه الأحرفُ ترتفعُ بالابتداءِ كارتفاعِ عبدِالله، وصارَ ما بعدَها مبنياً عليها كبناءِ الفعلِ على الاسمِ الأوَّلِ، فكأنَّك قلتَ: (يومُ الجمعةِ مباركٌ) و(مكانُكم حسنٌ)، وصارَ الفعلُ في موضعِ هذا»[5].

في حاشية إسماعيل القاضي بيان أنَّ (أقل) و(خطيئة) في الأمثلة التي

---

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه ٣٧٦/١، والصحاح (عمد) ٥١٢/٢، وتحصيل عين الذهب ٩٧.

(٢) انظر: لباب الألباب ٣٢٣/١.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه ٣٧٦/١.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب ٩٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٤٣/١، (هارون) ٨٤/١.

ذكرها سيبويه قد أجريت مجرى النفي، ومثلها في ذلك مثل قولهم: "قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا عمرٌو"، ومعناه: ما رجل يقول ذلك إلا عمرو.

جاء في حواشي الكتاب: «(ق): **أُجْرِيَ (أَقَلُّ) و(خَطِيْئَةٌ) مُجْرَى كلمةِ النفي، كأنه قِيْلَ: (ما يومٌ لا أَصِيدُ فيه)، و(ما يومٌ لا ألقاك فيه)، ألا ترى أنهم يقولون: (قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا عمرٌو)، ويقولون: (فلانٌ أَخْطَأَهُ التوفيقُ)، أيْ: ليس بمُوَفَّقٍ، و(أَخْطَأَهُ الصَّيْدُ)، أيْ: لم يَصِدْ، ومنه قولُ ابنِ عباسٍ -رضي الله عنه-: «خَطَّأَ اللهُ نَوْأَها»**[1]**، أيْ: لا سُقِيَتْ، هـ»**[2].

ولم ينبه أحد من شراح الكتاب في هذا الموضع على ما ذكره إسماعيل القاضي.

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ (أقل) و(قلَّ) تكونان في معنى النفي، قال: «وتقولُ: أَقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ؛ لأنَّه صارَ في معنى: ما أحدٌ فيها إلا زيدٌ.

---

(١) في مصنف ابن أبي شيبة: " عن ابن عباس، في رجل قال لامرأته: أمرك بيدك، فقالت: أنت طالق ثلاثا، فقال ابن عباس: "خطأ الله نوأها، لو قالت: أنا طالق ثلاثا لكان كما قالت". ٤/ ٨٧. وقال الجوهري: " ومنه قول ابن عباس -رضي الله عنه- حين سئل عن رجل جعل أمر امرأته بيدها فطلقته ثلاثا: " خط الله نوأها، ألا طلقت نفسها ثلاثا ". ويروى أيضا: "خطأ الله نوأها " بالهمز، أي أخطأها المطر". الصحاح (خطط) ١١٤٣/٣_ وانظر الأثر أيضا في: غريب الحديث لابن سلام ٢١١/٤، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١١٧/٢.

(٢) أ ١/ ٢٦/ب، ب ١٩/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٨٠/١.

وتقولُ: قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ؛ فليس (زيدٌ) بدلاً من الرجل في (قلَّ)، ولكن (قلَّ رجلٌ) في موضع: (أقلُّ رجلٍ)، ومعناه كمعناه»[1].

الموضع الثامن والعشرون:

قال سيبويه: «ولا يَحْسُنُ في الكلامِ أنْ تَجْعَلَ الفعلَ مبنيّاً على الاسمِ، ولا تَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوَّلِ حتى تَخْرُجَ من لفظِ الإعمالِ في الأوَّلِ، ومن حالِ بناءِ الاسمِ عليه، وتَشْغَلَه بغيرِ الأوَّلِ حتى يمتنعَ من أنْ يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنَّه قد يجوزُ في الشِّعرِ، وهو ضعيفٌ في الكلامِ، قال أبو النَّجْمِ العِجْليُّ:

قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِيْ

عليَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لم أَصْنَعِ[2]

.... وكأنَّه قال: كُلُّه غيرُ مصنوع»[3].

اختلف شراح الكتاب وأبياته في معنى بيت أبي النجم على رواية الرفع، ولهم فيه قولان:

القول الأول: أنَّ رفع (كلّه) في البيت أبلغ؛ لدلالته على العموم، وبراءة

---

(١) الكتاب (بولاق) ٣٦١/١، (هارون) ٣١٤/٢.

(٢) من الرجز، في: ديوان أبي النجم العجلي ٢٥٦، وشرح السيرافي ١١٢/٣، وشرح الرماني ٢٨٨/١ (شيبة. ر.د)، وخزانة الأدب ٣٥٩/١.وغير معزو في: معاني القرآن للفراء ١٤٠/١، ١٤٢، والانتصار ٥٧، والحجة للفارسي ٢٦٧/٦، وأمالي ابن الشجري ١٣٩/١، وشرح التسهيل ٣١٢/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٣/١-٤٤، (هارون) ٨٥/١.

ساحة الشاعر من ارتكاب شيء من الذنب، وأمَّا النصب فلم تدل (كل) فيه على العموم، والمعنى أنَّ الشاعر قد ارتكب بعض الذنب.

وهذا القول هو الذي ذهب إليه إسماعيل القاضي: « **(ق): الذي عَدَلَ له أبو النَّجْمِ عن نَصْبِ (كُلُّهُ) إلى رَفْعِهِ -وهو على طَرَفِ الثُّمَامِ[1]- نُكْتةٌ تَتَعَلَّقُ بعِلْمِ البيان[2]، وهي أنَّه لو نَصَبَ لكان المعنى أنه ارتكَبَ بعضَ الذنبِ ولم يرتكبْ كُلَّهُ، وحينَ رَفَعَ دَلَّ على براءةِ ساحتِهِ من ارتكابِ شيءٍ منه. هـ**»[3].

وممن اختار هذا القول الصفار وعزاه إلى ابن أبي العافية[4]، وهو أحد الوجهين اللذين جوز أن يحمل عليهما البيت عند ابن السيرافي[5] وابن خلف[6] في هذه الرواية.

ومعتمد هذا القول أنَّ (كلّ) تفيد عموم السلب إن وقعت تابعة أو

---

(١) هذا مثل يُضرب للأمر اليسير الذي ينال من دون مشقة. والثمام نبت ضعيف سهل التناول. انظر: جمهرة الأمثال ٢/٣٦٠، ولسان العرب (ثمم) ١٢/٨٠.

(٢) أراد به معناه اللغوي العام الدال على البلاغة والفصاحة كعادة المتقدمين في استعمال هذه الألفاظ، ولم يرد به مصطلح علم البيان المعروف عند المتأخرين؛ لأنَّ النكتة التي ذكرها متعلقة بعلم المعاني لا البيان.

(٣) أ ١/٢٧/أ، ب ٢٠/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٨٢.

(٤) انظر: شرح الصفار ١٢٨ ب – ١٢٩أ، وانظر رأي ابن أبي العافية أيضاً في: ارتشاف الضرب ٤/١٩٥٦.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه ١/١٥.

(٦) انظر: خزانة الأدب ١/٣٦٣، وهذا الموضع ساقط من مخطوط لباب الألباب. انظر تعليق محقق لباب الألباب: ١/٣٢٩.

مبتدأة، كما في رواية الرفع، وتفيد سلب العموم إن بنيت على اسم أو غيره كما في رواية النصب[1].

القول الثاني: أنَّ رواية الرفع مثل رواية النصب في المعنى؛ فلا تفيد العموم، ويحتمل أنَّه صنع بعض الذنب.

وهذا الوجه هو الوجه الآخر الذي جوزه ابن السيرافي[2] وابن خلف[3]، وعزاه الصفار إلى أبي علي الشلوبين[4].

وذهب تقي الدين السبكي إلى أنَّه لا فرق في المعنى بين رواية الرفع والنصب عند سيبويه، وأنَّ رواية النصب تفيد العموم كرواية الرفع، وجعل تقي الدين هذا القول أصح من قول البيانيين في التفريق بين رواية النصب والرفع السابق ذكره، وأن المعنى حضر عند سيبويه وغاب عنهم.

قال ابنه بهاء الدين: «وقد اختارَ الوالدُ صحةَ ما قاله سيبويهِ، وحملَه على ظاهرِه، وعلّله بأنَّ اللفظ ابتدئ ب(كلّ)، ومعناها: (كلُّ فرد)، فعاملُها المتأخر في معنى الخبر عنها؛ لأنَّ السامعَ إذا سمع المعمولَ تشوق إلى عامله

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٥٦/٤، ومغني اللبيب ٢٦٥-٢٦٦، وخزانة الأدب ٣٦١/١.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه ١٥/١.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٣٦٣/١، وهذا الموضع ساقط من مخطوط لباب الألباب. انظر تعليق محقق لباب الألباب: ٣٢٩/١.

(٤) انظر: شرح الصفار ١٢٩ أ، وارتشاف الضرب ١٩٥٦/٤، ولم أقف عليه في كتب الشلوبين.

تشوقَ سامعِ المبتدأ إلى الخبر، فكان" كله لم أصنع" منصوباً ومرفوعاً سواء في المعنى »[1].

والراجح فيما يظهر لي صحة ما ذهب إليه تقي الدين السبكي في تفسير كلام سيبويه، وأنّه لا فرق بين رواية الرفع والنصب في المعنى؛ لأمور:

الأول: أنَّ سيبويه ذكر نصب (كلّ) في البيت وأنّه لا يخل به، ثم عقب بقوله: " وكأنَّه قال: كُلُّه غيرُ مصنوع"، وهذا يقتضي أن رواية الرفع والنصب عنده بمعنى واحد[2].

الثاني: قوة ما علل به تقي الدين السبكي وأنَّ ابتداء اللفظ بـ(كلّ) جعل عاملها المتأخر عنها في منزلة الخبر.

الثالث: أن نصب (كل) رواية في البيت، ويبعد حمل هذه الرواية على معنى ضعيف لا يناسب مراد الشاعر.

***

---

(١) عروس الأفراح في شرح المفتاح ١/٢٦٠، وانظر: خزانة الأدب ١/٣٦٠-٣٦١.

(٢) انظر: عروس الأفراح في شرح المفتاح ١/٢٦٠، وخزانة الأدب ١/٣٦١.

الموضع التاسع والعشرون:

قال سيبويه: « وقالَ:

ثَـلاثٌ كلُّهُـنَّ قَتَلْـتُ عَمْـداً فَــأَخْزَى اللهُ رابِعَـــةً تَعُـــوْدُ[١]

فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ، وإنما شبَّهوهُ بقولهم: (الذي رأيتُ فلانٌ) حينَ لم يَذكروا الهاء، وهو في هذا أحسنُ؛ لأنَّ (رأيْتُ) تمامُ الاسمِ وبه يَتِمُّ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ.... وهو في الوصف أمثلُ منه في الخبر....فضارعَ ما يكونُ من تمامِ الاسمِ وإنْ لم يكنْ تماماً له ولا منه في البناءِ»[٢].

ذكر سيبويه حذف الضمير من جملة الخبر والصفة والصلة، وبينَّ أن حذف الضمير من جملة الصلة أجودها، ويتلوه حذفه من جملة الصفة، وحذف الضمير فيها أضعف من إثباته، ودونهما في الضعف حذف الضمير من جملة الخبر.

وفي حاشية إسماعيل القاضي بيان الفرق بين اتصال الصلة بالموصول واتصال الصفة بالموصوف: «(ق): **الفَرْقُ بينَ اتصالِ الصِّلَةِ والصِّفَةِ أنَّ اتصالَ الصلةِ من جهتين؛ أنَّ الموصولَ لا يَتِمُّ إلا بها، وأنَّ وَضْعَ الواضعِ**

---

(١) من الوافر، لم أقف على قائله. ويروى: (كلَّهن) بالنصب. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٧٥/١، والانتصار ٥٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣، ١٣٠، وشرح السيرافي ١١٤/٣، والتعليقة ١٢٠/١، وشرح الرماني ٢٨٦، ٢٨٩ (شيبة. ر.د)، وتحصيل عين الذهب ١٠٠، وأمالي ابن الشجري ١٣٩/١، ونتائج الفكر ٤٣٦، وشرح التسهيل ٣١١/١، وشرح الصفار ١٢٩/ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٤/١-٤٥، (هارون) ٨٦/١-٨٧.

على ذلك.

واتصالُ الصفةِ بالموصوف من جِهَةِ تمامِهِ بها لا غيرُ، لا من جِهَةِ وَضْعِ الواضع، ولكنه شيءٌ يُحْدِثُهُ المتكلِّمُ إذا أرادَهُ، هـ»(١).

وتضمنت الحاشية السابقة أنَّ اتصال الصلة بالموصول أقوى من وجهين:

الأول: احتياج الموصول للصلة وعدم تمامه إلا بها.

الثاني: كون الواضع وضع الموصول على هذه الطريقة.

وأما احتياج الموصوف للصفة فمن جهة واحدة هي تمامه بها لا غير.

والذي يظهر لي أنَّ حاشية إسماعيل القاضي شرح لعبارة سيبويه:" فضارعَ ما يكونُ من تمامِ الاسمِ وإنْ لم يكنْ تماماً له ولا منه في البناءِ" أما الأمر الأول وهو مشابهة الموصوف للموصول من جهة تمامه بالصفة كما يتم الموصول بالصلة فظاهر من العبارة، وأما الأمر الثاني وهو" كون الواضع وضع الموصول على هذه الطريقة" فهو شرح لمراد سيبويه بقوله: " البناء".

ولم يقف أحد من شراح الكتاب عند هذه العبارة فيما وقفت عليه، ولم يذكر أحدهم ما ذكره إسماعيل القاضي، وإنَّما ذكر بعض الشراح كالسيرافي والرماني والصفار شيئاً من أوجه المشابهة والمخالفة بين الموصوف والموصول، واتفقوا على ذكر الأمر الأول الذي ذكره سيبويه مشابهة الموصوف للموصول من جهة تمامه بالصفة كما يتم الموصول بالصلة(٢).

---

(١) أ ٢٧/١/ب، ب ٢٠/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٨٦/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١١٥/٣-١١٧، وشرح الرماني ٢٨٩- ٢٩٠ (شيبة. ر.د)، وشرح الصفار ١٢٩/ب.

الموضع المتمم للثلاثين:

قال سيبويه في حذف الضمير من جملة النعت: «فإنْ حذفتَ الهاءَ جازَ، وكانَ أقوى ممَّا يكونُ خبراً ، وممَّا جاءَ من الشِّعرِ في ذلك قولُ جريرٍ :

أَبَحْتَ حِمَى تِهامةَ بَعْدَ نَجْدٍ   ومـا شَـيْءٌ حَمَيْـتَ بِمُسْـتباحِ[1]

يريد (الهاء)، وقال الشاعرُ:

فما أَدْرِيْ أَغَيَّرَهُمْ تَناءٍ   وطُـولُ العَهْـدِ أَمْ مـالٌ أَصَـابُوا[2]

يريدُ (أَصابُوه)، ولا سبيلَ إلى النصب وإنْ تَرَكْتَ الهاءَ؛ لأنَّه وَصْفٌ»[3].

في حاشية إسماعيل القاضي تفسير لقول سيبويه: " ولا سبيلَ إلى النصب وإنْ تَرَكْتَ الهاءَ؛ لأنَّه وَصْفٌ" بعد أن أورد شاهدين لحذف الضمير العائد من جملة الصفة: «(ق): **لا يَسِدُّ المعنى إلا برَفْعِ (شيءٌ)؛ لأنَّ (حَمَيْتَ) يقَعُ إذ ذاك صفةً له، فيقَعُ (بمستباحٍ) خبرًا، ولو نَصَبَهُ لَتَمَّ الكلامُ وضاعَ قولُه:**

---

(١) من الوافر. انظر: ديوان جرير ٨٩/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٢، وسر صناعة الإعراب ٤٠٢/١، وتحصيل عين الذهب ١٠١، ولباب الألباب ٣٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه للكوفي ٧/أ.

(٢) من الوافر، اختلف في عزوه على أقوال؛ فعزي إلى الحارث بن كلدة في: شرح السيرافي ١١٧/٣، وإلى جرير في: شرح أبيات سيبويه والمفصل للكوفي ٧/أ. انظر الشاهد في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٤/١-٣٦٥، والأزهية ١٣٧، وتحصيل عين الذهب ١٠١، ولباب الألباب ٣٩٧/١-٣٩٨، وشرح الصفار ١٣٠/أ، والمقاصد النحوية ٦٠/٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٥/١، (هارون) ٨٧/١.

(بمستباحِ) غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ، ولانْقَلَبَ الرجلُ الحامِيْ غيرَ حامٍ، ه»[1].

وتفسير القاضي اتجه إلى بيت جرير؛ إذ ذكر أنَّ المعنى لا يكون صحيحاً إلا برفع (شيء) وجعل (حميت) صفة لها مع حذف الضمير العائد، و(بمستباح) هو الخبر، ولو قدَّر أحدهم نصب (شيء) بـ(حميت) لم يصح ذلك؛ لأنَّه يلزم منه أن يكون قوله: (بمستباح) غير متعلق بشيء، ويلزم منه أيضاً فساد المعنى وانقلابه إلى غير المدح.

وما ذكر في حاشية القاضي ذكره بعض شراح الكتاب وأبياته كالسيرافي وابن خلف والصفار[2].

الموضع الحادي والثلاثون:

قال سيبويه: «فإنْ قلتَ: إنما هو لنَصْبِ اللفظ، فلا تنصب بَعْدَ: (مررْتُ بزيدٍ)، وانْصِبْ بَعْدَ: (إنَّ فيها زيدًا) وإنْ كانَ الأوَّلَ؛ لأنَّه في معنى الحديثِ مفعولٌ، فلا تَرْفَعْ بَعْدَ (عبدالله) إذا قلت: (عبدالله ضَرَبْتُهُ) إذا كانَ بَعْدَهُ: (وزيدًا مررْتُ به)»[3].

ذكر سيبويه من مسائل الاشتغال نحو: (قام زيدٌ وعمراً كلمته) وأن الاختيار النصب؛ لأنَّ الجملة الأولى صدرها فعل؛ والجملة الأولى إذا كان

---

(١) أ ٢٨/١/أ، ب ٢٠/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٨٨/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١١٧/٣-١١٨، ولباب الألباب ٣٩٧/١، وشرح الصفار ١٢٩/ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٥٠/١، (هارون) ٩٧/١.

صدرها فعلاً فالاختيار في الجملة الثانية المعطوفة النصب سواءً عمل الفعل النصب، نحو: (ضربت زيداً وعمراً كلمته) أم لم يعمل، نحو: (قام زيدٌ وعمراً كلمته)، ونحو: (مررت بزيدٍ وعمراً كلمته)[1].

وذكر سيبويه أنَّ قولك: (هلك القوم حتى زيداً أهلكته) بمنزلة: (قام زيدٌ وعمراً كلمته)[2].

ثم أورد سيبويه عبارته: " فإنْ قلتَ: إنما هو لنَصْبِ اللفظ..." مفترضاً فيها أنَّ قائلاً يقول: إنَّ مثل: (قام زيدٌ وعمراً كلمته) ليس الاختيار فيه النصب؛ لأنَّه لا منصوب قبله، ثم نقض قول هذا القائل.

وفي حاشية إسماعيل القاضي شرح لهذا الافتراض وللإجابة عنه؛ لأنَّ في عبارة سيبويه غموضاً ظاهراً: «(ق): **يعني: أنَّ النصبَ عندَك منظورٌ فيه إلى تَقَدُّمِ منصوبٍ، فإنْ صَحَّ ذلك فعليك أنْ تَرْفَعَ على الابتداءِ بَعْدَ: (مررْتُ بزيدٍ)؛ لفَقْدِ المنصوبِ فيها، فتقولَ: (مررْتُ بزيدٍ وعمرٌو كَلَّمْتُه)، لا تُجَوِّزْ غيرَهُ، وقد ثَبَتَ أنَّ النصبَ أحسنُ.**

وأنْ تَنْصِبَ بَعْدَ: (إنَّ فيها زيدًا)، فتقولَ: (وعمْرًا كلَّمْتُهُ)، والوجهُ الرفعُ ليس إلاّ.

وإنْ زَعَمْتَ أنَّ (بِزَيْدٍ) مثلُ الأوَّلِ -يعني بـ(الأول) المنصوبَ في (كَلَّمْتُ زيدًا)، فلذلك تَنْصِبُ، وعلَّلْتَ بأنه في معنى المفعول- لَزِمَكَ أنْ

---

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ٤٨/١، (هارون) ٩٢/١.

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ٥٠/١، (هارون) ٩٦/١.

تَنْصِبَ بَعْدَ: (عبدُاللهِ ضَرَبْتُهُ)؛ لأنَّ (عبدُالله) في معنى المفعول، ه »[1].

وملخص الإجابة والنقض لهذا القول أنَّ هذا القائل يلزمه أمران:

الأول: ألا ينصب نحو: (مررت بزيدٍ وعمراً كلمته)؛ لأنَّ ما قبله ليس بمنصوب، والواجب الرفع؛ فيقول: (مررت بزيدٍ وعمرٌو كلمته)، وقد ثبت عن العرب أن النصب أحسن.

فإن ذهب هذا القائل إلى أنَّ النصب في المثال السابق؛ لأنَّ (بزيد) في معنى المفعول؛ فهو مثل: (كلمت زيداً وعمراً ضربته) — وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله: "وإنْ كانَ الأوَّلَ..."- للزمه أن ينصب (عمراً) في نحو: (عبدالله ضربته وعمراً كلمته) وإن كان (عبدالله) مبتدأ؛ لأنه في معنى المفعول.

الثاني: أن ينصب نحو: (إنَّ زيداً فيها وعمراً كلمته)، والوجه فيه الرفع.

وقد عرض شراح الكتاب لشرح هذا الموضع من الكتاب على اختلاف بينهم؛ فمنهم من شرح العبارة كاملة كالسيرافي والأعلم والصفار[2]، ومنهم من اقتصر على شرح قوله: "وإنْ كانَ الأوَّلَ..."؛ لأنها أشدُّ غموضاً مما قبلها كالفارسي والقرطبي[3]، لكنهم جميعاً وافقوا إسماعيل القاضي في شرح مراد سيبويه على اختلاف بينهم في العبارة.

---

(١) أ ١/٣٠/ب، ب ٢٣/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/١٩٤.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/١٤٧-١٤٨، والنكت ١/٢٢٧-٢٢٨، وشرح الصفار ١٣٧/أ-ب.

(٣) انظر: التعليقة ١/١٢٦-١٢٧، وشرح عيون كتاب سيبويه ٧٢-٧٣.

الموضع الثاني والثلاثون:

قال سيبويه: «ومثلُ ذلك في النَّصْبِ: (أزيدًا أنتَ مَحْبُوسٌ عليه؟)، و(أزيدًا أنتَ مُكَابَرٌ عليه؟)، وإنْ لم يُرِدْ به الفِعْلَ وأَرادَ به وَجْهَ الاسمِ رَفَعَ»(١).

ذكر سيبويه من مسائل الاشتغال نحو: (أزيدًا أنتَ مَحْبُوسٌ عليه؟)، و(أزيدًا أنتَ مُكَابَرٌ عليه؟) وأن الاختيار فيهما النصب بإضمار فعل؛ لأن اسم المفعول فيهما يجري مجرى الفعل(٢).

ثم ذكر سيبويه أن رفع (زيد) في المثالين إن ذهب بـ(محبوس) و(مكابر) مذهب الاسم غير العامل نحو: (رجل).

ولم يرتض الأخفش ما ذهب إليه سيبويه في إجازة الرفع؛ لأنَّ (مكابر) ونحوه لا يجوز أن يجعل اسماً غير عامل، ورد في حواشي الكتاب: « قال الأخفش: وَجْهُ الاسمِ رَفْعٌ إذا كان مِمَّا يجوزُ أنْ يكونَ (مُكابَرٌ) اسماً؛ لأنَّكَ لا تقولُ: (أزيدٌ أنتَ رَجُلٌ عليه؟)؛ لأنَّ (عليه) و(به) وأشباهَهما لا تكونُ إلا ظُرُوفاً للفِعْل، ألا تَرَى أنه لا يُتَكَلَّمُ فيها باسمٍ إلا وهو في معنى فِعْلٍ، نحو قولِك: (أزيدٌ أنتَ أَكْرَمُ عليه أم عَمْرٌو؟)، و(أزيدٌ أنتَ كريمٌ عليه؟)، ولم يُنْصَبْ؛ لأنَّ هذه وإنْ كانتْ في معنى الفِعْلِ فهي لم تُعْمَلْ إعْمالَ الفعل، كما أنَّ مِن الفِعْلِ ما لا يَعْمَلُ إلا في وَجْهٍ واحد، نحو: (ما أَحْسَنَ زيدًا!)،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٥٥، (هارون) ١/١٠٩.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٠٧.

و(أَكْرِمْ به رَجُلاً!)، و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(لَيْسَ).

فإنْ قلتَ: أَجْعَلُ (مكابَرٌ عليه) اسماً في معنى فِعْلٍ لا يَعْمَلُ كما لا يَعْمَلُ (كَرُمَ) وأشباهُه.

فهذا لا يجوزُ؛ ألا تَرَى أنَّ (أَضْرِبُ) و(أَصْنَعُ) وأشباهَهما من الفعلِ المتَمَكِّنِ لا يجوزُ أنْ تَجْعَلَهُ بمنزلة ما ليس مُتَمَكِّنًا من الفعل»[1].

وقد استحسن أبو عليّ ما ذهب إليه الأخفش[2].

ومما ذكره الأخفش في سياق كلامه في منع أن يكون (مكابر) في المثال اسماً غير عامل أنَّه ذكر بعده الجار والمجرور (عليه)، وهو لا يتعلق إلا بالفعل وما أشبهه من الصفات، ولا يجوز أن يقال: (أزيدٌ أنتَ رَجُلٌ عليه؟).

وفي حاشية إسماعيل القاضي انتصار لسيبويه فيما ذهب إليه؛ في حاشية الكتاب: «**(ق): لناصِرِ كلامِ سيبويه أنْ يقولَ: لم يتعلَّقْ الظَّرْفُ في (مُكابَرٌ عليه) بـ(مُكابَر)، وإنما اسْتُؤْنِفَ للبيانِ، كـ(بالرَّحَى) في:**

أبَعْلِيَ هذا بالرَّحَى المُتَقاعِسُ[3] ....

---

(١) ب ٢٧/ب، ج ٢٦/ب.

(٢) انظر: ب ٢٧/ب، ج ٢٦/ب.

(٣) من الطويل، وصدره:

تقولُ -وصَكَّتْ صَدْرَها بيمينِها- ....

عزي لجماعة منهم أبو مُحَلِّم السَّعدي، والحارث بن بدر، وأعرابي من بني سعد بن زيد من تميم.

انظر: الكامل ١/٥٠-٥١، وشرح السيرافي ٣/٢٦٤، والمحتسب ٢/٣١٠، والمقاصد الشافية ١/٤٧٠، وشرح المفصل ٩/١٥١، والتذييل والتكميل ٣/١٧٨، والخزانة ٨/٤٣٠.

و(**بِك**) **في** (**مَرْحَبًا بِك**)[1]، **هـ**»[2].

فقد جوز القاضي أن يكون (عليه) ليس متعلقاً بـ(مكابر)، وإنما بمحذوف على التبيين، كما تعلق (بالرحى) في قوله:

تقـولُ وصَـكَّتْ صَـدْرَها بيمينِهـا　　　أبَعْلِـيَ هـذا بالرَّحَـى المتَقـاعِسُ

والتقدير: " أعني بالرحى"، ولا يجوز أن يتعلق (بالرحى) بقوله: (المتقاعس)؛ لأن (أل) فيه موصولة، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها[3].

وهذا الموضع من الكتاب لم يعلق عليه إلا السيرافي- فيما وقفت عليه- ووافق سيبويه فيما ذهب إليه من جواز الرفع[4].

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه سيبويه من جواز الرفع؛ وأما اعتراض الأخفش فقد أجاب عنه القاضي إسماعيل بما يدفعه.

الموضع الثالث والثلاثون:

قال سيبويه عن تأخير الفعل الملغى: «وإنَّما كان التأخير أقوى؛ لأنَّه إنَّما يجيء بالشكِّ بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين، أو بعدما ما يَبتدئُ وهو يريدُ اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ، كما تقولُ: (عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني)، وكما قال:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٩٥، والكامل ١/٥٢.

(٢) ب ٢٧/ب، ج ٢٦/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٢٢٣-٢٢٤.

(٣) انظر: الكامل ١/٥١-٥٢، والبيت والمثال اللذان ذكرهما إسماعيل القاضي ذكرهما المبرد في موضع واحد.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٠٧-٢٠٨.

(من يقول ذاك؟ تَدرِي)، فأَخّرَ ما لم يَعمَلْ في أوّلِ كلامِه، وإنَّما جَعَلَ ذلك فيما بَلَغَهُ بَعْدَما مَضَى كلامُه على اليقين وفيما يَدْرِي»[1].

لإسماعيل القاضي حاشيتان في التعليق على ما مثل به سيبويه من إلغاء الفعل المتأخر، وهو قولهم: (مَنْ يقولُ ذاكَ؟ تَدْرِيْ):

الحاشية الأولى: «(ق): كأنه قَوْلٌ مسموعٌ من العَرَب، حكاهُ كما هو، وهذه عادِتُهُ في كثيرٍ من الأمثلة، كقوله: "مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ"[2]، ونظائِرَ له.

وأَصْلُ الكلامِ: "تَدْرِيْ مَنْ يقولُ ذاك"، واستعمالُ نحوِ هذا فيما عِلْمُ المخاطِبِ والمخاطَبِ فيه سِيَّانِ، فإذا أَخَّرَ فقال: (مَنْ يقولُ ذاكَ؟ تَدْرِيْ) كان استفهامُهُ استشهادًا له على الثابتِ عندَه واستدلالاً بعِلْمِهِ، فقوله: (تَدْرِيْ) إثباتٌ بعدَ الاستفهام للدِّرايَتَيْنِ في المعنى، لا لدِرايةِ المسْتَشْهَدِ وحدَه، هـ»[3].

وتضمنت هذه الحاشية أمرين:

الأول: أنَّ هذا قول مسموع عن العرب، وليس من الأمثلة المصنوعة في الكتاب.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٦١/١، (هارون) ١٢٠/١.

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ٢٧٨/١، (هارون) ١٢٧/٢. وانظر أيضاً: المسائل الحلبيات ٢٥٦، وأساس البلاغة (شنأ) ٣٣٩، والتذييل والتكميل ٢٧٣/٣.

(٣) أ ٣٩/١/أ، ب ٢٩/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٤٤/١.

ولم أقف على من أشار إلى ذلك من شراح الكتاب.

الثاني: بيان معنى هذا القول المسموع وأصله؛ فأصله بتصدير الفعل القلبي (تدري)، و(مَنْ) حينئذ ليست استفهاماً بل بمعنى (الذي)، والمتكلم كالمخاطب في علمهما بالقائل، وأمَّا على تأخير الفعل القلبي فـ(من) فيه استفهامية، والفعل المؤخر (تدري) فيه إثبات علم المخاطب والمتكلم كليهما عن المستفهم عنه.

ولا يخفى أن عبارة إسماعيل القاضي في بيان هذا المعنى غامضة تحتاج إلى تأمل وفسر.

وممن أشار من الشراح إلى اختلاف نوع (من) باعتبار تقديم الفعل وتأخيره السيرافي، قال: «كما تقولُ: (مَنْ يقولُ ذاكَ؟ تَدْرِيْ) مستفهماً، فيرتفع بالابتداء، و(يقول) خبره، و(تدري) ملغى، ولو قدَّمته لعمل (تدري) في (من)، وصارت(من) بمعنى (الذي)، وخرجت عن الاستفهام»[1]، وتابعه في ذلك الأعلم[2].

الحاشية الثانية: «(ق): أي: أَخَّرَ ما لم يَثْبُتْ في نِيَّتِهِ في أوَّلِ الكلام؛ لأنَّه ساقَهُ على البَتِّ واليقين، غيرَ مُخْطِرٍ ببالِهِ الفِعْلَ الذي أَتَى به بَعْدُ، ثم أَتَى به عندَ اعتراءِ الشَّكِّ،هـ»[3].

---

(١) شرح السيرافي ٣/٢٣٥.

(٢) انظر: النكت ١/٢٥٣.

(٣) أ ١/٣٩/أ، ب ٢٩/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٢٤٤-٢٤٥.

وهذه الحاشية فيها شرح مراد سيبويه بقوله: " فأَخّرَ ما لم يَعمَلْ في أول كلامه..."، وخلاصته أنَّه أخرَّ الفعل القلبي (تدري) ولم يذكره في أول كلامه؛ لأنَّ المتكلم ابتدأ كلامه بما ثبت وتيقن عنده، ثم حين طرأ الشك عنده ذكره في آخر كلامه.

وهذا الموضع عرض له الصفار باختصار، قال: «وقوله: "فأَخّرَ ما لم يَعمَلْ في أوّلِ كلامِه"؛ أي: أَخَّرَ الفعلَ الذي لم يُعْملْه، بل ابتدأ أولاً، ثم جاءَ بفعلٍ لجعلِ ذلك الحرف فيما يعلم أو يظن»[1].

وظاهر أنَّ تفسير إسماعيل القاضي أظهر وأوضح مما ذكره الصفار.

الموضع الرابع والثلاثون:

قال سيبويه: «وتقولُ: (أينَ تُرَى عبدَالله قائماً؟)، و(هل تُرَى زيداً ذاهباً؟)؛ لأنَّ (هَلْ) و(أينَ) كأنَّك لم تَذْكُرْهُما؛ لأنَّ ما بعدهما ابتداءٌ، كأَنك قلت: أَتُرَى زيداً ذاهباً، وأَتَظُنُّ عمراً منطلقاً.

فإن قلتَ: (أينَ)، وأنتَ تريدُ أنْ تجعلَها بمنزلةِ (فيها) إذا استغنَى بها الابتداءُ، قلت: (أينَ تُرَى زيدٌ؟)، و(أين تُرَى زيداً؟)»[2].

ذكر سيبويه من مسائل الإعمال والإلغاء قولهم: (أينَ تُرَى عبدَالله قائماً؟)؛ فالفعل القلبي هنا عمل؛ لأنَّ (أين) لم تُعلق بمحذوف يكون خبراً، وإنَّما هي ظرف ملغى متعلق بالفعل، وعليه فالفعل متقدم على المعمولين،

---

(١) شرح الصفار ١٥٦- ١٥٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٢/١، (هارون) ١٢١/١.

وجوَّز الإلغاء على تقدير تعليق (أين) بمحذوف هو الخبر؛ لأنَّ الفعل حينئذ يكون قد توسط بين المعمولين[1].

وعطف سيبويه على مثاله السابق حين ذكر وجه الإعمال مثالاً آخر مصدراً بحرف الاستفهام (هل).

وفي حاشية إسماعيل القاضي تعليل لذكره هذا المثال مع أنَّ (هل) حرف ليست بمنزلة (أين)، ولا يجوز فيها أن تكون مستقراً ولغواً: «**(ق): إنْ قلتَ: أيُّ فائدةٍ في ذِكْرِهِ (هل) والمسألةُ مَبْنِيَّةٌ على ما يكونُ مُسْتَقَرًّا تارةً ولَغْوًا أُخْرى وهو (أينَ)، و(هل) ليستْ بتلك المَثَابة؟**

قلتُ: هي أنّ (أينَ) إذا أُلْغِيَتْ كانتْ نظيرةَ (هل) في أنْ ليسَتْ من الكلامِ في شيء، هـ»[2].

والتعليل المذكور هو أنَّ (أين) حال الإعمال ملغاة غير متعلقة بالخبر بمنزلة (هل).

ولم يعرض أحد من شراح الكتاب- فيما وقفت عليه- للمثال الذي علق عليه إسماعيل القاضي.

الموضع الخامس والثلاثون:

قال سيبويه: «واعلم أنَّ (قلتُ) في كلامِ العربِ إنَّما وقعتْ على أن يُحْكى بها، وإنَّما يُحْكَى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلتُ : زيدٌ منطلقٌ

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٣٦-٢٣٧

(٢) أ ١/٤٠/أ، ب ٣٠/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٢٤٦.

؛ ألا ترى أنَّه يَحسنُ أن تقولَ : زيدٌ منطلقٌ ، فلمَّا أَوقعت (قلت) على ألا يُحكى بها إلا ما يحسنُ أن يكونَ كلاماً ، وذلك قولُك : قالَ زيدٌ : عمرٌو خيرُ النَّاس»[١].

النص السابق رواية النسخة الشرقية من الكتاب، وفي الموضع رواية أخرى في النسخة الرباحية، وقد علق القاضي في حواشي الكتاب على الروايتين.

أما تعليقه على رواية النسخة الشرقية فهو قوله في حاشية الكتاب: «(ق): **إنْ صَحَّتْ هذه الروايةُ فوَجْهُ صِحَّتِها أنْ يكونَ جوابُ (لَمَّا) محذوفًا، كما حُذِفَ في قوله -عَجَلَّلَ-: ﴿فلمَّا ذهبوا به﴾[٢]، ﴿فلمَّا أسلما﴾[٣]، وتقديرُه: فلمَّا أَوْقَعْتَ (قُلْتُ) صَحَّ ما ذَكَرْتُهُ، أو كانَ كمَا قُلْتُ، ونحوُ ذلك، هـ**»[٤].

وحذف جواب (لما) لا إشكال فيه، وهو مذهب البصريين في الآيتين اللتين ذكرهما القاضي[٥].

---

(١) بولاق ١/٦٢، المخطوط أ ١/٤٠/أ.

(٢) يوسف: من الآية ١٥٠. وانظر قولهم بحذف جواب (لما) في الآية في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٧، والجنى الداني ٥٩٦.

(٣) الصافات: من الآية ١٠٣. وانظر قولهم بحذف جواب (لما) في الآية في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣١١، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٩٣، والجنى الداني ١٦٦.

(٤) أ ١/٤٠/أ، ب ٣٠/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٢٤٦-٢٤٧.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٩٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٧، والجنى الداني ٥٩٦.

وأمَّا رواية نسخة ابن طلحة عن الرباحي[1] في هذا الموضع فهي قوله: «وإنَّما يُحْكَى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّه يَحسنُ أن تقولَ: زيدٌ منطلقٌ. ولا تدخلُ (قلت) وما لم يكن هكذا سقط القول عليه[2]. وتقولُ: قالَ زيدٌ: إنَّ عمراً خيرُ النَّاس»[3].

وتعليق القاضي على هذه الرواية فهو قوله في حاشية الكتاب: «**(ق): أيْ: وَقَعَ عليه فَنَصَبَهُ نصبًا ظاهرًا، كقولك: (قالَ مَقُولاً أو كلامًا أو حديثًا) أو ما أَشْبَهَ ذلك، هـ**»[4].

وفسرها السيرافي والصفار أيضا على ذلك[5]، قال السيرافي: يعني: «ما لم تكن جملة نحو المصدر والظرف والحال سقط القول عليه وعمل فيه»[6].

---

(١) انظر: حاشية (٤) ص ٣٤ من البحث.

(٢) في هارون ١/١٢٢: " وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه". وانظر تعليق الأستاذ عبدالسلام هاون على هذا الموضع.

(٣) أ ١/٤٠/أ، ب ٣٠/أ. وانظر: شرح السيرافي ٣/٢٣٩.

(٤) أ ١/٤٠/أ، ب ٣٠/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٢٤٧.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٣٩، وشرح الصفار ١٥٨/أ.

(٦) شرح السيرافي ٣/٢٣٩.

الموضع السادس والثلاثون:

قال سيبويه: «وتصديقُ ذلك قولُهُ -عَزَّ وجَلَّ-: ﴿إِذْ قالت الملائكةُ يامريمُ إنَّ الله يبشرك﴾[1]، ولولا ذلك لقال: "أَنّ الله"»[2].

في حاشية الكتاب: «(ق): **إنَّما ساغَ ذلك -أَعْنِي إيقاعَ الفِعْلِ على (إنَّ)- لأنَّ التَّبْشِيرَ مِن بابِ القَوْلِ، هـ**»[3].

والذي يظهر لي أن حاشية إسماعيل القاضي تعليق منه على جواز الفتح في الآية لو قرئ به، ووجهه أن البشارة نوع من أنواع القول؛ فهي بمنزلة قولهم: "قال قولاً حسنا" ونحوه.

ولم أقف على من أشار إلى ذلك من شراح الكتاب.

الموضع السابع والثلاثون:

قال سيبويه مستثنياً (تقول) من جعلها للحكاية كبقية تصاريف (قلت): « إلاّ (تَقولُ) في الاستفهام، شَبَّهوها بـ(تظنُّ)، ولم يجعلوا كـ(يظنُّ) و(أظنُّ) في الاستفهام؛ لأنَّه لا يَكادُ يُستفهَمُ المخاطَبُ عن ظنِّ غيره، ولا يُستفَهم هو إلاّ عن ظنِّه....وذلك قولُك: (متى تقولُ زيدًا مُنطلقًا؟)، و(أتقولُ عَمْرًا

---

(١) آل عمران: من الآية ٤٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٢/١، وفي طبعة (هارون) ١٢٢/١: "وتصديق ذلك قوله -جل ثناؤه-: ﴿إذ قالت الملائكة يامريم إن الله اصطفاكِ﴾، ولولا ذلك لقال: (أَنّ الله)"، والآية المذكورة فيها هي الآية (٤٢) من سورة آل عمران.

(٣) أ ٤٠/١/أ، ب ٣٠/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٤٨/١.

ذاهبًا؟)، و(أَكُلَّ يَوْمٍ تقولُ عَمْرًا مُنطلقًا؟)، لا يُفْصَلُ بها كما لم يُفْصَلْ بها في (أَكَلَّ يَوْمٍ زيدًا تَضْرِبُهُ؟).

فإن قلت: (أَأَنت تقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟) رفعتَ؛ لأنه فُصِلَ بينه وبين حرف الاستفهام»[1].

في هذا الموضع حاشيتان لإسماعيل القاضي:

الحاشية الأولى: «(ق): **(تقولُ) لا تكونُ في معنى الظَّنِّ إلاّ مُستفهَمًا عنها، وذلك أنْ تَلِيَ حَرْفَ الاستفهامِ في قولِك: (أَتقولُ زيدًا مُنطلقًا؟)، أو أنْ يَفْصِلَ بينهما ما لا يُعْتَدَّ به فاصلاً، كالظَّرْفِ في قولك: (أَكَلَّ يَوْمٍ تقولُ عَمْرًا مُنطلقًا؟).**

فأمَّا قولُك: (أَأَنْتَ تقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟) فقد رَجَعْتَ فيه إلى أَصْلِها، وخَرَجَتْ مِن أنْ تكونَ بمعنى الظَّنِّ؛ لأنها لم تَلِ حَرْفَ الاستفهامِ، ففُقِدَتِ الشَّرِيطةُ، هـ»[2].

والحاشية السابقة تفسير لكلام سيبويه في إجراء القول مجرى الظن على مذهب جمهور العرب غير بني سليم؛ فإنهم يجرونه مجرى الظن بأربعة شروط هي: أن يكون الفعل مضارعاً، وللمخاطب، وأن يكون مسبوقاً باستفهام، وألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف أو مجرور أو معمول.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٦٢، (هارون) ١/١٢٢-١٢٣.

(٢) أ ١/٤٠/ب، ب ٣٠/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٢٤٩-٢٥٠.

وليس في الحاشية مزيد على ما ذكره سيبويه في هذا الموضع[1].

الحاشية الثانية: «(ق): **الضميرُ في (بها) لـ(كُلَّ يَوْمٍ)، أيْ: لا يُعَدُّ (كُلَّ يَوْمٍ) فَصْلاً، والهمزةُ داخِلةٌ على (تقولُ) دُخُولَهَا على (زيدًا) في: (أَكُلَّ يَوْمٍ زيدًا تَضْرِبُهُ؟)، هـ**»[2].

وفي هذه الحاشية بيان مرجع الضمير (بها) في قول سيبويه: "و(أَكُلَّ يَوْمٍ تقولُ عَمْرًا مُنطلقًا؟)، لا يُفْصَلُ بها كما لم يُفْصَلْ بها في (أَكَلَّ يَوْمٍ زيدًا تَضْرِبُهُ؟)"، وأنَّه يعود إلى الظرف في مثال سيبويه السابق: (أَكُلَّ يَوْمٍ تقولُ عَمْرًا مُنطلقًا؟)، وأنَّ الظرف إذا وقع بين الاستفهام الفعل فلا يعتدُّ به فاصلا، ولا يمنع من العمل.

وممن بين ذلك من شرح الكتاب السيرافي والصفار[3].

الموضع الثامن والثلاثون:

قال سيبويه: «واعلمْ أنَّ المصدرَ قد يُلْغى كما يُلْغى الفعلُ، وذلك قولُكَ: (متى زيدٌ ظَنَّكَ ذاهبٌ؟)»[4].

في حاشية إسماعيل القاضي إعراب (ظنَّك) في مثال سيبويه: (متى زيدٌ ظَنَّكَ ذاهبٌ؟)، وأنَّه منصوب على المصدرية بفعل مضمر لا يجوز إظهاره،

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٠-٢٤٢، وشرح الصفار ١٨٥/أ.

(٢) أ ١/٤٠/ب، ب ٣٠/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٤٩/١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢٤٢/٣، وشرح الصفار ١٥٨/ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٦٣/١، (هارون) ١٢٤/١.

جاء في حواشي الكتاب: «(ق): **(ظَنَّك) منصوبٌ بـ(ظَنَنْتُ) مُضْمَراً سادٌّ مَسَدَّه، لا يجوزُ استعمالُهُ معه وإظهارُه، كالمصادرِ التي يَجِبُ إضمارُ أفعالِها حَتْماً، نحو: (سُبْحانَك، ومعاذَ اللهِ)[1]، ولا يَصِحُّ أنْ يَنتصبَ على الظرفِ؛ لوقوعِهِ موقعَ الفعلِ حيث جازَ إعمالُهُ وإلغاؤُهُ، وذلك قولُك: (زيدًا ظَنَّكَ ذاهباً) و(زيدٌ ظَنَّكَ ذاهبٌ)، وممتنعٌ أنْ يقولَ: (زيدًا في ظَنِّكَ ذاهباً)، هـ**»[2].

وممن نص على ذلك من الشراح السيرافي والرماني[3].

قال السيرافي في إعراب مثال سيبويه: «فـ(زيدٌ) يرتفعُ بالابتداءِ، وخبرُه (ذاهبٌ)، و(متى) ظرفٌ للذهابِ، و(ظَنَّك) منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ ملغى، كأنَّك قلتَ: (متى زيدٌ تظنُّ ظَنَّك ذاهبٌ؟)، وجازَ إلغاؤه؛ لأنَّه بين الاسمِ والخبرِ، وليسَ بمتقدمٍ»[4].

الموضع التاسع والثلاثون:

قال سيبويه: «وقدْ يجوزُ أن تقولَ: (عبدُالله أظنُّهُ منطلقٌ)، تجعل هذه الهاءَ على (ذاكَ)، كأنَّكَ قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاكُ)، لا تجعلُ الهاءَ لعبدِ الله،

---

(١) انظر: الكتاب ٣٢٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٧/١، والتذييل والتكميل ١٧٠/٧.

(٢) أ ٤٠/١/ب، ب ٣٠/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٥١/١-٢٥٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢٤٤/٣، وشرح الرماني ٣٥٤/١(شيبة.ر.د)

(٤) شرح السيرافي ٢٤٤/٣.

ولكنَّكَ تجعلُها ذاكَ المصدرَ، كأنَّه قالَ: (أظنُّ ذاكَ الظنَّ)، أو (أظنُّ ظنِّي). وإنَّما يَضعُفُ هذا إذا ألغيت؛ لأنَّ الظنَّ يُلغى في مواضعِ (أظنُّ) حتى يكونَ بدلاً من اللفظِ به، فكُرِهَ إظهارُ المصدرِ هاهنا، كما قبُح أن يظهرَ ما انتصبَ عليه (سقياً)»[1].

في حاشية إسماعيل القاضي بيان وجه القبح الذي أشار إليه سيبويه بقوله: " فكُرِهَ إظهارُ المصدرِ هاهنا، كما قبُح أن يظهرَ ما انتصبَ عليه (سقياً)": «**(ق): لأنَّ المصدرَ بدلٌ من فعلِهِ، فالجَمْعُ بينهما قبيحٌ، هـ**»[2].

ومراده أنَّه قبح أن يقال: (عبدُالله أظنُّ ظنِّي منطلقٌ)؛ لأنَّ المصدر نائب عن فعله، والجمع بينهما قبيح، فلم يقولوا: (سقاك الله سقيا لك).

وممن بين ذلك من شرح الكتاب السيرافي والصفار[3].

الموضع المتمم للأربعين:

جاء في حواشي الكتاب في باب الأمر والنهي كلام للأخفش، قال: «قالَ أبو الحسن: إذا قلتَ: (زيداً فاضربْ)، فالعاملُ (اضربْ) هذه، والفاءُ معلَّقة بما قبلَها، ويدلُّك على أنَّ هذه هي العاملةُ قولُك: (بزيدٍ فامْرُر)، كما تقولُ: (أمَّا بزيدٍ فامرر)، فهذه الباءُ أضافت الفعلَ الآخرَ الذي معه الفاءُ إلى (زيد)»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٦٣، (هارون) ١/١٢٥.

(٢) أ ١/٤١/أ، ب ٣٠/ب. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١/٢٥٣-٢٥٤.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٤٢، وشرح الصفار ١٥٩/ب.

(٤) أ ١/٤٧/أ، ب ٣٥/أ.

واختلفت نسخ الكتاب في ضبط اللام من قول أبي الحسن: "والفاءُ معلّقة"؛ فقد ورد ضبطها بالفتح وبالكسر[١]، وفي حاشية إسماعيل القاضي بيان لوجه الفتح والكسر: «**(ق): أي: الفاءُ مُتعلّقةٌ بالفعل المُضْمَرِ، ومعنى المكسورةِ أنها مُعَلِّقةٌ لِمَا بعدَها بما قبلها، هـ**»[٢].

أمَّا الفتح فوجهه كما ذكر أنَّ الفاء متعلقة بالفعل المضمر، ومراده–فيما يظهر لي– أنَّ أصل (زيداً فاضرب): تأهب فاضرب زيداً[٣]، فالفعل المضمر المشار إليه هو (تأهب) ونحوه، والفاء عاطفة، وأمَّا الكسر فالمعنى فيه أن الفاء تعلِّق الفعل الذي بعدها بالاسم الذي قبلها.

وعرض ابن ولاد لكلام الأخفش في هذا الموضع، وأورد (معلِّقة) بالكسر، قال: «والفاء معلِّقة؛ أي: تعلِّق الفعل بالاسم الذي قبله»[٤]، ومثله الفارسي[٥] والصفار، قال الصفار: «قوله: (والفاءُ معلِّقة بما قبلَها)؛ أي: تربط هذا الكلام بكلام آخر قبلها»[٦]، وتفسيرهم يماثل تفسير إسماعيل القاضي.

---

(١) أ ٤٧/١/أ، ب ٣٥/أ.

(٢) أ ٤٧/١/أ، ب ٣٥/أ. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٨٧/١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٠/٤–١١،

(٤) الانتصار ٧٨.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ١٣٦/١.

(٦) شرح الصفار ١٧٦/أ.

الموضع الحادي والأربعون:

قال سيبويه: «وتقولُ: (هذا رجلٌ وامرأتُه منطلقان)، و(هذا عبدُالله وذاك أخوك الصالحان)؛ لأنَّهما ارتفعا من وجهٍ واحدٍ، وهما اسمان يُبنيان على مبتدأين، و(انطلقَ عبدُالله ومضى أخوك الصالحان)؛ لأنَّهما ارتفعا بفعلين، و(ذهبَ أخوك وقَدِمَ عمرٌو الرجلان الحليمان)»[1].

من أمثلة سيبويه في الصفة: "ذهبَ أخوكَ وقَدِمَ عمرٌو الرجلانِ الحليمانِ"، والصفة في هذا المثال من قبيل المتعدد المتحد في اللفظ، والموصوف متعددٌ، والعامل فيه قد اتحد جنسه وعمله واختلف لفظه ومعناه، واختلف النحويون فيما كانت هذه صفته، فسياق كلام سيبويه في هذا الموضع يدل على أنه يجيز الإتباع، وقد عزا إليه ذلك أيضاً المبرد وابن السراج والسيرافي[2].

وذهب المبرد وابن السراج والرماني إلى عدم جواز الإتباع، ووجوب القطع[3].

وورد في نسخة إسماعيل القاضي وإحدى نسختي الزجاج تعليق على المثال بأنَّ ارتفاع (الرجلان) فيه على القطع؛ لتقديره: "هما الرجلان": «**في (ق) و(رق): تفسيرُ هذا على: هما الرجلانِ؛ كما قالَ في غيرِ هذا**

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٢٤٧، (هارون) ٢/٦٠.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٣١٥، والأصول ٢/٤٢، وشرح السيرافي ٦/١٤٦.

(٣) انظر: المقتضب ٤/٣١٥، والأصول ٢/٤٢، وشرح الرماني ١/١٦٣/ب.

الموضعِ، وليسَ في (س) ولا (ح)[1]»[2].

وأمَّا قوله في التعليق: "كما قالَ في غيرِ هذا الموضعِ" ففيه إشارة إلى أنَّ القول بالقطع مذهب سيبويه، وأنَّه قد ذهب إلى ذلك في غير هذا الموضع، لكنِّي لم أقف عليه في مظانه، وسياق كلامه هنا أنه يجيز الإتباع، وهو ما عزاه إليه جماعة من النحويين كما سبق[3].

الموضع الثاني والأربعون:

قال سيبويه: «لأنَّه ليسَ مِنْ كلامِهم أنْ تَثْبُتَ الياءُ والواوُ ثانيةً فصاعداً وقبلَها فتحةٌ إلا أنْ تكونَ الياءُ أصلُها السكونُ، وسنبيِّنُ ذلك في بابِه إنْ شاءَ اللهُ»[4].

في حاشية إسماعيل القاضي تمثيل لعدم قلب الواو والياء إذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح: «**ق: نحوُ: (بَيْعٍ)، و(قَوْلٍ)**»[5].

وهذا التمثيل ذكره بعض شرَّاح الكتاب، أمَّا السيرافي فذكر المثالين السابقين للياء والواو، قال: «وإنَّما تَثْبُتُ الياءُ والواوُ إذا كانَ أصلُهما السكونُ

---

(١) (رق) و(ح) رمزا نسختي الزجاج سبق رمز (ح) في ص ٥٧ من البحث، و(س) رمز لما أثبته الفارسي حين عارض كتابه بنسخة ابن السراج التي نسخها من نسخة المبرد. انظر: الورقة الأولى من نسخة إسماعيل أفندي ذات الرقم (٦٣٤).

(٢) أ ١٦٨/١/ب، ب ١٢٣/أ.

(٣) انظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه ١٥٣/١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١٦٦/٢، (هارون) ٥٤٦/٣-٥٤٧.

(٥) أ ١٤٨/٣/أ، وانظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣٨١/٣.

ك(بَيْعٍ)، و(قَوْلٍ)، وذلك حكمُها في التصريف»[1].

وأمَّا الفارسي فالتزم بالتمثيل على ما نصَّ عليه سيبويه، وهو الياء، قال: « قال: ".... إلا أنْ تكونَ الياءُ أصلُها السكونُ".

قال أبو عليّ: الياءُ إذا كانَ أصلُها السكونُ وما قبلَها مفتوحٌ لم تَنْقلب نحو: (عَيْبٍ)، و(بَيْتٍ)»[2].

***

---

(١) شرح السيرافي ٥/٩/أ–ب.

(٢) التعليقة ٤/٤٧.

الخاتمة

خلص البحث إلى نتائج من أبرزها:

الأول: عناية إسماعيل القاضي بكتاب سيبويه، فله نسخة من كتاب سيبويه، وهذه النسخة تضمنت تعليقات على بعض المواضع من الكتاب، وبلغ شأنه مع الكتاب أن قيل فيه: إنه من نظراء المبرد في علم كتاب سيبويه.

الثاني: بلغت نصوص القاضي في شرح الكتاب والتعليق عليه ثمانية وأربعين نصاً في اثنين وأربعين موضعاً، أربعون منها في أبواب الكتاب الأولى، ومنها موضع على حاشية الأخفش.

الثالث: يظهر أن القاضي علّق في نسخته بالشرح على الأبواب الأولى من كتاب سيبويه ثم توقف، وهو أمر مألوف عند بعض العلماء، خاصة من ينشغل منهم بأمور العامة أو علوم أخرى.

الرابع: غلب على تعليقاته الاختصار، فلم يتجاوز أكثرها ثلاثة أسطر، ومردَّ ذلك أنَّ تلك التعليقات في حواشي الكتاب، وليست في كتاب مستقل.

الخامس: من سمات أسلوبه الوضوح وإن لم يسلم من الغموض في بعض المواضع، كما ظهر في أسلوبه افتراض الأسئلة والإجابة عنها.

السادس: ظهرت في تعليقاته وشروحه عنايته بالاستدلال؛ كالاستدلال بالسماع، والمعنى، وأمن اللبس، وكذا الاستدلال على تفسيره في موضع بما ذكره سيبويه في مواضع أخرى.

السابع: تفسير عبارة الكتاب والتعليق عليها هو الغالب على المأثور من تعليقاته، ومن تعليقاته ما كان متجهاً لأمثلة الكتاب وأبياته.

الثامن: انفرد إسماعيل القاضي بالتعليق على بعض المواضع، وبلغت تلك المواضع أحد عشر موضعاً؛ وفي أكثرها كان لتعليقه أثر في إيضاح عبارة الكتاب، وفي قليل منها كان الموضع واضحاً ظاهراً.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- شرح كتاب سيبويه للرماني، مصورة عن نسخة فيض الله بتركيا برقم (١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧)، ونسخة مكتبة داماد إبراهيم برقم (١٠٧٤).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، القاهرة، برقم (١٣٧) نحو، وبرقم (١٣٨) نحو، ومنه نسخ فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية تحمل الأرقام من (١٠٢٩٦/ف) – (١٠٣٠٠ف)، ومصورة جامعة الملك سعود عن نسخة المكتبة السليمانية برقم (١١١٣).
- شرح كتاب سيبويه للصفار (السفر الأول)، مصورة مكتبة كوبريلي بتركيا، برقم (١٤٩٢).
- كتاب سيبويه، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة جوروم حسن باشا بتركيا في أربعة أجزاء؛ الأول برقم (٢٥٦٢)، والثاني برقم (٢٥٦٣)، والثالث برقم (٢٥٦٤)، والرابع برقم (٢٥٦٥).
- كتاب سيبويه، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة إسماعيل أفندي بتركيا ذات الرقم (٦٣٤).
- كتاب سيبويه، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا برقم (٤٦٢٨).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- شرح كتاب سيبويه للرماني من أول الكتاب إلى نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره، تحقيق د. محمد بن إبراهيم شيبة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ-١٤١٥هـ.
- لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب لسليمان بن بنين بن خلف، تحقيق إنجا بنت إبراهيم اليماني، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

ثالثاً: المطبوعة

- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الأضداد لأبي بكر الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الإعلام في الكويت، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأحمد بن ولاد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مجموعة من المحققين، وزارة الإعلام، الكويت.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق د.عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٤٢٢هـ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، تحقيق الطنجي وجماعة، مطبعة فضالة، المغرب الطبعة الأولى ١٩٦٥هـ.
- التعازي والمراثي للمبرد، تحقيق إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج، تحقيق أحمد الدقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه للدكتور عبدالمجيد بن صالح الجارالله، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/ ١٩٨٤-١٩٩٩م.
- حواشي كتاب سيبويه، تحقيق أ. د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني، دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ -٢٠٢١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه علاء الدين أغا، النادي الأدبي ، الرياض، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د.محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق د. عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د.نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. وهبة متولي عمر، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، دون تاريخ.
- شرح الكافية للرضي، تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي، ليبيا.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح.
- شرح ديوان زهير لثعلب، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي المجريطي، تحقيق عبدربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسّان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، خرج منه أجزاء مطبوعة بتحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود حجازي ود. محمد عوني عبد الرؤوف وآخرين، الهيئة العامة للكتاب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٨٦-٢٠٠٤م.
- شرح كتاب سيبويه للصفار، السفر الأول منه بتحقيق د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة السيد حسن عباس الشربتلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- طبقات الفقهاء للشيرازي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت.
- طبقات المفسرين للداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- غريب الحديث لابن سلام، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
- الفهرست لأبي الفرج النديم الوراق، تحقيق رضا تجدد الحائري المازندراني، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكتاب لسيبويه، مطبعة بولاق، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.

- اللامات لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق علي الجندي ناصف ود.عبد الرحيم النجار ود.عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ.
- مخالفة القياس النحوي في شعر الأعشى لمحمد شفيق البيطار، مجلة التراث العربي الفصلية المجلد ٢٨، العدد ١١٠، (٢٠٠٨).
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب (البديع) لابن خالويه، عني بنشره ج.برشتراسر، عالم الكتب، بيروت.
- المخصص لابن سيده، تحقيق خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السكناوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي والشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م. والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ. والجزء الثالث بتحقيق د.عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين وجماعة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، مطبوع بهامش خزانة الأدب، بولاق، الطبعة الأولى، ١٢٩٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- مقدمة خطبة كتاب سيبويه للدكتور بدر بن محمد بن عباد الجابري، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث، (رجب –رمضان) ١٤٣٨هـ.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ.

- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- النكت والعيون لأبي الحسن الماوردي، علق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية ببيروت، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

θbt AlmSAdr wAlmrAjς

ÂwlA: AlmxTwTAt:

•ŝrH ktAb sybwyh llrmAny ،mSwrħ ςn nsxħ fyD Allh btrkyA brqm (1984 ، ١٩٨٧ ،١٩٨٦ ،١٩٨٥) ،wnsxħ mktbħ dAmAd ĂbrAhym brqm.(١٠٧٤)

•ŝrH ktAb sybwyh llsyrAfy ،mSwrħ ςn nsxħ dAr Alktb AlmSryħ ،AlqAhrħ ، brqm (137) nHw ،wbrqm (138) nHw ،wmnh nsx flmyħ bmktbħ jAmςħ AlĂmAm mHmd Abn sςwd AlĂslAmyħ tHml AlÂrqAm mn (10296/f) – (10300f) ،wmSwrħ jAmςħ Almlk sςwd ςn nsxħ Almktbħ AlslymAnyħ brqm .(١١١٣)

•ŝrH ktAb sybwyh llSfAr (Alsfr AlÂwl) ،mSwrħ mktbħ kwbryly btrkyA ، brqm.(١٤٩٢)

•ktAb sybwyh ،nsxħ mSwrħ ςn nsxħ mktbħ jwrwm Hsn bAŝA btrkyA fy Ârbςħ ÂjzA ؛'AlÂwl brqm (2562) ،wAlθAny brqm (2563) ،wAlθAlθ brqm (2564) ،wAlrAbς brqm.(٢٥٦٥)

•ktAb sybwyh ،nsxħ mSwrħ ςn nsxħ mktbħ ĂsmAςyl Âfndy btrkyA ðAt Alrqm.(٦٣٤)

• ktAb sybwyh ،nsxħ mSwrħ ςn nsxħ mktbħ nwr ςθmAnyħ btrkyA brqm (4628).

θAnyA: AlrsAŶl AljAmςyħ:

• ŝrH ktAb sybwyh llrmAny mn Âwl AlktAb ĂlŶ nhAyħ bAb AlmSdr AlmθnŶ AlmHmwl ςlŶ Alfςl Almtrwk ĂĎhArh ،tHqyq d. mHmd bn ĂbrAhym ŝybħ ،rsAlħ dktwrAh mqdmħ ĂlŶ klyħ Allγħ Alςrbyħ ،jAmςħ Âm AlqrŶ١٤١٤ ،h١٤١٥–h-.

• lbAb AlÂlbAb fy ŝrH ÂbyAt AlktAb lslymAn bn bnyn bn xlf ،tHqyq ĂnjA bnt ĂbrAhym AlymAny ،rsAlħ dktwrAh mqdmħ ĂlŶ klyħ Allγħ Alçrbyħ ،jAmçħ Âm AlqrŶ١٤١٧ ،h-.

θAlθA: AlmTbwçħ

• ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alçrby lÂby HyAn AlÂndlsy ،tHqyq d. rjb çθmAn mHmd ،mktbħ AlxAnjy ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٨ ،h١٩٩٨- -m.

• ĂrŝAd AlÂryb ĂlŶ mçrfħ AlÂdyb (mçjm AlÂdbA') lyAqwt AlHmwy ، tHqyq d. ĂHsAn çbAs ،dAr Alγrb AlĂslAmy ،byrwt ،AlTbçħ AlÂwlŶ ، ١٩٩٣m.

• AlÂzhyħ fy çlm AlHrwf lçly bn mHmd Alhrwy ،tHqyq çbd Almçyn AlmlwHy ،mTbwçAt mjmç Allγħ Alçrbyħ bdmŝq ،AlTbçħ AlθAnyħ ، ١٤٠١h١٩٨١ –-m.

• ÂsAs AlblAγħ llzmxŝry ،tHqyq mHmd bAsl çywn Alswd ،dAr Alktb Alçlmyħ ،byrwt ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٩ ،h١٩٩٨ –-m.

• AlÂSwl fy AlnHw lAbn AlsrAj ،tHqyq d. çbd AlHsyn Alftly ،mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt ،AlTbçħ AlθAnyħ١٤٠٧ ،h١٩٨٧ –-m.

• AlÂDdAd lÂby bkr AlÂnbAry ،tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym ، wzArħ AlĂçlAm fy Alkwyt ،AlTbçħ AlθAnyħ ١٩٨٦ ،m.

• ĂçrAb AlqrĀn lÂby jçfr AlnHAs ،tHqyq zhyr γAzy zAhd ،çAlm Alktb ، mktbħ AlnhDħ Alçrbyħ ،AlTbçħ AlθAlθħ١٤٠٩ ،h١٩٨٨ –-m.

• ÂmAly Abn Alŝjry ،tHqyq d. mHmwd mHmd AlTnAHy ،mktbħ AlxAnjy ، AlqAhrħ ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٣ ،h١٩٩٢ –-m.

• ÂmAly AlzjAjy ،tHqyq çbd AlslAm hArwn ،Almŵssħ Alçrbyħ AlHdyθħ ، AlqAhrħ ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٣٨٢ ،h-.

• AlAntSAr lsybwyh çlŶ Almbrd lÂHmd bn wlAd ،tHqyq d. zhyr çbd AlmHsn slTAn ،mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٦ ،h١٩٩٦ --m.

• AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf byn AlnHwyyn wAlbSryyn wAlkwfyyn lÂby AlbrkAt AlÂnbAry ،tHqyq mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd ،Almktbħ AlçSryħ ،byrwt١٤٠٧ ،h١٩٨٧ –m.

• AlĂyDAH AlçDdy lÂby çly AlfArsy ،tHqyq d.kAĎm bHr AlmrjAn ،çAlm Alktb ،byrwt ،AlTbçħ AlθAnyħ١٤١٦ ،h١٩٩٦–.

• bγyħ AlwçAħ fy TbqAt Allγwyyn wAlnHAħ llsywTy ،tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym ،Almktbħ AlçSryħ ،SydA ،byrwt.

• tAj Alçrws mn jwAhr AlqAmws llzbydy ،mjmwçħ mn AlmHqqyn ،wzArħ AlĂçlAm ،Alkwyt.

• tAryx bγdAd llxTyb AlbγdAdy ،dAr AlktAb Alçrby ،byrwt.

• tHSyl çyn Alðhb mn mçdn jwAhr AlÂdb fy çlm mjAzAt Alçrb llÂçlm Alŝntmry ،tHqyq d. zhyr çbd AlmHsn slTAn ،dAr Alŝŵwn AlθqAfyħ AlçAmħ ،bγdAd ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٩٩٢ ،m.

• txlyS AlŝwAhd wtlxyS AlfwAŶd lAbn hŝAm AlÂnSAry ،tHqyq d.çbAs mSTfŶ AlSAlHy ،dAr AlktAb Alçrby ،lbnAn ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٠٦ ،h – ١٩٨٦m.

• Altðyyl wAltkmyl fy ŝrH Altshyl lÂby HyAn AlÂndlsy ،tHqyq d. Hsn hndAwy ،dAr Alqlm ،dmŝq ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٢٢-١٤١٧ ،h-.

• trtyb AlmdArk wtqryb AlmsAlk llqADy çyAD ،tHqyq AlTnjy wjmAçħ ، mTbçħ fDAlħ ،Almγrb AlTbçħ AlÂwlŶ 1965h-.

• AltçAzy wAlmrAθy llmbrd ،tHqyq ĂbrAhym mHmd Hsn Aljml ،nhDħ mSr llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyç ،mSr.

• Altçlyqħ çlŶ ktAb sybwyh lÂby çly AlfArsy ،tHqyq d. çwD Alqwzy ، mTbçħ AlÂmAnħ ،AlqAhrħ ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٠ ،h١٩٩٠ –m.

• tfsyr ÂsmA' Allh AlHsnŶ llzjAj ،tHqyq ÂHmd AldqAq ،dAr AlθqAfħ Alçrbyħ ،dmŝq ،AlTbçħ AlxAmsħ 1413h١٩٩٢–m.

• jmhrħ AlÂmθAl lÂby hlAl Alçskry ،tHqyq mHmd Âby AlfDl ĂbrAhym wçbd Almjyd qTAmŝ ،dAr Alfkr ،AlTbçħ AlθAnyħ١٩٨٨ ،m.

• jmhrħ Allγħ lÂby bkr mHmd bn dryd ،tHqyq d. rmzy mnyr bçlbky ،dAr Alçlm llmlAyyn ،byrwt ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٩٨٧ ،m.

• AljnŶ AldAny fy Hrwf AlmçAny llHsn bn qAsm AlmrAdy ،tHqyq d.fxr Aldyn qbAwħ wmHmd ndym fADl ،dAr Alktb Alçlmyħ ،byrwt ،lbnAn ، AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٣ ،h١٩٩٢ –m.

• jhwd AlzjAj fy drAsħ ktAb sybwyh lldktwr çbdAlmjyd bn SAlH AljArAllh ،dAr Altdmryħ ،AlryAD ،AlTbçħ AlÂwlŶ 1435h-2014m.

• AlHjħ llqrA' Alsbçħ lÂby çly AlfArsy ،tHqyq bdr Aldyn Alqhwjy wbŝyr HwyjAty ،dAr AlmÂmwn lltrAθ ،dmŝq ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٩-١٤٠٤ ،h /-١٩٩٩-١٩٨٤m.

• HwAŝy ktAb sybwyh ،tHqyq Â. d. slymAn bn çbdAlçzyz Alçywny ،dAr Tybħ AlxDrA' ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٤٢ ،h٢٠٢١- -m.

• xzAnħ AlÂdb wlb lbAb lsAn Alçrb lçbd AlqAdr AlbγdAdy ،tHqyq çbd AlslAm hArwn ،mktbħ AlxAnjy ،AlqAhrħ ،AlTbçħ AlθAlθħ١٤٠٩ ،h –١٩٨٩m.

• AlxSAŶS lAbn jny ،tHqyq mHmd çly AlnjAr ،AlhyŶħ AlmSryħ AlçAmħ llktAb ،AlTbçħ AlθAlθħ١٤٠٨-١٤٠٦ ،h١٩٨٨-١٩٨٦ /-m.

• dywAn Âby Alnjm Alçjly ،Snçh wŝrHh çlA' Aldyn ÂγA ،AlnAdy AlÂdby ،AlryAD١٤٠١ ،h١٩٨١ –m.

• dywAn AlÂçŝŶ Alkbyr ،ŝrH wtçlyq d.mHmd mHmd Hsyn ،Almktb Alŝrqy llnŝr wAltwzyç ،byrwt.

• dywAn AlŝmAx bn DrAr Alðbyány ،Hqqh wŝrHh SlAH Aldyn AlhAdy ، dAr AlmςArf ،mSr١٩٧٧ ،m.

• dywAn AlςjAj rwAyħ AlÂSmςy wŝrHh ،tHqyq d. ςbdAlHfyĎ AlsTly ، mktbħ ÂTls ،dmŝq١٩٧١ ،m.

• dywAn Alfrzdq ،dAr SAdr ،byrwt ،dwn tAryx.

• dywAn jryr bŝrH mHmd bn Hbyb ،tHqyq d.nςmAn mHmd Âmyn Th ،dAr AlmςArf ،AlTbςħ AlθAlθħ.

• AlzAhr fy mςAny klmAt AlnAs lÂby bkr bn AlÂnbAry ،tHqyq d. HAtm AlDAmn ،dAr Alŝŵwn AlθqAfyħ AlςAmħ ،bγdAd ،AlTbςħ AlθAnyħ ، ١٤٠٧h١٩٨٧ –m.

• Alsbςħ fy AlqrA'At lAbn mjAhd ،tHqyq d. Hsn hndAwy ،dAr Alqlm ، dmŝq ،AlTbςħ AlθAnyħ١٤١٣ ،h١٩٩٣ –m.

• sr SnAςħ AlǍςrAb ،lAbn jny ،tHqyq d. Hsn hndAwy ،dAr Alqlm ،dmŝ-q ، AlTbςħ AlÂwlŶ١٤١٣ ،h١٩٩٣ - -m.

• syr ÂςlAm AlnblA' llǍmAm Alðhby ،tHqyq ŝςyb AlÂrnAŵwT wĀxryn ، mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤٠١ ،h-.

• ŝrH ÂbyAt sybwyh lÂby jςfr AlnHAs ،tHqyq d. whbħ mtwly ςmr ،mktbħ AlŝbAb ،AlqAhrħ ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤٠٥ ،h١٩٨٥ –m.

• ŝrH ÂbyAt sybwyh lÂby mHmd ywsf bn Âby sςyd AlsyrAfy ،tHqyq d. mHmd ςly slTAny ،dAr AlmÂmwn lltrAθ ،dmŝq١٩٧٩ ،m.

• ŝrH Altshyl lAbn mAlk ،tHqyq d. ςbd AlrHmn Alsyd wd. mHmd bdwy ، dAr hjr ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤١٠ ،h١٩٩٠ –m.

• ŝrH Âlfyħ Abn mAlk lAbn AlnAĎm ،tHqyq d. ςbdAlHmyd Alsyd ςbdAlHmyd ،dAr Aljyl ،byrwt ،dwn tAryx.

• ŝrH AlkAfyħ llrDy ،tSHyH wtςlyq d. ywsf Hsn ςmr ،jAmςħ bnγAzy ، lybyA.

• ŝrH AlmfSl lAbn yςyŝ ،ςAlm Alktb ،byrwt.

• ŝrH jml AlzjAjy lAbn ςSfwr ،tHqyq d.SAHb Âbw jnAH.

• ŝrH dywAn zhyr lθςlb ،dAr Alktb AlmSryħ ،AlTbςħ AlθAnyħ 1995m.

• ŝrH dywAn lbyd bn rbyςħ AlςAmry ،tHqyq ĂHsAn ςbAs ،wzArħ AlĂrŝAd wAlÂnbA' ،Alkwyt١٩٦٢ ،m.

• ŝrH ςywn ktAb sybwyh lÂby nSr AlqrTby AlmjryTy ،tHqyq ςbdrbh ςbd AllTyf ςbd rbh ،mTbςħ HsǍn ،AlqAhrħ ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤٠٤ ،h١٩٨٤ -–m.

• ŝrH ktAb sybwyh llsyrAfy ،xrj mnh ÂjzA' mTbwςħ btHqyq d. rmDAn ςbd AltwAb wd. mHmwd HjAzy wd. mHmd ςwny ςbd Alrŵwf wĀxryn ، AlhyŶħ AlςAmħ llktAb ،dAr Alktb wAlwθAŶq Alqwmyħ ،AlqAhrħ-١٩٨٦ ، ٢٠٠٤m.

• ŝrH ktAb sybwyh llSfAr ،Alsfr AlÂwl mnh btHqyq d. mςyD bn msAςd Alςwfy ،dAr AlmĀθr ،Almdynħ Almnwrħ ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤١٩ ،h -– ١٩٩٨m.

• AlSHAH tAj Allγħ wSHAH Alςrbyħ lljwhry ،tHqyq ÂHmd ςbd Alγfwr ςTAr ،Tbςħ Alsyd Hsn ςbAs Alŝrbtly ،AlTbςħ AlθAnyħ١٤٠٢ ،h١٩٨٢ -–m.

• DrAŶr Alŝςr lAbn ςSfwr AlÂŝbyly ،tHqyq ĂbrAhym mHmd ،dAr AlÂndls ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٩٨٠ ،m.

• TbqAt AlfqhA' llŝyrAzy ،tHqyq ĂHsAn ςbAs ،dAr AlrAŶd Alςrby ،byrwt.

• TbqAt Almfsryn lldAwwdy ،dAr Alktb Alςlmyħ ،byrwt.

• ςrws AlÂfrAH fy ŝrH tlxyS AlmftAH llsbky ،tHqyq Aldktwr ςbd AlHmyd hndAwy ،Almktbħ AlςSryħ llTbAςħ wAlnŝr ،byrwt – lbnAn ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤٢٣ ، h٢٠٠٣ - - m.

• γryb AlHdyθ lAbn slAm ،mjls dAŶrħ AlmςArf AlςθmAnyħ bHydr ĀbAd Aldkn ،Alhnd ،AlTbςħ AlÂwlŶ 1384 h١٩٦٤ / - m.

• Alfhrst lÂby Alfrj Alndym AlwrAq ،tHqyq rDA tjdd AlHAŶry AlmAzndrAny ،dAr Almsyrħ ،AlTbςħ AlθAlθħ١٩٨٨ ،m.

• AlkAml llmbrd ،tHqyq d. mHmd AldAly ،mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt ،AlTbςħ AlθAnyħ 1413h١٩٩٣ –m.

• AlktAb AlmSnf fy AlÂHAdyθ wAlĀθAr lAbn Âby ŝybħ ،tHqyq kmAl ywsf AlHwt ،mktbħ Alrŝd – AlryAD ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤٠٩ ،h-.

• AlktAb lsybwyh ،tHqyq ςbd AlslAm hArwn ،mktbħ AlxAnjy ،AlqAhrħ ، AlTbςħ AlθAlθħ١٤٠٨ ،h١٩٨٨ –m.

• AlktAb lsybwyh ،mTbςħ bwlAq ،AlTbςħ AlÂwlŶ 1316h-.

• AllAmAt lÂby AlqAsm AlzjAjy ،tHqyq d. mAzn AlmbArk ،dAr Alfkr ، dmŝq ،AlTbςħ AlθAnyħ١٤٠٥ ،h١٩٨٥ –m.

• lsAn Alςrb lAbn mnĎwr ،dAr SAdr ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤١٠ ،h١٩٩٠ –m.

• mA ynSrf wmA lA ynSrf llzjAj ،tHqyq d. hdŶ mHmwd qrAςħ ،mktbħ AlxAnjy ،AlqAhrħ ،AlTbςħ AlθAlθħ١٤٢٠ ،h٢٠٠٠ –m.

• mjAls AlςlmA' llzjAjy ،tHqyq ςbd AlslAm hArwn ،wzArħ AlĂςlAm ، Alkwyt ،AlTbςħ AlθAnyħ١٩٨٤ ،m.

• AlmHtsb fy tbyyn wjwh ŝwAð˝ AlqrA'At wAlĂyDAH ςnhA lAbn jny ، tHqyq ςly Aljndy nASf wd.ςbd AlrHym AlnjAr wd.ςbd AlftAH ŝlby ، Almjls AlÂςlŶ llŝŵwn AlĂslAmyħ ،AlqAhrħ ١٣٨٦ ،h-.

• mxAlfħ AlqyAs AlnHwy fy ŝςr AlÂςŝŶ lmHmd ŝfyq AlbyTAr ،mjlħ AltrAθ Alςrby AlfSlyħ Almjld 28 ،Alςdd 110 ،(2008).

• mxtSr fy ŝwAð AlqrĀn mn ktAb (Albdyς) lAbn xAlwyh ،ςny bnŝrh j.brŝtrAsr ،ςAlm Alktb ،byrwt.

• AlmxSS lAbn sydh ،tHqyq xlyl ĂbrAhm jfAl ،dAr ĂHyA' AltrAθ Alςrby ، byrwt ،AlTbςħ AlÂwlŶ 1996 m.

• Almzhr fy ςlwm Allγħ wÂnwAςhA llsywTy ،tHqyq mHmd ÂHmd jAd AlmwlŶ wςly mHmd AlbjAwy wmHmd Âbw AlfDl ǍbrAhym ،dAr Aljyl wdAr Alfkr llTbAςħ wAlnŝr wAltwzyς ،byrwt.

• AlmsAŶl AlbSryAt lÂby ςly AlfArsy ،tHqyq d. mHmd AlŝATr ÂHmd ، mTbςħ Almdny ،AlqAhrħ ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤٠٥ ،h١٩٨٥ ــm.

• AlmsAŶl AlHlbyAt lÂby ςly AlfArsy ،tHqyq d. Hsn hndAwy ،dAr Alqlm bdmŝq ،wdAr AlmnArħ bbyrwt ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤٠٧ ،h١٩٨٧ ــm.

• AlmsAŶl Alςskryħ lÂby ςly AlfArsy ،tHqyq wdrAsħ d.mHmd AlŝATr ÂHmd ،mTbςħ Almdny ،AlqAhrħ ،AlTbςħ AlÂwlŶ ١٤٠٣ ،h١٩٨٢ ــm.

• AlmsAŶl Almŝklħ Almςrwfħ bAlbγdAdyAt lÂby ςly AlfArsy ،tHqyq SlAH Aldyn ςbd Allh AlsknAwy ،wzArħ AlÂwqAf wAlŝŵwn Aldynyħ ، bγdAd١٩٨٣ ،m.

• AlmsAŶl Almnθwrħ lÂby ςly AlfArsy ،tHqyq mSTfŶ AlHdry ،mTbwςAt mjmς Allγħ Alςrbyħ ،dmŝq١٩٨٦ ،m.

• mςAny AlqrĀn llÂxfŝ ،tHqyq d. hdŶ mHmwd qrAςħ ،mktbħ AlxAnjy ، AlqAhrħ ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤١١ ،h١٩٩٠ ــm.

• mςAny AlqrĀn llfrA' ،Aljz' AlÂwl btHqyq ÂHmd ywsf njAty wAlŝyx mHmd ςly AlnjAr ،dAr Alktb AlmSryħ١٣٧٤ ،h١٩٥٥ ــm. wAljz' AlθAny btHqyq Alŝyx mHmd ςly AlnjAr ،AldAr AlmSryħ lltÂlyf wAltrjmħ ،dwn tAryx. wAljz' AlθAlθ btHqyq d.ςbd AlftAH ŝlby ،AlhyŶħ AlmSryħ AlςAmħ llktAb ١٩٧٢ ،m.

• mςAny AlqrĀn wǍςrAbh llzjAj ،tHqyq d. ςbd Aljlyl ςbdh ŝlby ،dAr AlHdyθ ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤١٤ ،h١٩٩٤ ــm.

• AlmqASd AlŝAfyħ fy ŝrH AlxlASħ AlkAfyħ ،tHqyq d.ςbdAlrHmn Alςθymyn wjmAςħ ،mςhd AlbHwθ Alςlmyħ wǍHyA' AltrAθ AlǍslAmy ، jAmςħ Âm AlqrŶ ،mkħ Almkrmħ ،AlTbςħ AlÂwlŶ 1428h٢٠٠٧ــm.

• AlmqASd AlnHwyħ fy ŝrH ŝwAhd ŝrwH AlÂlfyħ ،lbdr Aldyn Alςyny ، mTbwς bhAmŝ xzAnħ AlÂdb ،bwlAq ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٢٩٩ ،m.

• AlmqtSd fy ŝrH AlĂyDAH lςbd AlqAhr AljrjAny ،tHqyq d.kAĎm bHr AlmrjAn ،wzArħ AlθqAfħ wAlĂςlAm ،AlςrAq١٩٨٢ ،m.

• AlmqtDb llmbrd ،tHqyq mHmd ςbd AlxAlq ςDymħ ،mn mnŝwrAt Almjls AlÂςlŶ llŝŵwn AlĂslAmyħ ،AlqAhrħ ،AlTbςħ AlθAnyħ١٣٩٩ ،h-.

• mqdmħ xTbħ ktAb sybwyh lldktwr bdr bn mHmd bn ςbAd AljAbry ،mjlħ AldrAsAt Allγwyħ ،Almjld AltAsς ςŝr ،Alςdd AlθAlθ ،(rjb –rmDAn) 1438h-.

• AlmntĎm fy tAryx Almlwk wAlÂmm lAbn Aljwzy ،dAr SAdr ،byrwt ، AlTbςħ AlÂwlŶ١٣٨٥ ،h-.

• ntAŶj Alfkr llshyly ،tHqyq d.mHmd ĂbrAhym AlbnA ،dAr AlryAD llnŝr wAltwzyς ،AlryAD ،AlTbςħ AlθAnyħ.

• Alnkt fy tfsyr ktAb sybwyh llÂςlm Alŝntmry ،tHqyq zhyr ςbd AlmHsn slTAn ،mςhd AlmxTwTAt Alςrbyħ ،Alkwyt ،AlTbςħ AlÂwlŶ١٤٠٧ ،h -١٩٨٧m.

• Alnkt wAlςywn lÂby AlHsn AlmAwrdy ،ςlq ςlyh Alsyd bn ςbd AlmqSwd bn ςbd AlrHym ،dAr Alktb Alςlmyħ bbyrwt ،wmŵssħ Alktb AlθqAfyħ bbyrwt.

• AlnhAyħ fy γryb AlHdyθ wAlÂθr lAbn AlÂθyr Aljzry ،tHqyq TAhr ÂHmd AlzAwy wmHmwd mHmd AlTnAHy ،Almktbħ Alςlmyħ ،byrwt ، ١٣٩٩h١٩٧٩ - -m.

***